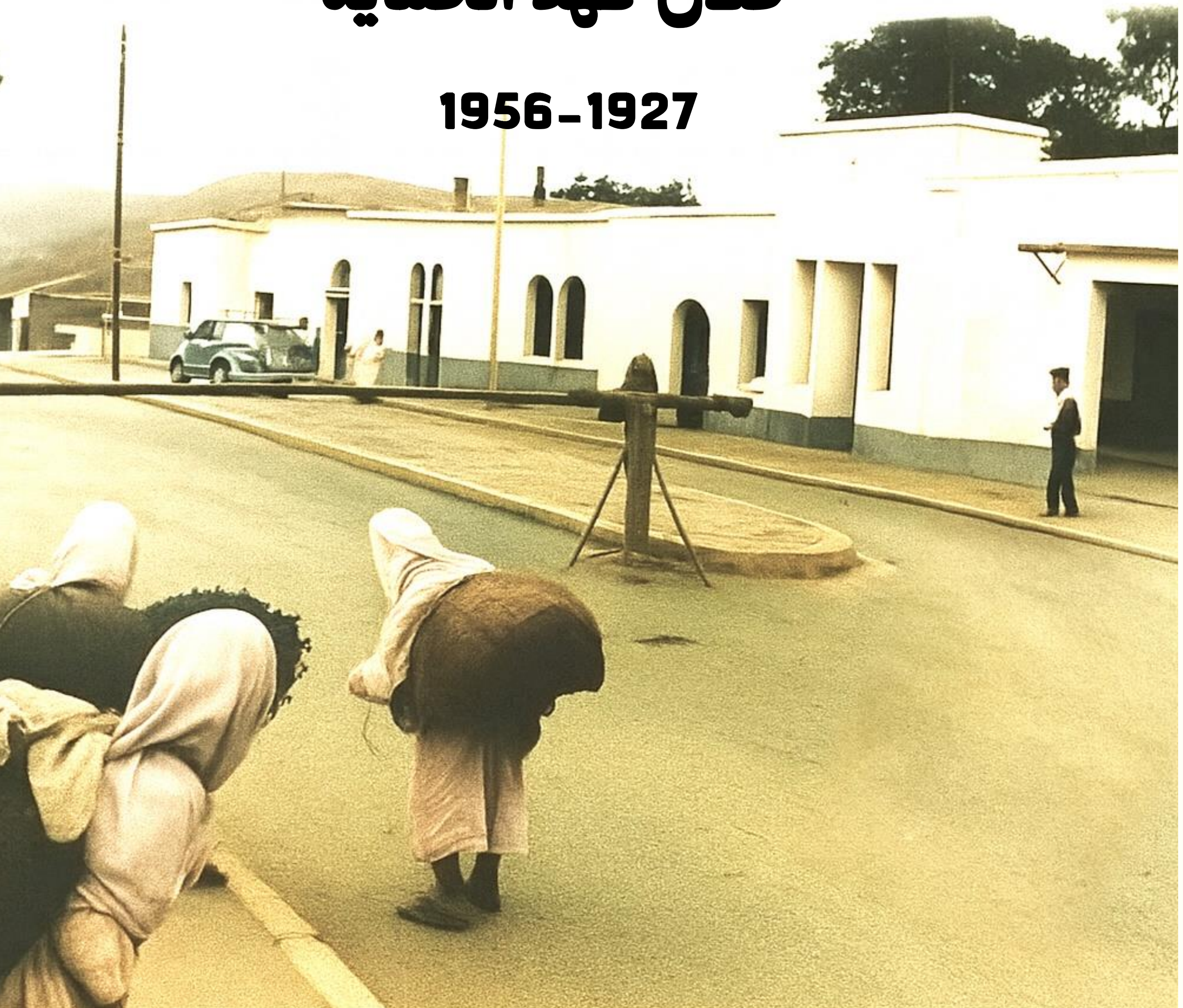
منشورات
جمعية الباحث للدراسات والتنمية المجالية
فريق البحث حول دينامية المجال والمجتمع بشمال المغرب

د. محمد عبد المومن

تدبير الحدود المناطقية بالمغرب
خلال عهد الحماية

1956-1927



د. محمد عبد المومن

تدبير الحدود المناطقية بالمغرب خلال عهد الحماية 1956-1927

2026

هذا الكتاب

تشكل قضية " الحدود المناطقية " المختلقة في المغرب خلال فترة الحماية أحد أبرز تجليات المشروع الاستعماري الفرنسي–الإسباني، الذي لم يقتصر على فرض سيطرة سياسية أو عسكرية، بل تجاوز ذلك إلى إعادة إنتاج المجال الوطني وفق منطق استعماري صرف، فصل بين المغاربة وحد من انسياب تواصلهم المجالي والاجتماعي والاقتصادي. وقد أدى هذا التقسيم المصطنع، إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات بين السلطة والسكان.

لم يكن اختلاق " الحدود المناطقية " وتدبيرها بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني نتاج تفاهم مؤقت أو تدبير تقني عابر، بل كان تعبيرا عن تصور استعماري عميق للسيطرة، يستبطن إعادة تشكيل الخريطة السياسية والمجالية للمغرب، من خلال فرض حدود استثنائية، لا ترتكز على معايير جغرافية أو بشرية، بل على منطق القوة والهيمنة والمصالح المتعارضة.

د. محمد عبد المومن

9 789920 253437



جلالة السلطان محمد بن يوسف وولي عهده مولاي الحسن يشرفان على تحطيم إحدى علامات الحدود الوهمية في دلالة رمزية على نهاية عهد الحماية وتوحيد المغرب

العنوان: تدبير الحدود المناطقية بالمغرب خلال عهد الحماية 1927-1956

المؤلف: محمد عبد المومن

الناشر: جمعية الباحث للدراسات والتنمية المجالية، فريق البحث حول دينامية المجال والمجتمع بشمال المغرب

الطبع: مركز النسخ الطالب

رقم الإيداع القانوني: 2025MO6642

ردمك: 978-9920-25-343-7

الطبعة الأولى: 2026

الإهداء

لسناء حسني

المختصرات والمصطلحات الارشيفية والإدارية

- باللغة الإسبانية:

- A.G.A: Archivo General de La Administración
- B.N.E: Biblioteca Nacional de España
- D.A.I: Delegación de Asuntos Indígenas
- Asunto: قضية
- Boletín: نشرة
- Caja: صندوق
- Carpeta: محفظة
- Correspondencia: رسالة
- Despacho: مراسلة
- Expediente: ملف
- Hoja: ورقة

- باللغة الفرنسية:

- A.D.F.N: Archives Diplomatiques Français de Nantes
- LG: Légation de France à Tanger
- Dossier: ملف
- Carton: صندوق
- Note: مذكرة
- Note de renseignements: مذكرة استعلامية
- Livret: كتيب
- Littre: رسالة

تقديم:

يسـر جمعية الباحث للدراسـات والتنمية المجالية وفريق البحث حول دينامية المجال والمجتمع بشـمال المغرب الإسـهام في نشـر كتاب الباحث محمد عبد المومن المعنون بـ "تدبير الحدود المناطقية بالمغرب خلال عهد الحماية 1927-1956"، وهو الإصـدار الخامس للجمعية بعد سـلسـلة من الأعمال العلمية السابقة[1]، ضمن جهود الجمعية في دعم البحث الأكاديمي في القضايا المجالية في شمال المغرب.

يعالج هذا الكتاب موضوع تدبير الحدود بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسـبانية بالمغرب، من خلال مقاربة تاريخية-مجالية تعتمد على تحليل الوثائق الرسـمية الأجنبية والمعاهدات الثنائية والخرائط الاسـتعمارية، بهدف تحديد الأسـس القانونية والإدارية والمجالية التي اعتمدتها سـلطات الحماية في ترسيم الحدود وتثبيتها. كما يركز العمل على دراسة آليات التدبير الميداني لهذه الحدود خلال الفترة الممتدة بين سـنتي 1927 و1956، باعتبارها مرحلة شـهدت انتقال الحدود من خطوط ترسـيم قانونية إلى مجالات مراقبة وتنظيم للحركة السكانية وتبادل السلع وتنقل الأفراد.

---

[1] - يتعلق الأمر بالإصدارات التالية:

- قبيلة غمارة: دراسات في التاريخ والمجتمع والتراث.
- التعريف ببيت آل بن صالح بقبيلة غمارة والريف.
- قضايا من تراث بلاد غمارة.
- قضايا الماء والتغيرات المناخية بشمال المغرب.

ينتظم الكتاب في ستة مباحث مترابطة، تتبدأ بتحليل دوافع التقسيم والاتفاقيات الدولية المؤسسة للحدود (المبحث الأول)، مرورا بدراسة إجراءات الترسيم والتعيين (المبحث الثاني)، وتنظيم العبور الجمركي وحركة الأشخاص والسلع (المبحث الثالث)، وصلاحيات أجهزة المراقبة (المبحث الرابع)، ووحدات ضبط الحدود (المبحث الخامس)، وصولا إلى تحليل البنيات التحتية والإمكانات اللوجستية المعتمدة في المراقبة الحدودية (المبحث السادس)، قبل أن يختتم بمبحث تركيبي يرصد نهاية النظام الحدودي ويستخلص نتائجه العامة.

يعتمد الباحث في هذا الإطار منهجا تحليليا-تاريخيا مدعوما بمقارنة السياسات الحدودية التي انتهجتها السلطتان الاستعماريتان الفرنسية والإسبانية، سواء من حيث التنظيم الإداري أو أدوات الضبط والمراقبة أو أشكال الحضور الأمني والعسكري، بما يسمح بإبراز انعكاسات هذه السياسات على البنيات المجالية والاجتماعية المحلية ورصد أثر الحدود الاستعمارية في إعادة تشكيل أنماط العيش والعلاقات الاجتماعية والحركيات المرتبطة بالمقاومة.

وتكمن أهمية هذا الإصدار في كونه يعالج موضوعا ظل محدود الحضور في الدراسات التاريخية والمجالية بالمغرب، رغم مركزيته في فهم آليات اشتغال السلطة الاستعمارية وتأثيراتها على إعادة تنظيم المجال وبناء الدولة في المرحلة الحديثة.

ويأتي دعم الجمعية والفريق لهذا العمل في إطار التزامهما بمواكبة الأبحاث الجادة التي تتناول القضايا المجالية المحلية والوطنية، ومن شأن

هذا الإصـــدار أن يشـــكل مرجعا للباحثين والطلبة والمهتمين بتاريخ الحدود والديناميات المجالية بالمغرب خلال فترة الحماية.

وختاما، تؤكد الجمعية أن مضـــامين هذا الكتاب، وما يتضـــمنه من أفكار وتحليلات واستنتاجات، تقع ضمن المسؤولية العلمية لمؤلفه، ولا تعبر بالضرورة عن مواقف أو تصورات الجمعية أو فريق البحث. والسلام.

جمعية الباحث للتنمية المجالية

وفريق البحث حول دينامية المجال والمجتمع بشمال المغرب

مقدمة:

عرف المغرب خلال فترة الحماية واحدة من أعقد التجارب الاستعمارية في تاريخ العالم الحديث، ليس فقط بسبب الاحتلال المزدوج من فرنسا وإسبانيا، ولكن أيضا بفعل ما أفرزته هذه الازدواجية من تقسيم ترابي غير مسبوق، رسم حدودا سياسية وإدارية بين المغاربة أنفسهم، وقسم البلاد إلى مناطق نفوذ متمايزة على المستوى القانوني، والمؤسساتي، وحتى الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا كانت العديد من الدراسات قد اهتمت بتاريخ المقاومة، أو بنظام الحماية ومؤسساته، فإن قضية الحدود بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية ظلت حبيسة التناول الجزئي أو التهميش، على الرغم من تأثيرها العميق في بنية الدولة والمجتمع، وفي حياة الناس اليومية.

تشكل قضية "الحدود المناطقية" المختلقة في المغرب خلال فترة الحماية أحد أبرز تجليات المشروع الاستعماري الفرنسي–الإسباني، الذي لم يقتصر على فرض سيطرة سياسية أو عسكرية، بل تجاوز ذلك إلى إعادة إنتاج المجال الوطني وفق منطق استعماري صرف، فصل بين المغاربة وحد من انسياب تواصلهم المجالي والاجتماعي والاقتصادي. وقد أدى هذا التقسيم المصطنع، إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات بين السلطة والسكان.

لم يكن اختلاق "الحدود المناطقية" وتدبيرها بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني نتاج تفاهم مؤقت أو تدبير تقني عابر، بل كان تعبيرا عن

تصور استعماري عميق للسيطرة، يستبطن إعادة تشكيل الخريطة السياسية والمجالية للمغرب، من خلال فرض حدود استثنائية، لا ترتكز على معايير جغرافية أو بشرية، بل على منطق القوة والهيمنة والمصالح المتعارضة.

ينطلق هذا الكتاب من إشكالية مركزية مفادها:

كيف نشأت الحدود بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية، وما هي الأسس التي اعتمدها الاستعمار في اختلاقها وتثبيتها؟ وكيف تم تدبير هذه الحدود بين سنتي 1927 و1956؟

لا يتوقف هذا الكتاب عند تحليل المعاهدات والخرائط والوثائق الرسمية التي أفرزت هذا الوضع الحدودي الشاذ، بل يسعى إلى فهم الكيفية التي تم بها تسيير هذه الحدود وتبريرها، ومقاومتها من قبل السكان في ظل تفاوت السياسات الإدارية بين القوتين الاستعماريتين، واختلاف آليات الضبط والمراقبة، وتعدد مستويات التدخل.

وبينما كانت سنة 1927 تمثل بداية تحول كبير في ضبط الحدود عبر تقنين الحركة وتنظيم عبور السلع والأشخاص، فإن عام 1956 شكلت نقطة النهاية لهذا النظام الحدودي الاستعماري، مع استرجاع السيادة الوطنية وإلغاء التقسيمات التي فرضت على البلاد طوال عقود.

ونأمل من خلال فصول هذا العمل إلى تقديم مساهمة علمية تساعد على فهم آثار التقسيم الحدودي الاستعماري في المغرب الحديث، ليس فقط من زاوية قانونية أو سياسية، بل من منظور إنساني ووطني قبل كل شيء.

المنهجية والمصادر المعتمدة:

ترتكز هذه الدراسة بالأساس على المنهج التاريخي، من خلال تتبع

تطور الحدود بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية، وتحليل السياقات التي أدت إلى ظهورها. وقد تم ذلك بالاعتماد على وثائق رسمية، ومعاهدات دولية، ومراسلات إدارية، لفهم الأبعاد القانونية والسياسية التي رافقت هذا التقسيم. كما تولي الدراسة اهتماما خاصا بدور المؤسسات العسكرية وشبه العسكرية في مراقبة الحدود، وتنفيذ السياسات الاستعمارية على الأرض. ومن جهة أخرى، تسعى إلى إبراز الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها هذا التقسيم المصطنع على السكان المحليين، من خلال دراسة القيود على التنقل، والتغيرات التي طرأت على العلاقات بين القبائل. وقد ساعد هذا المنظور التاريخي الشامل على فهم أعمق لواقع الحدود كأداة استعمارية لإعادة تشكيل المجال والمجتمع.

تعتمد هذه الدراسة على طيف واسع من المصادر الأولية والثانوية التي تعكس تنوع الزوايا التحليلية للموضوع. في مقدمة هذه المصادر توجد الوثائق المخزنية المغربية، كالمراسلات الرسمية والظهائر، التي تبرز تمثل السلطة المركزية لفكرة الحدود وكيفية تعاملها مع التغيرات المفروضة عليها. وإلى جانبها، تم الاعتماد على الاتفاقيات الدولية التي وقعتها القوى الاستعمارية (فرنسا، إسبانيا، بريطانيا) فيما بينها، سواء العلنية منها أو السرية، لاستخلاص منطق التقسيم وآلياته.

كما تم الرجوع إلى الخرائط العسكرية والطبوغرافية التي أنجزها الفرنسيون والإسبان والأمريكيون، والتي لعبت دورا محوريا في ترسيم الحدود وإدارتها ميدانيا. وتعد هذه الخرائط أداة حيوية لفهم الجغرافيا السياسية للمجال الحدودي، خاصة تلك المنجزة بعد 1912.

من جهة أخرى، اعتمدنا بشكل أساسي على الأرشيفات الاستعمارية الإسبانية والفرنسية، أغلبها عبارة عن تقارير أنجزها ضباط الشؤون الأهلية، ومراسلات ضباط الوحدات المكلفة بمراقبة الحدود، ووثائق أخرى متنوعة، لما تحمله من تفاصيل دقيقة حول والسياسات اليومية لتدبير الحدود.

كما اعتمدنا أيضا الدراسات الأكاديمية الحديثة حول الجغرافيا الاستعمارية، والمقاومة المغربية، بالإضافة إلى عدد من الأعمال التي ركزت على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب خلال فترة الحماية.

الإطار التاريخي والجغرافي:

تختلف هذه الدراسة عن العديد من الأبحاث التي تناولت فترة الحماية بالمغرب في اختيارها لإطارها الزمني، حيث درج أغلب الباحثين على تأطير أعمالهم بالفترة الممتدة من 1912، تاريخ توقيع معاهدة فاس وفرض نظام الحماية، إلى سنة 1956، تاريخ حصول المغرب على الاستقلال. غير أن هذه الدراسة، التي تتناول موضوع تدبير ومراقبة الحدود الاستعمارية، اختارت أن تنطلق من سنة 1927، وتنتهي عند سنة 1956، وذلك لاعتبارات منهجية وموضوعية فرضها منطق الموضوع نفسه.

فإذا كانت سنة 1956 تمثل لحظة واضحة الدلالة، باعتبارها السنة التي استعادت فيها الدولة المغربية وحدتها الترابية، وتم فيها إلغاء الحدود المصطنعة التي كانت تفصل بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية، وتم إنهاء كافة التنظيمات والقيود التي كانت تحكم عبور الأشخاص والبضائع، فإن سنة 1927 تختزل تحولات عميقة في ترسيم الحدود، وضبط المجال، وتنظيم حركة التنقل والتجارة، مما يجعلها السنة التأسيسية الفعلية لبناء نظام حدودي

محكم بين المنطقتين.

وتتجلى أهمية هذا التاريخ في مجموعة من العوامل المفصلية، أبرزها:

انتهاء حرب الريف وسيطرة سلطات الحمايتين بشكل فعلي على المجال الحدودي، باستثناء بعض القطاعات التي كانت قد خضعت في وقت سابق، مثل سافلة واد ملوية وسهل اللوكوس.

اعتماد الترسيم شبه النهائي للحدود سنة 1926، بعد سلسلة من التعديلات التي كانت كلها تصب في مصلحة فرنسا على حساب المنطقة الإسبانية؛

الشروع في تنظيم التجارة ومرور الأشخاص والسلع سنة 1927، عبر اجتماعات رسمية مشتركة بين ضباط الشؤون الأهلية من الجانبين، والتي أفضت إلى وضع ضوابط استمر العمل بها إلى غاية الاستقلال. صدور القوانين الأولى المنظمة للجوازات وتصاريح المرور، والتي أسست لبيروقراطية حدودية واضحة، بدل الوضع السابق الذي طبعته العشوائية والتقديرات المحلية.

وأخيرا، إنشاء نيابة الشؤون الأهلية بالمنطقة الإسبانية سنة 1927، والتي تولت أدوارا محورية في ضبط المجال الحدودي، ومراقبة حركة السكان، ومحاربة التهريب، بتنسيق دائم مع نظيرتها الفرنسية.

وعليه، فإن سنة 1927 تشكل منطلقا مناسبا لفهم الحدود الاستعمارية بوصفها نظاما سياسيا وأمنيا واقتصاديا متكاملا، لا مجرد خط يفصل مجالين. إنها سنة تأسيس النظام الحدودي الذي استمر إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية سنة 1956.

يركز موضوع هذا الكتاب على دراسة الشريط الحدودي الذي فصل بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية في شمال المغرب، وهو شريط طويل ومعقد، لم يرسم على أسس طبيعية أو إثنية أو تاريخية، بل شيد تبعا لمصالح استعمارية متعارضة بين فرنسا وإسبانيا.

يمتد هذا الخط الحدودي من مصب واد ملوية شرقا، على مشارف مدينة السعيدية، إلى منطقة اللوكوس غربا، قرب القصر الكبير والعرائش، مرورا بمرتفعات الريف الأوسط، وسهول تاريفة، ومنابع واد ورغة. [1]

ويضم هذا المجال الجغرافي قبائل متنوعة، موزعة بين المنطقتين، مثل قبائل بني خالد وبني يحمد وكتامة وبني عمارت (المنطقة الإسبانية)، وقبائل مزيات، امتيوة الجبل، بني زروال، فناسة، وولاد منصور (المنطقة الفرنسية). كما يشمل مدنا حدودية أو شبه حدودية مثل زايو، بركان، وزان، القصر الكبير، وتاركيست.

وتكتسي هذه المنطقة أهمية بسبب تنوع تضاريسها (جبال، سهول، أودية، غابات)، وكثافتها السكانية النسبية، وكونها كانت طوال فترة الحماية مجالا حيويا للتهريب، والتبادل التجاري غير النظامي، والاحتكاك المستمر بين سلطات الحمايتين.

ويعد هذا المجال الجغرافي مثالا نموذجيا بما يمكن تسميته بالحدود المختلقة، حيث لا يعكس أي منطق طبيعي أو مجالي داخلي، بل هو وليد

---

[1] - اقتصارنا على القطاع الحدودي بين ملوية واللوكوس يرتكز على أسباب موضوعية (ارتفاع الكثافة السكانية، كافة العلاقات الاقتصادية...) وأسباب منهجية (وفرة الوثائق) مع العلم أن القطاعات الحدودية الأخرى (حدود طنجة الدولية مع المنطقة الاسبانية مثلا) تستحق الدراسة وربما نعود إليها في دراسة أخرى.

قرارات فوقية ومصالح خارجية، فرضت على سكان المنطقة واقعا جديدا، وشكلت هويتهم الحدودية في سياق من التوتر والتأقلم والمقاومة.

لماذا هذا الكتاب:

مفهوم الحدود المناطقية غير متداول - حسب علمنا - لدى المؤرخين المغاربة، رغم أنه يحضر بكثافة في الوثائق الفرنسية والاسبانية المتعلقة بالحدود، وبمكافحة التهريب، والحوادث الحدودية، وتنظيم التجارة... ولذلك في أهدافنا من هذا الكتاب هي:

- فهم المشروع الاستعماري الفرنسي–الإسباني بشكل معمق:

لم تكن الحدود المناطقية مجرد تقسيم إداري، بل كانت أداة استعمارية لإعادة تشكيل المجال المغربي، وفصل المغاربة عن بعضهم البعض سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. دراسة هذه الحدود تكشف البنية العميقة للمخطط الاستعماري الذي استهدف تفكيك النسيج الوطني.

- لأن الحدود المناطقية أثرت في حياة المغاربة اليومية:

فرضت الحدود المناطقية قيودا على تنقل الأشخاص، ومرور السلع، وحتى على العلاقات الاجتماعية والقبلية. فقد تم تقسيم القبائل والأسر، وتشكلت هويات حدودية جديدة أفرزها واقع سياسي استثنائي.

- لأن الحدود المناطقية شكلت سابقة استعمارية غير مألوفة:

فالمغرب عرف واحدة من أعقد التجارب الاستعمارية، ليس فقط بازدواج الحماية، بل بتعايش نظامين استعماريين داخل نفس الوطن، مما أدى إلى خلق حدود داخلية "مصطنعة" تفصل بين منطقتي نفوذ، وهو ما يعتبر وضعا فريدا في التجارب الاستعمارية العالمية.

- لفهم السياسات الأمنية والإدارية للسلطات الاستعمارية:

دراسة كيفية تدبير هذه الحدود (1956–1927) يبرز الطرق التي تعامل بها الاستعمار مع السكان، والأساليب التي اعتمدها لضبطهم ومراقبتهم، بما في ذلك تنظيم الجمارك، تصاريح المرور، ومحاربة التهريب، وهو ما يشكل مادة لفهم منطق السيطرة الاستعمارية.

- لأنها ساهمت في ظهور حركات مقاومة ومظاهر تضامن وطني:

فرض الحدود أفرز ردود فعل من قبل السكان المحليين، وصلت إلى أشكال من الرفض والمقاومة والالتفاف الوطني، مما ساهم في بناء وعي وحدوي ضد الاستعمار.

- لفهم آثارها التي لا تزال قائمة حتى اليوم:

التقسيم الحدودي الاستعماري خلف إرثا إداريا وجغرافيا معقدا، لازالت آثاره تؤثر في التنظيم المجالي، والنزاعات الإقليمية، والفوارق التنموية، وبالتالي فإن دراستها تفتح المجال أمام قراءة نقدية للواقع المغربي المعاصر.

أغتنم هذه الفرصة، لأجدد شكري لكل من قدم لي يد المساعدة أثناء إعداد بحث الدكتوراه، كما أشكر لجنة المناقشة، والأستاذ المشرف الدكتور شكيب الشعيري، والدكتور محمد اللحية، والدكتور امحمد بن عبود، والزملاء في فريق البحث حول دينامية المجال والمجتمع بشمال المغرب، والصديق علي يازغي مباشر.

مدخل مفاهيمي:

1 - مفهوم الحدود:

أ - في اللغة والاصطلاح:

الحدود لغة، من حدد، يحد حدا، والحد الحاجز بين شيئين، وحد الشيء منتهاه وجمعه حدود.

وفي القاموس المحيط لابن منظور (ت 711 هـ)، أن الحدود هي الحد الحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء، أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولكيلا يعتدي أحد على آخر، وفلان حديد فلان، إذا كانت داره أو أرضه جانب داره أو أرضه. [1]

أما اصطلاحا، فالحدود خطوط اختيرت وحددت من طرف الإنسان، لتبيين المدى الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، أي أن الحدود تعتبر الفاصل بين سيادة دولة وسيادة دولة أخرى فهي الخط الذي تتقابل عنده سيادتان. [2]

وحسب ميشيل فوشي، فالحدود هي خطوط وهمية على سطح الأرض، تفصل بين إقليم دولة، عن إقليم دولة أخرى، وهو مفهوم حديث نسبيا، حيث إن الحدود في الماضي كانت هي الحدود العسكرية، وقد ترسخ مفهوم الحدود خلال القرن التاسع عشر، ومع شيوع مفهوم السيادة وتوقيع اتفاقيات متعلقة باحترام الحدود، مثل معاهدة فيدران 1843 ومعاهدة

---

[1] - ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1984، الجزء الثاني، ص 432.

[2] - عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية والمشكلات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص 104.

فرساي 1870.

ويرى نفس الباحث أن للحدود ثلاثة أبعاد:

- بعدا حقيقيا: حيث إن الحدود خط يفصل دولتين.
- بعدا رمزيا: يتعلق بالهوية والانتماء الوطني.
- بعدا خياليا: يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار، هل تعتبر صديقة أم عدوة، في ارتباط بالتاريخ والأساطير المؤسسة.[1]

ويتم التمييز بالنسبة للحدود البرية، بين الحدود الاصطناعية، والحدود الطبيعية وفي الحالة الأولى تتبع الحدود خطوط الطول أو العرض مثلا، وفي الحالة الثانية تتبع الحدود مجاري الأنهار، أو خط القمم، أو حدود الأشكال التضاريسية... وغالبا ما يتم الاعتماد على هذه العناصر التضاريسية في الاتفاقيات الثنائية، والمتعددة الأطراف، وإن كانت الحدود الاصطناعية شائعة هي الأخرى بين الدول الإفريقية، لكونها رسمت خلال مرحلة الصراع الإمبريالي.[2]

وللحدود وظائف كثيرة ومتنوعة منها الدفاع عن الدولة وتوفير الأمن لشعوبها، ويتحقق ذلك سواء في زمن الحرب أو في زمن السلم حيث تبرز أهميتها في منع الأشخاص الخطرين على أمن واستقرار الدولة، وفي إقامة نظام الحجر الصحي لمنع تفشي الأمراض المعدية، وكذلك في منع دخول أنواع معينة من المنتجات الزراعية والصناعية مما يؤدي إلى حماية الإنتاج

[1] - Foucher, M. (1988). Front et frontière : un tour du monde géopolitique (1re éd., pp. 19–20). Paris: Fayard.

[2] - عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية**، مذكور سابقا، 116.

الاقتصـــادي والنظم الاقتصـــادية للدولة، وفي المقابل تمنع خروج بعض المنتجات التي يحتاج إليها سكان البلد، ولاسيما المواد الاستراتيجية المواد الزراعية والماشية والوقود والأدوية...[1]

ب – في الوثيقة المخزنية:

إذا أمعنا النظر في المصـــطلحات الأكثر اســتعمالا في المصـــادر المغربية المتوفرة لدينا، فإننا نحصـــرها في الأطراف والتخوم والثغور، وهي مصـــطلحات لا تؤدي المعنى الدقيق للحدود كما كان معمولا به في أوربا منذ ســنة 1845. فقبل أن تقع الجزائر تحت الاحتلال فرنســي ســنة 1830، كانت هناك تفاهمات بين السلاطين المغاربة ودايات الجزائر، كتعهد مولاي محمد بن الشـــريف بعدم اجتياز واد تافنا، وهو التعهد الذي جدده مولاي إسماعيل، والذي تعزز على عهد مولاي سليمان الذي بسط سلطة المغرب على حدوده الشرقية. لكن من الواضح أن خط الحدود كان يتحرك باستمرار نحو الشـــرق أو نحو الغرب على الرغم من اعتبار واد تافنا حدا بين ســـلطنة المغرب وإيالة الجزائر، ذلك أن القبائل الحدودية كانت تدين بالولاء لسلطان المغرب في حالة الســـلم والرخاء، بينما تميل لدايات الجزائر أثناء فترات ضعف السلطة المركزية في المغرب.[2]

أدت مجموعة من الأحداث، ومن بينها الدعم الذي قدمه الســـلطان

---

[1] - مصطفى أحمد تركي، **الجوانب النفسية للحدود**، مجلة عالم الفكر، المجلس للوطني للفنون والآداب، الكويت، 2004، المجلد 32، الجزء الرابع، ص 97.

[2] - عكاشـــة برحاب، **من قضـــايا الحدود بين المغرب والجزائر**، دار أبي رقراق للطباعة والنشـــر، الرباط، الطبعة الأولى، 2003، ص 9.

عبد الرحمن بن هشام لعبد القادر الجزائري ولجوء هذا " الأمير" إلى المناطق الشرقية للمغرب، إلى اصطدام الجيش المغربي بالجيش الفرنسي في معركة إسلي 14 غشت،1844 والتي أدت إلى توقيع معاهدة الصلح بتاريخ 10 شتنبر 1844، التي نصت إبقاء الحدود كما كانت خلال العهد العثماني، وأعقبها بعد ذلك توقيع معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845، التي يمكن القول أنها أخطر اتفاقية حدودية في تاريخ المغرب.

وجد المخزن نفسه بعد توقيع اتفاقية لالة مغنية، أمام وضع مستجد والتزامات عليه الوفاء بها، كما وجد نفسه أمام مفهوم جديد للحدود يختلف تماما عما كان سائدا فيما قبل.[1]

ويرى الباحث عكاشة برحاب، أن مفهوم الحدود عند المخزن كان غامضا قبل اتفاقية لالة مغنية، لكنه تمكن من استيعابه طبقا للمنظور الأوربي، غير أن إدراك معانيه ودلالاته كان بطيئا، حيث تكشف الوثائق الرسمية أن السلطان عبد الرحمن بن هشام استند إلى رسوم ملكية القبائل التي اعترفت فرنسا بمغربيتها، للطعن في خط الحدود الجديد وكانت هذه الرسوم تتعلق بأملاك صارت شرق خط الحدود المستحدث، أي أنها أصبحت ضمن التراب الجزائري وتحت سيادة السلطات الفرنسية.[2]

لقد دفع وجود فرنسا على الحدود الشرقية للمغرب، السلطان والرعية إلى إدراك المفهوم الجديد، فظهرت مصطلحات جديدة في المراسلات المغربية من قبيل الحدادة، المحاددة، خط الحدود، رسم الحدود.. فضلا

---

(1)- نفسه.

(2) - نفسه.

عن إدراك أهمية الخرائط.[1]

ج – تمثل القبائل المغربية للحدود:

إذا كان من الممكن، جرد وتتبع المفاهيم المرتبطة بالحدود عند سلطات الحماية الفرنسية والإسبانية بسهولة ويسر، بالنظر أولا إلى كون شعوب ومؤسسات الدولتين الحاميتين، قد تعمق عندهما وعي بمفهوم الدولة القومية، كما أن تلك الدول كانت قد قطعت أشواطا بعيدة في ترسيم وتعيين حدودها، وضبطت المصطلحات المتعلقة بالحدود وجغرافيتها، بالإضافة إلى توفر كم هائل من الوثائق الفرنسية والإسبانية المتعلقة بالموضوع، فإن تتبع فهم القبائل للحدود يصطدم بمشكل انعدام الوثائق الصادرة عن القبائل الحدودية.

إن تصور القبائل للحدود مختلف عن تصور الدولة (المخزن)، حيث إن الفهم القبلي يرتكز على محيطها الضيق، وتبعا لذلك فتصور الحدود لدى القبيلة يرتكز على مفهومها لحدود أراضيها ومراعيها، وكان تعيين الحدود بين القبائل يرتكز أساسا على رسوم الملكية التي يثبتها القضاة، وعلى توظيف المعالم الطبيعية كالوديان، والأشجار، والمسالك، والمعالم العمرانية كالأضرحة. [2]

وقد كانت الحدود القبلية، سببا من أسباب الاقتتال بين القبائل المغربية قبل الحماية، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها الصراع المرير الذي

---

[1] - خالد بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856 1886**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط، سلسلة رسائل وأطاريح، الطبعة الاولى، 1997، ص 204.

[2] - عكاشة برحاب، **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**، مذكور سابقا، ص 32.

دار أواخر القرن التاسع عشر بين قبيلة بني يسف وقبيلة سماتة، والذي قال عنه الفقيه السيد عبد السلام حسون (ازداد بقبيلة بني يسف في حدود سنة 1880): " تعلمون أن للقبيلة (يعني بني يسف) حدودا مشتركة مع قبائل الاخماس، وبني عروس، وسماتة وأهل سريف والرهونة، وبني زكار، وهذه الحدود كانت مصدر الفتن والبلاء، فبسببها قامت الحروب، وقطعت الطرق، وأزهقت أرواح الأبرياء، وشردت العائلات، واغتصبت البنات، ورقصت نساء الرجال، وبيع الأطفال، ونهبت الأموال". [1] [2]

ورغم أن القبائل التي تعنينا في هذه الدراسة، لم تكن في يوم من الأيام قبائل حدودية كحال قبائل المغرب الشرقي، والقبائل المتاخمة لمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، إلا أنها وعت بشكل سريع وعميق مفهوم الحدود، الذي فرض على القبائل الحدود بين المنطقتين سنة 1912 وترسخ سنة 1927، بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية كإلزام من يريدون أن يقصدوا الأسواق القريبة بالحصول على تصاريح المرور، ومنع استعمال الموارد الموجودة في الجهة المقابلة من الحدود، ونزع السلاح، والإجبار على المرور من مسالك معينة...

ويبدو أن موقف القبائل الرافض للحدود التي فرضها الاستعمار، ومنها طبعا تلك التي قسمت أراضيها بين منطقتي الحماية الفرنسية الإسبانية،

---

(1) - شهادة الفقيه عبد السلام حسون أوردها المريني العياشي في كتابه: **صور من التاريخ البطولي لمنطقة جبالة**، بدون تاريخ، الجزء الأول، ص 113.

(2) - من الجدير بالذكر، أن اللغة الأمازيغية، تتضمن العديد من المفردات التي تحيل على الحدود، بما في ذلك الحدود السياسية، ومنها مثلا أكمير، وجمعها إكميرن، عبارة عن كومة من الحجارة التي توضع للدلالة على الحدود، وكلمة أشبار التي تدل ثغر حدودي، يتسلل منه العدو وتوضع فيه الحراسة.

كقبيلة امطالسة وبني يحمد وبني بويحيي... قد أسهم في زيادة والوعي بالوحدة والتضامن الوطني، وهو ما يدفعنا إلى القول إلى أن اختلاق هذه الحدود قد جاء بنتائج عكسية. [1]

2 - مفهوم التخوم:

أ – في اللغة والاصطلاح:

التخوم جمع تخم، وقال ابن منظور (ت 711 هـ) التخوم منتهى كل كورة وقرية، وما فصل بين قريتين وكورتين، والتخوم الحدود والمعالم. [2] ومن الناحية الجغرافية، التخوم مساحة واسعة من الأرض، أو منطقة متروكة بسبب عدم صلاحيتها للسكن، يختلف اتساعها نتيجة لاختلاف الظروف السائدة، وهذه المساحة أو المنطقة، تفصل بين مناطق معمورة بالسكان، وقد تكون على شكل مساحات واسعة من المظاهر الطبيعية، كالسهول، والجبال، والغابات، والمستنقعات، والصحاري...

هذا، وقد كانت التخوم تمثل مناطق دفاعية لحماية البلاد التي تحيط بها من الغزو المفاجئ، وذلك لكونها منطقة واسعة تمنح الفرصة لمواجهة الأعداء المهاجمين، وتعمل كذلك على منع تقدم الأعداء إلى المناطق المأهولة. [3]

---

[1] - B.N.E, Sección África, AFRGFC/505/20, Cabecillas rebeldes de Gomara.

[2] - ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1984، الجزء 12، ص 64.

[3] - عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية**، مذكور سابقا، ص 103.

وقد ارتبط وجود التخوم بتحقيق أهداف محددة، وذلك لغياب حدود مرسـمة أو معينة بدقة، أو في حالة وجود منازعات إقليمية في منطقة لا تتمتع بالاسـتقرار، وعليه يمكن القول إن التخوم تعتبر تحديدا قانونيا للسـيادة، أو السلطة السياسية، لغرض تحقيق بعض الأهداف مثلا تحديد الاختصاص المدني أو الجنائي. [1]

ب – في المؤلفات التاريخية المغربية والاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بالدولة المغربية:

أسفر بحثنا عن كلمة تخوم في الوثيقة المخزنية، إلى أن هذه الكلمة إما أنها لم تكن متداولة على الاطلاق، أو أنها كانت قليلة التداول، ذلك أننا لم نصادفها نهائيا في أية وثيقة مخزنية، ولكن في المقابل وجدنا أن المؤرخين المغاربة القدماء منهم، والمحدثين قد وظفوها في كتابتهم، حيث نجدها عند ابن خلدون في كتاب العبر، متحدثا عن السـلطان يوسـف بن يعقوب المريني الذي قال عنه: " لما رجع السـلطان يوسـف من غزو تلمسـان وافاه الخبر وهو بتازا أن الطاغية سـانجة قد انتقض ونبذ العهد وتجاوز التخوم وأغار على الثغور ". [2]

أما الناصري فيصف عند حديثه عن السلطان اليزيد فرقة عسكرية تشـبه ما يسـمى حاليا بحراس الحدود، حيث يورد ما يلي: " ثم أمر عبيد

---

[1] - حسين عبد الرحمن سليمان، **الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها**، مركز الدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2003، ص 27.

[2] - عبد الرحمن بن خلدون، **كتاب العبر**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، الجزء السابع، ص 284.

الثغور أن ينتقلوا منها إلى مكناسة، لتجتمع كلمتهم بها، وأنعم على أهل كل ثغر منهم ببيت ماله الذي به فاقتسموه وانقلبوا إلى مكناسة مغتبطين ". [1]

كما أورد المختار السوسي كلمة تخوم في معرض حديثه عن إحدى مدارس العلم بالصحراء: " تقع هذه المدرسة في تيندوف في التخوم السوسية الصحراوية، وكان آل ابن الأعمش منذ أسسوا تلك المدينة على يد قومهم تاجاكانت، رفعوا هناك راية التدريس، فيدرس فيها كل من مر بهم من فطاحل الشناكطة، كمحمد يحيى الولاتي وأمثاله".[2]

نخلص من خلال هذه الاقتباسات إلى أن كلمة تخوم كانت متداولة بين المؤرخين، وأن مدلولها يقترب من المدلول الحالي المعروف في الجغرافية السياسية.

أما الاتفاقيات التي وقعها المغرب خلال القرن التاسع عشر، فتدل على أن ممثلي المخزن تعاملوا مع مفهوم التخوم ضمنيا، حيث أنه وإن غاب عن تلك الاتفاقيات فمعناه ودلالته حاضران، وإنا كنا نظن أنهم لم يدركوا مدى خطورته، وما يمكن أن ينجم عنه من مشاكل، ومن الأمثلة على حضور معنى مفهوم التخوم، معاهدة لالة مغنية، التي جاء في شرطها السادس: " إن الأرض التي هي قبل قصور الفريقين في الصحراء لا ماء فيها، فلا تحتاج للتحديد لكونها أرض فلاة" [3] ونجد نفس الشيء أيضا في المعاهدة المغربية

---

[1] - خالد الناصري، **الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1955، الجزء الثالث، ص 81.

[2]- محمد المختار السوسي، **سوس العالمة**، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1984، ص 166.

[3] - اتفاقية بين المغرب وفرنسا لتعيين الحدود بين المغرب والجزائر، **الوثائق**، دورية تصدرها مديرية الوثائق

الإســبانية المبرمة في 26 أبريل 1860، وجاء في شــرطها الثالث ما يلي: " إن الأرض التي تبقـت بين حـدود الجـانبين، هي من طرف الواد حتى رؤوس الجبال، التي هي مقابلة من جانب البحر إلى الجانب الآخر من البحر ليس هي لمراكش ولا لإصبانيا، مثل ما هو مذكور في عقد حدود سبتة" [1]كما أن التســويات التي أعقبت حرب ســيدي ورياش أفضــت إلى إحداث منطقة فاصلة بين الأراضي المغربية وبين مليلية المحتلة. [2]

إن الاســتنتاج الذي يمكن الخروج به من هذه الاقتباســات هو أن النخبة المثقفة المغربية، كانت على دراية بمفهوم التخوم، وكذلك بمفهوم الحدود، وكما أنها اســتوعبت مدلولاتهما الأوربية تدريجيا، غير أن ما غاب عنها لمدة طويلة هو خطورتهما في سياق المد الامبريالي الأوربي، وارتباطهما بمفهوم آخر هو" السيادة".

3 - مفهوم الحدود المناطقية:

يعد مفهوم الحدود المناطقية من المفاهيم الأقل تناولا في أدبيات الاســتعمار، رغم أنه يحمل دلالة قوية على الطريقة التي مارســت بها القوى الاستعمارية هيمنتها داخل الكيانات الخاضعة لسلطتها. هذه الحدود ليست

الملكية، المطبعة الملكية، الرباط، 1976، المجموعة الأولى، ص 477.

[1] - عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب،** المطبعة الملكية، الرباط، 1977، ص 153.

[2] - جمال عاطف، **إســبانيا وحرب ســيدي ورياش،** منشــورات باب الحكمة، تطوان، الطبعة الأولى، 2019، ص 131.

تلك المعروفة التي تفصل بين الدول، بل هي تقسيمات مصطنعة داخل الإقليم الواحد، تستهدف توزيع النفوذ والسيطرة بين سلطات استعمارية متعددة أو حتى بين إدارات مختلفة لنفس القوة الاستعمارية.

خلافا للحدود الدولية التي ترسم بين كيانات سياسية مستقلة، فإن الحدود المناطقية ترسم داخل الكيان المستعمر نفسه، وهي تخدم غايات إدارية وأمنية واقتصادية محضة، دون اعتبار للتجانس الاجتماعي أو الامتداد الثقافي بين المكونات المحلية. وقد ركزت غالبية الدراسات الاستعمارية على الحدود الخارجية بين المستعمر والمستعمر، مهملة في الغالب هذا النوع من الحدود الذي كانت له آثار عميقة على البنية السياسية والاجتماعية للمناطق المستعمرة .(1)

في الجغرافية السياسية، تعرف الحدود المناطقية على أنها آليات تنظيمية-قسرية تستخدم داخل المجالات الجغرافية الخاضعة لنفوذ سياسي أو استعماري موحد، بهدف إعادة تشكيل المجال الجغرافي وفق منطق السلطة، وليس وفق حدود سيادية دولية. فهي ليست مجرد خطوط ترسيم، بل بنيات إنتاج للهيمنة، توظف لتفتيت الفضاء، وضبطه، وإعادة توجيه حركته ووظائفه بما يخدم مصلحة الفاعل المهيمن، غالبا في إطار استعماري أو نظام سياسي مركزي يتعلق الأمر بما يسميه إيف لاكوست " الحدود التي تنتج الخضوع "، باعتبارها أدوات تفصل ما هو متحكم فيه عما هو قابل للاشتعال، وتترجم موازين القوى القائمة داخل الكيان الواحد. (2)

---

(1) - Foucher, M. (1988). Front et frontière : un tour du monde géopolitique. Opp.cit.

(2) - Lacoste, Y. (1976). La géographie, ça sert, d’abord, à faire la guerre. Paris: Maspero.

وبناء على كل ما سبق نقترح تعريف " الحدود المناطقية " بما يلي:

تقسيمات داخلية تفرض من طرف سلطات خارجية (استعمارية غالبا) لتوزيع النفوذ داخل كيان سياسي واحد، وهي حدود مصطنعة لا تعكس الواقع الجغرافي أو الثقافي، بل تخدم أهداف الهيمنة والسيطرة. [1]

في السياق المغربي، نشأ هذا النمط من الحدود بشكل واضح ابتداء من فرض الحماية سنة 1912، عندما قسمت البلاد إلى مناطق نفوذ تابعة لفرنسا وإسبانيا، وأخرى وضعت تحت "إدارة دولية" مثل طنجة. هذا التقسيم لم يكن يستند إلى منطق جغرافي أو تاريخي، بل إلى مصالح استعمارية بحتة، مما جعل هذه الحدود أدوات لفرض السيادة وتقسيم المجتمع المغربي، وكان من نتائجه تفتيت وحدة البلاد، وترك إرث إداري وجغرافي معقد ما زال المغرب يعاني من آثاره.

4 – مفهوم تدبير الحدود:

يقصد بتدبير الحدود جملة العمليات والإجراءات المؤسسية والقانونية التي تهدف إلى تنظيم وضبط وتسيير المجالات الحدودية، سواء على مستوى ترسيم الحدود الدولية، أو على مستوى مراقبة وتنظيم حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال عبرها. يتضمن هذا التدبير بعدين متكاملين: أحدهما تقني-إداري يتعلق بالبنى التحتية والإجراءات الجمركية والأمنية، وآخر استراتيجي-سيادي يهم الحفاظ على الاستقرار السياسي، وضمان الأمن

---

[1] - Ibid.

الوطني، والتفاعل مع التحولات الجيوسياسية في المحيط الإقليمي.

ينظر إلى الحدود في هذا السياق ليس باعتبارها خطوطا فاصلة فقط، بل بوصفها مجالات جغرافية متعددة الوظائف تخضع لتفاعلات متشابكة بين المحلي والدولي، وبين الرسمي وغير الرسمي، وهو ما يجعل تدبيرها مسألة معقدة تتجاوز البعد الأمني الصرف، لتشمل كذلك الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية.

وقد أبرز ميشيل فوشيه في كتابه" هوس الحدود" أن الحدود ليست مجرد معطى جغرافي، بل بناء تاريخي وسياسي يتطلب تدبيرا مستمرا لإعادة إنتاج السيادة وضمان الاستقرار. [1] كما اعتبر أن تدبير الحدود يشكل وسيلة للسيطرة وتنظيم المجال أكثر مما هو مجرد فصل بين الكيانات السياسية. وفي الاتجاه نفسه، يرى فرانسوا تونجيه أن تدبير الحدود يندرج ضمن ما يسميه "هندسة الفضاء السياسي" بحيث يصبح المجال الحدودي موقعا لإعادة تشكيل علاقات القوة والتفاوض بين الدولة ومحيطها الإقليمي. [2]

أما في السياقات الإفريقية، ما بعد الاستعمارية، فإن تدبير الحدود يطرح كإشكالية مزمنة بسبب الطابع الاصطناعي للحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، حيث لا تعكس غالبا واقع التكوينات الاجتماعية والثقافية، مما يؤدي إلى توترات دائمة، كما أوضح إسماعيل العراقي في دراسته حول الحدود الإفريقية. وقد أشار إلى أن تدبير الحدود في هذه

---

(1) - Foucher, M. (2007). Obsession des frontières. Paris: Fayad. Opp.cit. P 55.

(2) - Toujas-Bernate, F. (2005). Géopolitique des frontières. Paris: L'Harmattan.

السـياقات لا يمكن فصـله عن رهانات إعادة بناء الدولة الوطنية وتحقيق الاندماج الإقليمي. [1]

من جهة أخرى، يبرز دافيد نيومان في مقاله " الخطوط التي ما تزال تفصـلنا "، أن العالم المعاصـر، رغم ما يروج له من "عولمة" و"انفتاح"، لا يزال يشـهد تشـددا متزايدا في تدبير الحدود، وهو ما يعكس مفارقة "العالم المنفتح ذو الحدود المغلقة." فالدول باتت تسـتثمر أكثر في مراقبة المعابر الحدودية، وبناء الجدران، وتطوير تقنيات المراقبة، ما يجعل من تدبير الحدود أداة لإعادة تعريف الانتماء والهوية والسيادة". [2]

وبالتالي، فإن تدبير الحدود ليس مجرد فعل إداري أو قانوني، بل هو سـيرورة سـياسـية وجغرافية تعكس موازين القوة الإقليمية والدولية، وتجسـد اختيارات الدول فيما يتعلق بالسـيادة، الأمن، والتنمية. كما أنه يعد مجالا حساسا لتقاطع المصالح بين الدولة المركزية والسكان المحليين، والجهات الفاعلة العابرة للحدود، سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

---

[1] - عبد العني سعودي، **الجغرافية السياسية والمشكلات الدولية**، مذكور سابقا. ص 485.

[2] - Newman, D. (2006). The lines that continue to separate us: Borders in our "borderless" world. Progress in Human Geography, 30(2), 143–161. https://doi.org/10.1191/0309132506ph599oa

المبحث الأول: دوافع التقسيم والاتفاقيات الدولية المؤسسة للحدود بين المنطقتين:

1 – دوافع التقسيم:

إن أي بحث في التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول أو المناطق، يفضي بالضرورة إلى التعمق في موضوع الحدود، باعتبارها خطوط تماس بين أنظمة قانونية وسياسية متباينة. فالحدود لا تمثل مجرد فواصل جغرافية، بل تشكل فضاءات دينامية تتقاطع فيها المصالح، وتتبلور من خلالها أنماط خاصة من العلاقات الإنسانية والحضارية. ولهذا السبب، نجد أن أغلب الدراسات المهتمة بهذه التفاعلات قد أولت اهتماما كبيرا للتطورات التاريخية للحدود، ولخصائصها الطبيعية، ولشبكات الارتباط بين سكان المناطق المتاخمة. غير أن الحدود التي نعالجها في هذا الكتاب، تبرز كحالة استثنائية لا نظير لها، سواء من حيث تكوينها أو من حيث السياقات التي أحاطت بها.

إن دراسة الحدود التي كانت تفصل بين المنطقتين الإسبانية والفرنسية في المغرب لا تقتصر على تناول الجوانب المألوفة التي غالبا ما يسلط عليها الباحثون الضوء، مثل الاعتبارات الجغرافية أو الاجتماعية أو التاريخية. بل إن هذه الحدود تفرض علينا التعمق في فهم ظروف نشأتها الاستثنائية، حيث لم تبن على أي أساس طبيعي أو بشري أو تاريخي أو قانوني راسخ، وإنما تم اختلاقها بموجب اتفاقيات استعمارية بين القوى التي كانت تتقاسم النفوذ

في المغرب، وفي مقدمتها فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

من أولى الملاحظات التي تلفت انتباه الباحث عند دراسة هذه الحدود غير التقليدية، أنها لم ترسم دفعة واحدة، بل خضعت خرائطها الاستعمارية لتعديلات حتى قبل فرض الحماية على المغرب، واستمرت في التغير لسنوات طويلة بعدها.

ومع حلول سنة 1912، بدأت هذه التعديلات تأخذ طابعا ميدانيا ورسوخا على الخرائط، وظل السعي لإعادة رسم خط الحدود قائما، مدفوعا بطموح كل من فرنسا وإسبانيا إلى توسيع نفوذها، حتى استعاد المغرب استقلاله. ورغم أن هذه الحدود وصفت في الوثائق الإدارية بـ"الحدود المناطقية"، فإنها في الواقع كانت حدودا فاصلة بين قوتين استعماريتين، كل منهما تدافع بشراسة عن مصالحها، دون أي اعتبار لحقوق أو أوضاع الساكنة المحلية..[1] [2]

انطلاقا مما سبق يتضح أننا أمام ظاهرة استعمارية فريدة ومعقدة، فنحن أمام حدود دولية، ولكنها مسطرة في بلد واحد، حدود لم يراع في رسمها أي معيار، سوى إصرار الطرف القوي على الحفاظ على مصالحه، من خلال الاستيلاء على كل المناطق المهمة والنقاط الاستراتيجية، التي

---

[1] - عبد الرحيم برادة، **مقاربة تحليلية لمشكل الحدود بين المنطقتين الخليفية والفرنسية بالمغرب**، كتاب جماعي الإشكالية الاستعمارية الاسبانية بالمغرب، منشورات معهد الدراسات الاسبانية البرتغالية، لجامعة محمد الخامس أكدال، الرباط، 2013، إشراف عبد العالي بروكي وفاتحة بنلباه، ص 39.

[2] - نجد في الوثائق الاسبانية والفرنسية العديد من المفاهيم التي تعبر عن الحدود بين المنطقتين، من بينها: Frontera, confins, limites, linea de frontera, ligne de delimitation…

تحقق مصالحه الاستعمارية.

كما نجد أنفسنا أمام ساكنة فرضت عليها حدود، فصلت الأسر والعشائر والقبائل بشكل تعسفي، وحرمت السكان من موارد اعتاد أجدادهم الاستفادة منها منذ زمن بعيد، مما أثار حفيظتهم فحاولوا تجاوزها بشتى الطرق والوسائل.

بناء عل ما سبق، سنركز في هذا المبحث على التطورات التي أدت إلى اختلاق الحدود بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية، وعلى خصوصيات هذه الحدود، قبل أن ننتقل لوصف خصائصها التضاريسية، وللتدابير والتنظيمات التي أطرت عبور واجتياز هذه الحدود.

إن تقسيم المغرب إلى منطقتي نفوذ، واختلاق الحدود الفاصلة بين المنطقتين، وطبيعة هذه الحدود، وسماتها التي خالفت المتعارف عليه في الحدود السياسية بين الدول والمستعمرات، لا يمكن فهمه خارج إطار التنافس الاستعماري بين مجموعة من القوى الأوربية، وكما يورد الباحث عبد الرحيم برادة: " كانت فرنسا كانت تمتلك المقومات ووسائل اللعبة للانفراد بالمغرب، لكن الموقف الإنجليزي الواضح، وإصراره على وضعية نفوذ لإسبانيا شمال المغرب لأسباب استراتيجية عسكرية... أجبر فرنسا على الدخول في مفاوضات ثنائية مع إسبانيا لتحديد تلك المواقع".[1]

ويرى ميشو بيلير، الذي أعد بحثا مطولا حول مسألة ترسيم الحدود بين المنطقتين، أن السياسة البريطانية في مضيق جبل طارق، كانت تقوم

[1] - عبد الرحيم برادة، **مقاربة تحليلية لمشكل الحدود**، مذكور سابقا، ص 30.

على تعزيز سيطرة بريطانية على المضيق، لمنع استيلاء أية سلطة قوية على شبه جزيرة طنجة، سواء كانت هذه السلطة داخلية مغربية، أو خارجية أوربية. لذلك حاولت بريطانيا الاحتفاظ بنفوذ قوي في شبه الجزيرة المذكورة بعد انسحابها من طنجة وسيطرتها على جبل طارق، حتى أنها احتلت سبتة سنة 1810، ولو المجهود الشاق الذي قامت به إسبانيا، لم استطاعت إجلاء القوات الإنجليزية من المدينة.[1]

كما يرى أن التحالف الألماني العثماني، وتعاظم النفوذ الألماني في المغرب، إلى جانب انحياز إسبانيا، دفع إنجلترا الراغبة في تأييد سيطرتها على مضيق جبل طارق، إلى انتزاع الاعتراف الفرنسي بمنطقة نفوذ إسبانية في شمال المغرب، وقد أعدت إنجلترا لذلك في وقت مبكر عبر الاتصال بزعامات محلية كالشريف الريسوني وغيره، وقد تم التأكيد على إحداث منطقة نفوذ إسبانية في مجموعة من الاتفاقيات ومشاريع الاتفاقيات إلى أن أصبحت حقيقة على الأرض سنة 1912.[2]

2 – الاتفاقيات المؤسسة للحدود بين المنطقتين

أ - قبل الحماية:

- مشروع اتفاق السابع والعشرين من يونيو 1900:

---

(1)- A.D.F.N. 1MA/100/273. E. Michaux-Bellaire. Délimitation de la zone française et espagnole : résumé de la question.

(2) -Ibid.

يعد مشروع الاتفاق الذي قدمه ديكاسيه وزير خارجية فرنسا، لسفير إسبانيا في باريس ديل ليون إيي كاستيو بتاريخ 1900/6/27، أقدم مشروع لتقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا. وقد نص على إخضاع أجزاء واسعة من شمال المغرب لنفوذ إسبانيا، حيث أكد نص الاتفاق، على أن تمتد منطقة النفوذ الإسباني، من المحيط الأطلسي غربا إلى واد ملوية شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى فاس جنوبا، على أن تشمل المنطقة أيضا تازة وحوض نهر سبو.[1]

ورغم أن هذا التقسيم يقدم لإسبانيا مجالا أوسع بكثير مما حصلت عليه فيما بعد، فإن الحكومة الإسبانية برئاسة سكستا رفضت المصادقة على هذا الاتفاق، ويرى الباحث عبد الرحيم برادة أن الأسباب الحقيقية لهذا الرفض الإسباني لا تزال غير معروفة.[2]

- الوفاق الودي الفرنسي البريطاني بتاريخ 1904/4/8:

يطلق اسم "الاتفاق الودي"، على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعتها كل من المملكة المتحدة وفرنسا بتاريخ 8 أبريل 1904، بهدف تسوية العديد من الخلافات، وقد اعتبر هذا الاتفاق الذي وصف الودي آنذاك، مؤشرا على تحسن كبير العلاقات الثنائية بين البلدين.

منح هذا الاتفاق للمملكة المتحدة حرية التصرف في مصر، ولفرنسا حرية التصرف في المغرب، مع مراعاة المصالح الإسبانية. كما تم الاتفاق على تنازل بريطانيا عن جزر لوس، وعلى جزء من غويانا، وعل تنازل فرنسا عن

[1] - عبد الرحيم برادة، **مقاربة تحليلية لمشكل الحدود**، مذكور سابقا، ص 32.

[2] - نفسه.

بعض مصايد الأسماك في نيو فاوندلاند، وعلى ترسيم حدود نيجيريا وغامبيا وتايلاند...[1]

كان من شأن هذا الاتفاق أن يزعج ألمانيا، التي اعتمدت سياستها لوقت طويل على العداء البريطاني الفرنسي، فقامت بمحاولة لمنع دخول الاتفاق حيز التنفيذ، حيث زار إمبراطور ألمانيا غيوم الثاني طنجة سنة 1905، وسببت زيارته ما عرف بالأزمة المغربية الأولى أو حادثة طنجة.

لكن زيارة غيوم الثاني إلى طنجة لم تعكر صفو الوفاق بل ساهمت في تقويته، وتم التأكيد على التضامن الفرنسي البريطاني في مؤتمر الجزيرة الخضراء، وأعيد تأكيده أيضا في الأزمة المغربية الثانية سنة 1911 (أزمة أكادير).[2]

تضمن الاتفاق الودي الفرنسي البريطاني بنودا علنية، وأخرى سرية، أضيفت إلى النص الأصلي على شكل ملاحق، ومن البنود العلنية المتعلقة بتقاسم النفوذ في المغرب نجد في البند الثامن ما يلي: " إن الحكومتين (البريطانية والفرنسية) المدفوعتين بشعور عميق بصداقتهما لإسبانيا، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التي تستمدها من وضعها الجغرافي، ووضع ممتلكاتها على الشاطئ المغربي للبحر الأبيض المتوسط. وبالنسبة لهذه المصالح، ستتوصل الحكومة الفرنسية إلى تفاهم مع الحكومة الإسبانية، مع

---

(1) - Chassaigne, P. (2021). La Grande-Bretagne et le monde de 1815 à nos jours (2e éd.). Paris: Armand Colin. P 41.

(2) - عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931-1956**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، الجزء الثاني، ص 137.

إبلاغ حكومة صاحب الجلالة بالاتفاق الذي سيتم التوصل إليه".

ومن البنود السرية المتعلقة بالمغرب نجد البند الثالث الذي جاء فيه: " توافق الحكومتان، على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة لمليلية وسبتة، ومناطق أخرى يجب أن تدخل، – عندما يكف السلطان عن ممارسة سلطاته عليها-، ضمن منطقة النفوذ الإسبانية، وأن إدارة الشاطئ من مليلية إلى هضاب الضفة اليمنى لنهر سبو -مع عدم شمولها-، ستوضع تحت الوصاية الإسبانية.

على كل حال كان يجب أن توافق إسبانيا رسميا، ومسبقا على مضامين المادتين الرابعة والسابعة، وتتعهد بتنفيذهما، وعليها أن تتعهد أيضا بعدم نقل ملكية هذه الأراضي الواقعة تحت نفوذها أو التي ستوضع تحت سيطرتها". [1]

نخلص من خلال ما سبق، إلى أن الاتفاق الودي قد أكد على ضرورة تسليم إسبانيا منطقة نفوذ في شمال المغرب، وعلى أن حدود هذه المنطقة وامتدادها الجغرافي سيكون موضوع مشاورات واتفاقيات فرنسية إسبانية، وأن تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع مشروط بموافقة إسبانيا، وقد وافقت إسبانيا فعلا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع فرنسا رغم أن المساحة المقترحة كانت أصغر من تلك التي اقترحت عليها سنة 1900.

فوض الاتفاق الودي مسألة تحديد مساحة منطقة النفوذ الإسباني، وحدودها الجغرافية للحكومتين الإسبانية والفرنسية، وقد تمكنت الحكومتان

[1] - الجريدة الرسمية للمنطقة الخليفية العدد 5 بتاريخ 13 يوليوز 1913.

من التوصـل إلى اتفاق بتاريخ13 أكتوبر 1904، لكنه لن يكون الاتفاق النهائي أو الأخير، بسبب حالة الضعف العام التي كانت تعيشها إسبانيا بعد هزيمتها سنة 1898، وأيضا بسبب السياسات الفرنسية التي كانت تهدف إلى تقليص مســاحة منطقة النفوذ الإســباني إلى أقصــى ما يمكن، وهكذا تتابعت الاتفاقيات الثنائية المســطرة لحدود المنطقتين، ومعها تعقد مشــكل الحدود مســببا أزمة مزمنة بين إســبانيا وفرنســا، وبشــكل أدق بين ســلطات الإدارة الاستعمارية لكلتا الدولتين في المغرب.

- الاتفاق الفرنســي الإســباني بتاريخ الثالث عشــر من أكتوبر 1904 (المواد السرية):

كان من نتائج الاتفاق الودي، توصـل فرنسـا وإسـبانيا إلى اتفاق 13 أكتوبر 1904، الذي تضـمن مواد علنية وأخرى سـرية، كما هو حال الاتفاق الودي وحال عدد من الاتفاقيات الموقعة خلال تلك الفترة، ومما جاء في بنوده السرية:

البند الثاني: " تنقسـم منطقة النفوذ الإسـبانية إلى شـقين، تمتد في الشـــمال من مرفأ ملوية على البحر الأبيض المتوســـط، إلى خط يمتد بين مجاري واد إيناون وواد سـبو، ومجاري ورغة وكرت، ثم ينعطف شـمالا حتى اللوكوس بطريق جبل مولاي بوشـــتة، مارا بعدئذ بالشـــاطئ بالقرب من الزرقاء". [1]

يبـدو من الجلي، أن الامتـداد الجغرافي لمنطقـة النفوذ الإســبـاني

---

[1] - **تاريخ المغرب في القرن العشــرين**، ترجمة نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980، ص 518-519.

وحدودها لم توضح بدقة لأسباب متعددة، ولكن المؤكد هو أن مساحتها قد تقلصت كثيرا عما اقترحته فرنسا سنة 1900، وأن مدنا مهمة كفاس وتازة وسهل الغرب قد حسم مصيرها، حيث ستكون ضمن المنطقة الفرنسية.

- مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء سابع أبريل 1906:

انتهى مؤتمر الجزيرة الخضراء بالتوقيع على اتفاقية تضمنت العديد من الفصول لعل من أخطرها على الإطلاق على وحدة المغرب واستقلاله الفصل الأول ركز على موضوع الشرطة ومما جاء فيه:

- يستخدم الضباط الفرنسيون والاسبانيون غير المنتدبين رسميا لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات. تخضع التدابير المفصلة لمصادقة السلك الديبلوماسي في طنجة.

- يكون المفتشون الاسبانيون في تطوان والعرايش وفرنسيين في الرباط ومختلطين في طنجة والدار البيضاء، وفرنسيين في المرافئ الثلاثة المتبقية. [1]

رغم أن اتفاقية الجزيرة الخضراء اعترفت ضمنيا باستقلال المغرب وسيادة السلطان، إلا أنه من الواضح أنها شكلت هي الأخرى حلقة من حلقات التمهيد لتقسيم المغرب بين إسبانيا وفرنسا.

- اتفاقية قرطجنة السادس عشر من ماي 1907:

تم توقيع اتفاقية قرطجنة بين إسبانيا وفرنسا وبريطانيا في 16 مايو 1907 في سياق تعزيز العلاقات الاستعمارية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. هذه الاتفاقية لم تكن مجرد تفاهم بين الأطراف الثلاثة، بل كانت

[1] - نفسه. ص 220، 222.

تمهيدا لتنسيق أوسع بين فرنسا وإسبانيا في شمال إفريقيا، بما في ذلك المغرب.

ترتبط هذه الاتفاقية ارتباطا وثيقا بالوفاق الودي الذي عقد بين فرنسا وبريطانيا سنة 1904، والذي مثل لحظة مفصلية في تاريخ التفاهمات الاستعمارية بين القوى الأوروبية الكبرى. فقد رسخ هذا الوفاق توزيعا جديدا لمناطق النفوذ بين القوتين، حيث منحت بريطانيا لفرنسا حرية توسيع سلطتها في المغرب، مقابل إطلاق يدها في مصر. وضمن هذا السياق، منحت إسبانيا بدورها امتيازات محدودة في بعض المناطق المغربية، لكن ضمن نطاق ضيق مقارنة بما حصلت عليه فرنسا.

وجاءت اتفاقية قرطجنة لتعزز هذه التفاهمات، حيث اجتمعت فيها القوى الكبرى، ومن بينها بريطانيا، وأكدت على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهو ما عنى عمليا دعم الأدوار المتنامية لفرنسا وإسبانيا في المغرب. كما شددت الاتفاقية على الاعتراف بحقوق إسبانيا في ممتلكاتها الساحلية والجزرية، خاصة سبتة ومليلية، وهو ما أسس لاحقا لوضعها الاستعماري في شمال المغرب وأثر على موازين النفوذ داخل البلاد. (1)

ب - بعد توقيع معاهدة الحماية:

- اتفاقية فاس 30 مارس 1912:

---

(1) - Rosas Ledezma, E. (1981). Las «Declaraciones de Cartagena» (1907): Significación en la política exterior de España y repercusiones internacionales. Cuadernos de Historia Moderna y Contemporánea, 2. P 217.

مثلت معاهدة الحماية المغربية، الموقعة في 30 مارس 1912 بين فرنسا والمغرب، الإطار القانوني الذي شرعن السيطرة الفرنسية على البلاد، تحت غطاء الإصلاح الإداري والاقتصادي، مع الإبقاء الشكلي على سيادة السلطان المغربي. فقد منحت المعاهدة لفرنسا صلاحيات واسعة للتحكم في الشؤون الداخلية والخارجية للمغرب، بما في ذلك الاحتلال العسكري وإعادة تنظيم الاقتصاد وفق مصالحها الاستعمارية.

وعلى الرغم من الطابع الثنائي للمعاهدة بين فرنسا والمغرب، فإنها حملت في طياتها تنسيقا ضمنيا مع إسبانيا، تم التنصيص عليه صراحة لاحقا، ممهدا لتقاسم النفوذ بين القوتين الاستعماريتين. وقد تم تجسيد هذا التقاسم في معاهدة فاس (1912)، التي خولت لفرنسا فرض الحماية على معظم التراب المغربي، في حين منحت إسبانيا منطقتي نفوذ في الشمال والجنوب، وهو ما كرس خريطة استعمارية جديدة تم فيها تقسيم البلاد بين قوتين أجنبيتين.

ومما جاء في المادة الأولى من معاهدة الحماية الموقعة بتاريخ 30 مارس 1912:

" اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وجلالة السلطان على إقامة نظام جديد في المغرب يتضمن الإصلاحات الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية أنها ضرورية لتطبيقها في الأراضي المغربية.

سيحافظ هذا النظام على الوضع الديني، والاحترام والمكانة التقليدية

للسلطان، وممارسة الدين الإسلامي والمؤسسات الدينية، بما في ذلك مؤسسات الأوقاف.

ستتعاون حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الإسبانية بشأن المصالح التي تخص هذه الأخيرة نتيجة لموقعها الجغرافي وامتلاكها للأراضي على الساحل المغربي.

كما ستظل مدينة طنجة محتفظة بالطابع الخاص الذي تم الاعتراف به، والذي سيحدد تنظيمها البلدي ". [1]

- اتفاقية 27 نونبر 1912:

تعد اتفاقية 27 نوفمبر 1912 من أهم الاتفاقيات التي أطرت نظام الحماية بالمغرب، ونظمت العلاقات بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية، وقد وقعت بعد فرض الحماية على المغرب بستة أشهر تقريبا، لتشكل إطارا قانونيا لتنفيذ وتفعيل ما تم الاتفاق عليه سابقا في الاتفاق الودي، ومؤتمر الجزيرة الخضراء ومعاهدة الحماية.

تضمنت هذه الاتفاقية خمسا وعشرين بندا، بالإضافة إلى بروتوكول خاص متعلق بخط السكك الحديدية الرابط بين فاس وطنجة، ويهمنا في هذا المقام البند الثاني الذي خصص للحدود بين المنطقتين.[2]

جاء في البند المشار إليه سلفا ما يلي: " في شمال المغرب، تبدأ الحدود الفاصلة بين منطقتي النفوذ الفرنسية والإسبانية من مصب واد ملوية

---

[1] - Bulletin officiel de l'Empire chérifien, Première année, n° 1, 1er novembre 1912.

[2] - A.D.F.N. 1MA/100/272. Accord de 27 novembre 1912.

وتسـير مع مجراه وصـولا إلى أن يتفرع الواد في المكان الذي يبعد كيلومترا واحدا عن مشرع كليلة ومن هناك يتجه صوب جبل بني حسن محترما الخط المحدد في اتفاق 3 أكتوبر 1904.

من جبل بني حسن، تمتد الحدود إلى واد ورغة مارة عبر شمال جامع شـرفاء تفراوت، متبعا مجرى الواد، ومن هناك يتجه غربا متبعا خط القمم الموازي للضـفة اليمنى لواد ورغة. يسـتمر خط الحدود بعد ذلك بحيث مستقيما ما أمكن، متبعا الحدود الشمالية للقبائل الواقعة على ضفاف الواد، والحدود الجنوبية للقبائل غير الواقعة على حدوده.

يتجه خط الحدود بعد ذلك نحو الشـمال، بحيث تفصـل بينه وبين فاس القصـر الكبير عبر وزان خمسـة وعشـرون كيلومترا إلى أن يلتقي بواد اللوكوس، ومن هناك يتبع مجرى النهر إلى أن يصـل إلى الحد الفاصـل بين قبيلتي سـرسـار والطليق، ويمر بمحاذاة جبل غاني بحيث يكون هذا الجبل ضـمن المنطقة الإسـبانية... وفي النهاية يتبع خط العرض 35 وصـولا إلى المحيط". [1]

إن أول ما يلاحظه القارئ لفقرات هذا البند، هو تعدد المعايير التي اتبعت في رسـم هذا الخط الحدودي، وعمليا يمكن القول أن جميع المعايير المعروفة تقريبا قد تم اعتمادها، حيث نجد مجاري الأنهار، وخط القمم - يسـمى أيضـا خط تقاسـم المياه -، وهي معايير طبيعية بالإضـافة إلى الحدود القبلية، والطرق والمعالم العمرانية وختاما، بخطوط العرض، ورغم ذلك فقد

[1] - A.D.F.N. 4MA/900/28A. Convention et protocole entre la France et l'Espagne signée à Madrid le 27 novembre 1912

ظل هذا الخط الحدودي فضفاضا ونظريا وعندما طبق ميدانيا سنة 1927 أدخلت عليه تعديلات مهمة.[1]

كما نص اتفاق 27 نونبر 1912 على مجموعة من الإجراءات الهامة، والمتعلقة بترسيم الحدود، وبتدبيرها، ومنها إحداث لجنة مشتركة تتولى استكمال عملية رسم الحدود بدقة، وهي اللجنة التي استمر عملها سنوات عديدة وتوقف عدة مرات.

كما نص البند الثالث عشر على حق كل منطقة في إحداث نظام جمارك خاص بها. وفي البند الخامس والعشرين تعهد الطرفان الفرنسي والإسباني بتنسيق الجهود لمحاربة تهريب الأسلحة برا وبحرا وبإحداث نظام موحد للعبور بين المنطقتين.[2]

- اتفاقية 25 يوليوز 1925:

جاء اتفاق 25 يوليوز 1925، في سياق تعزيز التنسيق بين إسبانيا وفرنسا للقضاء على المقاومة الريفية التي استمرت مدة طويلة، وكبدت إسبانيا ومن بعدها فرنسا خسائر بشرية ومادية فادحة، ويبدو أن المفاوضات بين الطرفين قد استمرت لعدة أشهر، قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق مبدئي يوم 25 يونيو، واتفاق نهائي يوم 25 يوليوز، بسبب تشعب وخطورة القضايا التي تفاوض حولها الطرفان، والتي حددت فيما بعد مسار الحماية في المغرب.

---

[1] - B.N.E. Sección África. " Fronteras según el Tratado de 1912 según los convenios de 1925 y 1926 y fronteras de zonas actualmente ocupadas, Comisión Hispano-Francesa de Límites de Marruecos", Sección África, BNE-9-26-Marruecos.

[2] - A.D.F.N. 1MA/100/272. Accord de 27 novembre 1912.

تضمن اتفاق 25 يوليوز، ست نقاط أساسية، أربع منها تتعلق بالقضاء على المقاومة الريفية ومحاربة تهريب الاسلحة، وواحدة تتعلق بمنطقة طنجة الدولية، وواحدة بترسيم الحدود، بتدبير، وهذه الاتفاقيات هي: [1]

- اتفاق على مراقبة السواحل المغربية لمنع التهريب ونشاط الأساطيل الأجنبية، حدد الجوانب التقنية للمراقبة بما في ذلك الملاحة في المياه الإقليمية، والسماح لسفن المراقبة بالرسو في كلتا المنطقتين.

- اتفاق على مراقبة الحدود البرية، لمنع تهريب السلاح والمؤن وعرقلة تنقل "المتمردين" بين المنطقتين، كما نص على منع مرور الأشخاص أيا كانت جنسياتهم، وشدد على ضرورة احترام الحدود والامتناع على ضم أية أراض.

- اتفاق للتعاون على قمع القبائل الريفية والجبلية "المتمردة"، وذلك بتنسيق التحركات العسكرية بين قوات الطرفين، كما حدد شروط توغل طرف ما في منطقة نفوذ الطرف الأخر، وشدد على ضرورة إخلائها في مدة لا تتجاوز ستة أشهر.

- اتفاق على منح القبائل الحدودية المستسلمة للقوات الاستعمارية، الحق في الإدارة الذاتية، عبر تعيين القايد الذي تختاره القبيلة بالإضافة إلى إطلاق السجناء.

- اتفاق حول الوضع الخاص لمدينة طنجة الموضوعة منذ سنة 1923

[1] - A.D.F.N. 1MA/100/272. Accord entre la France et l'Espagne sur les limites des deux zones d'influence française et espagnole, signé le 25 juillet 1925.

تحت الإدارة الدولية، تم التركيز فيه على مسـألة انتشـار القوات العسـكرية والشـبه العسـكرية داخل المنطقة وعلى حدودها. ونص أيضـا على ضـرورة مناقشة هذا الانتشار مع ممثلي المملكة المتحدة.

- اتفـاق حول ترسـيم الحـدود بين المنطقتين، أدخلـت بموجبـه تعديلات مهمة على خط الحدود المنصـوص عليه في اتفاق 27 نونبر 1912، وقد جاءِ في بنده الأول:

" قطاع واد ملوية/جبل بني حسن: يبدأ خط الحدود من مشرع القليلة وفي منطقة بني بويحيي، يأخذ بعين الاعتبار التحصينات الإسبانية والفرنسية، ويمر بعيدا عن نقطة سـيدي معروف بكلومتر واحد. من هذه النقطة يسـير مستقيما ما أمكن مطابقا لخط تقاسم المياه الموجود إلى الضفة اليسرى من مجرى واد أعرار، ومن هناك يتبع خط تقاسـم المياه إلى أن يصـل إلى فج غرواو.[1]

ومن فج غرواو إلى القمم التي تفصـل بين حوض ملوية وحوض إيناون يتم تقاسـم المنطقة حسـب توزيع التحصـينات القائمة بها، بحيث غرواو ضمن المنطقة الإسبانية ونقطة حاسي وينسغا ضمن المنطقة الفرنسية".[2]

أما البند الثاني من الاتفاق فقد تضـمن ما يلي: قطاع جبل بني حسـن/وجامع شـرفاء تفراوت، يمر خط الحدود متطابقا مع الحد الشـمال لقبيلة مرنيسـة ويسـتمر إلى واد ورغة... بحث تكون قبيلة بني عمارت ضـمن

---

(2) - Ibid.

المنطقة الإسبانية وقبيلة مرنيسة ضمن المنطقة الفرنسية".[1]

أما البند الثالث والأخير، فقد تضمن العديد من التفاصيل التقنية المتعلقة بترسيم الحدود في عالية واد ورغة، وفي قبيلة بني زروال، وذلك عبر التأكيد على خط الحدود الذي يمر عبر مجموعة من النقط المحددة بدقة مما يدل على الأهمية الخاصة التي حظيت بها هذه المنطقة لدى المفاوضين الفرنسيين.

وفي الفقرة الأخيرة من الاتفاق، تم التأكيد على التغيير الذي سيطال القسم الغربي من الحدود، بحيث يتم إلحاق قبيلة بين مسارة للمنطقة الفرنسية، ويتم تقسيم قبيلة غزاوة عند خط يمر إلى شمال الرابطة بين فاس والقصر الكبير عبر وزان ب 25 كيلومتر.[2]

من الواضح أن هناك تنويعا في معايير رسم هذه الحدود، حيث تم الاعتماد على خط تقاسم المياه وعلى نقاط المراقبة العسكرية والحدود القبلية. لكن الأكيد أن هذه راعت بشكل خاص المصالح الفرنسية التي مدت نفوذها شمالا وسيطرت على قمم مهمة.

- تفاهمات 28 نوفمبر1926 :

مع اقتراب حرب الريف من نهايتها، التقى المقيم العام الفرنسي بالمندوب السامي الإسباني بمدينة تطوان يوم 28 نوفمبر 1926، وكان من بين القضايا التي مناقشتها بين الطرفين قضية الحدود.

---

(1) - Ibid.

(2) - A.G.A. Caja MA/34. Acuerdo de 25 Julio 1925.

اتفق الطرفان على مجموعة من النقاط من بينها:

- بقاء قبيلة بني خالد وقبيلة بني يحمد ضمن منطقة الحماية الإسبانية، وتأجيل مناقشة مصيرهما النهائي إلى وقت لاحق، مع استمرار عمليات التهدئة في قبيلة بني يحمد.

- الحسم في مصير قبيلة اغزناية، التي دخلت بكليتها ضمن منطقة الحماية الفرنسية، وبالتالي أصبحت الحدود بين المنطقتين مطابقة لحدود القبيلة، دون مراعاة للتحصينات العسكرية التي أقيمت في وقت سابق.

- تخطيط حدود مؤقتة لتقسيم قبيلة امطالسة، مع ضرورة الاجتماع مجددا والتوافق حول الحدود النهائية.

ومما اتفق عليه المقيم العام الفرنسي والمندوب السامي الإسباني، وله علاقة وثيقة بالحدود تكليف رؤساء الدوائر الفرنسيين ورؤساء النواحي الإسبان باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنظيم حركة تنقل السكان بين المنطقتين، وكذلك تنظيم التجارة الحدودية بالإضافة إلى دعوتهم إلى عقد اجتماعات دورية للتنسيق والتشاور فيما يتعلق بالجانب الأمني.[1]

وكانت آخر نقطة اتفق عليها الطرفان، هي قضية العسكريين الفارين، حيث نص التفاهم على احترام جميع ما تم الاتفاق عليه سنة 1925، وعلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تسمح لكل دولة باستعادة العسكريين الفارين ومحاكمتهم.

[1] - A.D.F.A, 1MA/100/272. Lettre de la Direction des affaires indigènes au Commandement général des troupes du Maroc, n° 3/23.

من خلال ما سبق يتبين أن سنة 1927 كانت سنة مفصلية في مسار الحماية، حيث تم الحسم في مصير معظم القبائل الحدودية، باستثناء ثلاث قبائل حدودية هي بني خالد، وبني يحمد، وامطالسة، وفي هذه السنة بدأت الاتصـــالات بين مصـــالح مراقبة الأهالي في المنطقتين لاتخاذ الإجراءات الضرورية بهدف تنظيم تدفق السكان والبضائع.[1] [2]

3 – نتائج اتفاقيات التقسيم وطبيعة العلاقات بين المنطقتين:

أ – نتائج الاتفاقيات الاستعمارية:

أدت إلى الاتفاقيات التي أوردناها ســابقا إلى تفتيت وحدة المغرب، وإذا كان من الشـائع أنه كان مقسـما إلى ثلاث مناطق، فإن الوضـع القانوني كـان أكثر تعقيـدا، وفي هـذا الإطار يورد المؤرخ محمـد بن عزوز حكيم ما يلي:

" وهكذا أصبح المغرب بمقتضى المعاهدات المذكورة بالشكل التالي:

1- منطقة الحماية الفرنسية في وسط المملكة.
2- منطقة الحماية الإسبانية بالشمال.
3- منطقة الحماية الإسبانية بطرفاية.
4- منطقة الاحتلال الإسبانية بوادي الذهب.

---

(1) - A.G.A, Caja 1735. Correspondencia de intervenciones militares de Tetuán al jefe político de Gomara, n° 2, 30 diciembre 1927.

(2) – Ibid.

5- منطقة النفوذ الإسباني بالساقية الحمراء.

6- منطقة الاحتلال الإسباني بإيفني.

7- منطقة النفوذ الدولي بطنجة".[1]

هذا الوضـــع الاســـتعماري الفريد الذي لا نجد نظيرا له، ســـبب صـــعوبات لا حصـــر لها للمغاربة خلال ســـنوات الحماية، حيث كان من الصـــعب الانتقال من منطقة لأخرى، ومن مكان إلى آخر، وكان من الطبيعي أن يشكل بيئة خصبة لازدهار نشاط التهريب، كما أن هذا الوضع ساهم في ظهور مشـــاكل أخرى، لا يزال المغرب يعاني من تبعاتها إلى حد الســـاعة كمشـــكل تفاوت النمو، ومشـــكل النزاع الإقليمي المفتعل في الصـــحراء المغربية.

ب - طبيعة العلاقات بين سلطات المنطقتين:

اضطر الفرنسيون إلى التعامل مع غريم فرض عليهم ، واضطروا إلى أن يعترفوا له بحقوق تاريخية في منطقة ذات موقع اســتراتيجي، أما الإســبان فقد وجدوا أنفسهم محاصرين في شريط ضيق و"فقير" من حيث موارده الطبيعية، فكان لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شـــأنها تنظيم العلاقات بين المنطقتين بما يخدم مصـالح الدولتين الاســتعماريتين ويحقق الاســتقرار في البلاد، وقد أثبتت أطوار حرب الريف، ونجاح التنسيق الفرنسـي الإسباني في إخماد المقاومة، أن التنســيق والتشــاور هما الســبيل لتدبير العلاقات بين المنطقتين، فشــرعت الســلطات الفرنســية والإســبانية في عقد اجتماعات

---

[1] محمد بن عزوز حكيم، **حزب الإصـــلاح الوطني لماذا وكيف اختفى**، مجلة الوثائق الوطنية، مطبعة الساحل، العدد 3 – 4، ص 58.

دورية، ومتى ما دعت الضـــرورة على مختلف المســـتويات، ويقول الباحث الفرنسي هنري مرشا عن هذه الاجتماعات:

"هذه الاجتماعات التي كان الطرفان يدعيان أنها مرت بشـــكل ودي وفي ظروف ممتازة، كانت في الحقيقة في غاية الصـــعوبة، عندما تعلق الأمر بالمصـالح المادية، بسـبب التفاوت الكبير بين المنطقتين، حيث أن المنطقة الفرنسية استأثرت بالموارد الفلاحية، والصناعية، والمالية... وهذا يحيلنا على سـؤال مهم، هل كان المشـاركون في هذه الاجتماعات يشـعرون بأنهم على قدم المســـاواة؟ ونحن متأكدون أن الطرفين لم يكونا متســـاويين، وهذا ما دفعهما إلى الصراع بشراسة من أجل مصالحهما".[1]

من خلال هـذا الاقتبـاس، يبـدو أن التفـاوت الكبير في المجـالات الجغرافية التي حصـل عليها كل طرف سـاهم في تعكير صـفو العلاقات بين سـلطات المنطقتين، لكننا يجب أن نضـيف عاملا أخر، هو أن الفرنسـيين كانوا على قناعة بأن صـــلاحياتهم وســـلطاتهم لا تقف عند حدود منطقتهم، وبأنهم أصحاب اليد العليا في المغرب، ومن هذا المنطلق كانوا يرون أن على الإسبان أن يقبلوا بإدارة ذاتية محدودة لمنطقة حمايتهم، وهذا ما كان الإسبان رافضين له جملة وتفصيلا.[2]

وعموما، فقد تأثر مسار العلاقات بين المنطقتين بالأحداث الخارجية الهامة كالحرب الاهلية الإسـبانية، والحرب العالمية الثانية، وبشـخصـية من

---

[1] - Marchat, H. (1971). La France et l'Espagne au Maroc pendant la période du protectorat (1912–1956). Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, (10), 83–97.

[2] - Ibid. P 86

تولوا أعلى المناصـــب، أي المقيم العام الفرنســـي في الرباط، والمندوب السامي الإسباني في تطوان.

وفي هذا السياق يمكن القول، أن العلاقات بين المنطقتين توترت في أربع مناسبات:

- سنة 1933 بسبب لجوء عدد من الوطنيين من المنطقة الفرنسية إلى المنطقة الإسبانية بسبب الأحداث التي أعقبت إصدار الظهير البربري.

- سـنة 1936 عندما وقفت فرنسـا إلى جانب الجمهوريين، وعارضـت الانقلاب الذي قام به الجنرال فرانسيسكو فرانكو.[1]

- ســنة 1939 عندما دخلت فرنســا الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء بينما فضلت إسبانيا الحياد.

- سـنة 1953 بعد قيام السـلطات الفرنسـية بنفي السـلطان محمد بن يوسف إلى كورسيكا ثم إلى مدغشقر.

جل هذه الأزمات كان لها تأثير مباشـــر على التهريب، إذ إن إغلاق الحدود جزئيا ســـنة 1936، وفي الفترة ما بين 1939 و1947، أنعش التهريب وأوصله إلى مستويات غير مسبوقة. وبسبب الازمة الناجمة عن نفي السلطان محمد بن يوسـف، قامت السـلطات الإسـبانية بسـحب الوحدات المكلفة بمراقبة الحدود، مما مكن المهربين والفدائيين والعســكريين الفارين من الجيش الفرنسي من التنقل عبر الحدود بسهولة.

---

(1) - Farré, J. A. (1992). Francia y la guerra civil española: Los límites de una política. Espacio, Tiempo y Forma. Serie V, Historia Contemporánea, (5), 166.

المبحث الثاني: التدابير المتعلقة بترسيم الحدود وتعيينها:

1 – رسم الخرائط و إنجاز الدراسات:

أ – رسم الخرائط:

تشكل الخرائط الطبوغرافية، أداة عمل لا غنى عنها بالنسبة للوحدات العسكرية، ووحدات المراقبة الحدودية، والإدارة المحلية، حيث نجدها حاضرة في كل المهمات المتعلقة بالحدود، من تسطير الحدود إلى ترسيمها وتعيينها و إدارتها.

وقد بدأت بعض القوى الأوربية، برسم خرائط للمجال المغربي منذ القرن التاسع، عبر الاستفادة من التقارير والملاحظات، التي أعدها الرحالة والجواسيس والدبلوماسيون والصحافيون، والضباط العسكريون الذين كلفوا بمهمات في المغرب، لكن الإنتاج الجغرافي كان محدودا للغاية خلال تلك الفترة.[1] ومع احتلال الدار البيضاء والشاوية سنة 1907، أنشأ الفرنسيون المكتب الطبوغرافي المغربي، التابع لقيادة أركان قوات الاحتلال الفرنسي، والذي ضم مهندسين وكارطوغرافيين وجيودزيين، جاؤوا من باريس، وتمكن المكتب من إنجاز العديد من خرائط الاستطلاع لمواكبة العمليات العسكرية في المغرب لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى أخر المشاريع الطبوغرافية الفرنسية، والخلاف مع إسبانيا عطل عمل المكتب.

أما بالنسبة للجانب الإسباني، فقد رسمت اللجنة الجغرافية التابعة

---

[1] - خالد بويقران، **الاستعمار الاسباني بالمنطقة الخليفية بين آليات التدخل ومخطط الهيمنة**، الرباط نت، الطبعة الاولى، 2015، ص 12.

لقيادة أركان الجيش الإسباني، خرائط لشمال المغرب بمقياس كبير في الفترة ما بين 1884 و1912، ولكن مناطق شاسعة من الريف وغمارة كانت لا تزال مجهولة، وهذا كان يتطلب عملا ميدانيا وتنسيقا مع المكتب الطبوغرافي المغربي، الذي أنشأه الفرنسيون.[1]

وبعد سنة 1912، تعاون الفرنسيون والإسبان، بشكل كثيف في المجال الطبوغرافي، وأنشأوا لجنة مشتركة لتسطير الحدود، لكن الخلافات كانت عميقة فتأخر عمل اللجنة وتوقف عدة مرات، لكن عودة التعاون والتنسيق بين الطرفين بسبب حرب الريف، سمح بالقيام بمهام استطلاع جوية، مكنت من إنجاز خريطة لشمال المغرب، بمقياس واحد 1/100000.

منعت الخلافات السياسية العميقة بين البلدين، التي سببها قضية الحدود بين المنطقتين من توحيد الشبكات الجيوديزية، ومن ترسيم الحدود بشكل نهائي وبالتالي من رسم خريطة موحدة متفق عليها للحدود بين المنطقتين.[2] حيث أن رسم الخرائط، يتطلب أكثر من التصوير الجوي والشبكات الجيوديزية، ذلك أن المعرفة الدقيقة للميدان والاتصال المباشر بالسكان، وإتقان لغتهم يكتسي نفس الأهمية وابتداء من سنة 1927، أي مع إنشاء نيابة الشؤون الأهلية بالمنطقة الإسبانية، برز دور مراقبي الشؤون الأهلية في مسألة تسطير الحدود، حيث قدموا خبراتهم للجنة المشتركة، وللوحدات

[1] – **Villanova, J.-L.** (2022). Cartographie et contrôle au Maroc sous le protectorat espagnol (1912–1956). *GeoProdig. Portail d'information géographique.* Consulté le 12 décembre 2022, à l'adresse http://geoprodig.cnrs.fr/items/show/35111

[2] - Ibid.

العسكرية المتخصصة في الطبوغرافية، كما أنتج هؤلاء المراقبون خرائط موضوعاتية وتصاميم لمناطق اشتغالهم.[1]

توفر المراقبون على تكوين عسكري، وكانوا على دراية باللغات المحكية في المغرب أي اللغتين العربية والأمازيغية، ولهجاتها المختلفة، ورغم أنهم لم يكونوا متخصصين في الكارطوغرافية، إلا أنهم اكتسبوا معرفة وتقنيات لا بأس بها بحكم تكوينهم العسكري.

بدأ المراقبون برسم خرائط معينة تشمل حدود القبائل، التضاريس، الهيدروغرافية، السكن... ومع الانتهاء من نشر جل خرائط المغرب الطبوغرافية بمقياس 1/50000 سنة 1936، تفرغ المراقبون إلى القيام بعملهم الأساسي المتمثل في مراقبة القبائل، وإلى رسم أنواع أخرى ذات طبيعة سياسية وإدارية بالأساس، من حدود الأرباع والجماعات المكونة للقبائل، الزوايا والأضرحة، مكاتب المراقبة والمؤسسات الإدارية والقضائية...[2]

ومع مرور السنين، تزايد الاهتمام بالقضايا التنموية فاتجه المراقبون إلى التركيز على نوع جديد من الخرائط، ألا وهو المتعلق بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية.. كالمساحات الزراعية، وحجم المستغلات، والأنشطة الإنتاجية، وتوزيع المدارس والمستشفيات، وقد انطلق هذا المجهود لسببين رغبة السلطات المركزية في إطلاق مشاريع تنموية، وفي نفس الوقت القيام بمجهودات دعائية عما أنجزته سلطات الحماية منذ 1912، وعلى العموم فإن هذه الجهود ساعدت على إدارة الحدود بشكل

---

(1) - Fondo Carlos Pereda Roig. Expediente: Mapas del territorio de Chauen. n° C2/Ma/000.

(2) - Ibid.

أفضل وعلى رسم خرائط دقيقة للحدود وللقبائل الحدودية.[1]

نصت اتفاقية 27 نونبر 1912، على تشكيل لجنة مشتركة تضم خبراء فرنسيين وإسبان لتحديد حدود المنطقتين، وقد تمكنت هذه اللجنة سنة 1913 من رسم الناحية الغربية، حيث يمتد سهل اللوكوس، وصولا إلى المحيط الأطلسي، لأن هذه المنطقة كانت قد جرى إخضاعها وتهدئتها قبل المناطق الداخلية، التي ظلت دون تحديد، وقد توقف عمل اللجنة عدة مرات، ووقعت بين أعضائها خلافات حول نقاط الحدود وخطوط تقسيم المياه.[2]

أجلت اللجنة عملية استكمال رسم الحدود في المناطق الداخلية التي كانت ترفض الحمايتين، وواجه سكانها القوات الاستعمارية بالسلاح، أما بعد اندلاع حرب الريف التي تكبدت فيها إسبانيا خسائر فادحة، فاضطر النظام الديكتاتوري إلى الاستعانة مرغما بفرنسا لإحكام سيطرته على منطقة الحماية الإسبانية، مقابل تنازلات ترابية وسياسية.

وقد عانى الجيش الفرنسي من هزائم نكراء في معاركه بعالية واد ورغة، وتكبد خسائر فادحة في الأرواح، ولتجاوز الخلافات وتعزيز التعاون تم عقد مجموعة من الاتفاقيات مثل اتفاقية 25 نونبر 1925، التي تضمنت العديد من القضايا والمواضيع المشتركة بما في ذلك ترسيم الحدود.

ب – إنجاز الدراسات:

---

[1] - خالد بويقران، **الاستعمار الاسباني بالمنطقة الخليفية بين آليات التدخل ومخطط الهيمنة**، الرباط نت، 2015، الطبعة الأولى، ص 49.

[2]- عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية**، مذكور سابقا، الجزء الأول، ص 255.

ساهمت الأبحاث والدراسات التي قام بها عدد من المستشرقين، والضباط والمراقبين قبل وخلال السنوات الأولى من عمر الحماية، في فهم أفضل للمجتمع المغربي، والبيئة الاجتماعية المغربية، مما ساهم بشكل كبير في إدارة الحدود، وما يتعلق بها من تيارات بشرية وتجارية.

تقدمت فرنسا عن إسبانيا بخطوات كثيرة فيما يتعلق بإنجاز بحوث ودراسات عن الحدود المستقبلية للمنطقة الفرنسية، كما وضع ضباط جيشها ورجال ديبلوماسيتها تصورات قبلية عن تنظيم وإدارة المبادلات التجارية، وتنقلات السكان بين المنطقتين، فقد أنجزت إدارة مراقبة الدين والمراقبة الجمركية تقريرا بتاريخ 1912/8/1، عن الممرات التجارية المستقبلية بين المنطقتين، ونوعية السلع التي تنقل عبرها، وكيف ستتم مراقبتها، وكذلك أنجز علماء الاجتماع الفرنسيون تقارير فب الموضوع ومنهم ميشو بيلير، الذي أعد تقريرا بتاريخ 1919/4/14 فصل فيه التطورات التاريخية التي أفضت إلى تقسيم المغرب، وحلل البنية القبلية والأوضاع السياسية والزعامات المحلية في" المنطقة الحدودية"، وجدير بالذكر، أن المارشال ليوطي شجع الدراسات الهادفة إلى التعمق في فهم البنية القبلية للمغرب، وهذا ما ساهم في تنزيل سياسات الأهالي.[1]

أما الإسبان فكان عليهم انتظار سنة 1926، أي نهاية حرب الريف للقيام بأبحاث ودراسات معمقة لمنطقة نفوذهم، حيث قررت المندوبية السامية، وكان يرأسها آنذاك خوسي سان خورخو، إصدار دليل عنوانه:

---

[1] - A.D.N.F, 1MA/100/273. Note de M, Michaux Bellaire, Op.cit.

"Inspección General de Intervención y Tropas Jalifianas"

تضـمن مجموعة من الأسـئلة التي يتعين على المراقبين العسـكريين الإجابة عنها، بهدف فهم البنيات القبلية بشـمال المغرب، لتطبيق سـياسـة ناجعة للأهالي، لكن إسـبانيا كانت قد تخلفت كثيرا عن فرنسـا مما جعلها في موقف ضعف، وبالتالي أفقدها أراضي شاسعة والقدرة على ضبط وإدارة الحدود بشكل فعال. [1]

2 – محاولة ترسيم الحدود:

أ – اللجنة المشتركة لترسيم الحدود:

استطاعت فرنسـا بدهائها الاسـتعماري، أن تتملص مما نصـت عليه اتفاقية 1902 التي أعطت لإسـبانيا مجالا جغرافيا شـاسـعا يمتد من البحر الأبيض المتوسـط إلى جنوب مدينة فاس، بسـبب تردد إسـبانيا في البداية، ثم بسـبب المجهودات العسـكرية التي بذلها الفرنسـيون في المغرب، قبل وبعد توقيع اتفاقية الحماية، ورغم أن حكومة كانيخاليس، والاسـتعماريين الإسـبان احتجوا أكثر من مرة، إلا أن الحكومـة الفرنسـيـة تجـاهلـت تمـامـا تلـك الاحتجاجات. [2]

نصـت اتفاقية 27 نونبر 1912، على تشـكيل لجنة مشتركة تضـم خبراء

---

[1] - Urteaga, L., & Nadal, F. (2010). La Cartografía Colonial Española Durante la Segunda República. Estudios Geográficos, Volume 21, p. 293.

[2] - عبد الرحيم برادة، **إسبانيا والمنطقة الشمالية**، مذكور سابقا، الجزء الناني، ص 139.

فرنسيين وإسبانيين لتسطير حدود المنطقتين، على أن تصير تلك الحدود قانونية عندما يتم التصديق عليها من طرف الحكومتين الفرنسية والإسبانية، وتشكلت اللجنة المختلطة لتسطير الحدود من عدد متساو من العسكريين الفرنسيين والإسبانيين المنتمين إلى المصالح الطبوغرافية إلى أن هؤلاء العسكريين كانوا اختصاصات علمية مختلفة، فمنهم الجغرافي ورسام الخرائط والطبيب والمترجم. [1]

بدأت اللجنة عملها ربيع سنة 1913، وتمكنت من تسطير حدود الناحية الغربية، حيث يمتد سهل اللوكوس، وصولا إلى المحيط الأطلسي، لأن هذه المنطقة كان قد جرى إخضاعها وتهدئتها قبل المناطق الداخلية، التي ظلت دون تحديد، وقد توقف عمل اللجنة عدة مرات، ووقعت بين أعضائها خلافات حول نقاط الحدود وخطوط تقسيم المياه. [2]

وفي نفس السياق، تمكنت اللجنة وبعد قيامها بخرجات ميدانية إلى مجرى واد ملوية سنتي 1913 و1914، من الاتفاق على المقطع الممتد من السعيدية إلى مشرع الكليلة، وفي 15 يوليوز 1914، توجه أعضاء اللجنة الإسبان للعاصمة الفرنسية لاستكمال الإجراءات الأخيرة قبل عرض ما تم الاتفاق عليه على حكومة البلدين، وأثناء مقامهم في باريس اندلعت الحرب العالمية الأولى وتوقف عمل اللجنة.

---

[1] - نفسه، ص 255.

[2] - **Urteaga, L.** (n.d.). El primer intento de delimitación fronteriza del protectorado español en Marruecos: Trabajos de campo en la región del Lucus y en la cuenca del Muluya (1913–1914). In *XIII Coloquio*, Universitat de Barcelona, p. 5.

أجلت اللجنة عملية استكمال رسم الحدود في المناطق الداخلية التي كانت ترفض الحمايتين، وواجه سكانها القوات الاستعمارية بالسلاح، خاصة بعد اندلاع حرب الريف التي تكبدت فيها إسبانيا خسائر فادحة، فاضطر النظام الديكتاتوري في إسبانيا إلى الاستعانة مرغما بفرنسا لإحكام سيطرتها على منطقة حمايتها، مقابل تنازلات ترابية وسياسية، وقد واجه الجيش الفرنسي مقاومة عنيفة، وتكبد خسائر فادحة في الأرواح، وبعد نهاية الحرب تمسكت فرنسا بالأراضي التي حصلت عليها، وفي سنة 1926 تم الاتفاق على اتخاذ خطوات تقنية وملموسة لمراقبة الحدود، وتأمينها بما في ذلك بناء الطرق، وخطوط الهاتف، وتسيير دوريات عسكرية.. وبموجب هذا الاتفاق أيضا، وقع تغيير بسيط في الحدود لصالح فرنسا التي استولت على بعض القمم.

ورغم كل ذلك استأنفت اللجنة عملها، وتمكنت في الفترة الممتدة من 1927 و1932 من رسم حدود المقطع الممتد من مشرع الكليلة إلى جبل الركدي، القريب من مركز طهر السوق، لكن العمل كان بطيئا، وحدثت خلافات عميقة بين أعضاء اللجنة الفرنسيين والإسبانيين، حيث تشبث الإسبان بضرورة الاستناد على ما تم الاتفاق عليه سنة 1912، في حين تمسك الفرنسيون باتفاقيات 1925 و1926، وكان من الممكن أن يتوقف عمل اللجنة بسبب استحالة التوصل إلى اتفاق نهائي، لكن تمكن فرنسا من تهدئة الجنوب المغربي، نقل عمل اللجنة إلى منطقة سيدي إفني، وهكذا توقف عمل اللجنة على الحدود بين المنطقتين دون أن تستكمل عملها، ودون أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي يرضي الطرفين، باستثناء القطاع الشرقي

المطابق لمجرى واد ملوية والقطاع الغربي الممتد في سهل اللوكوس. [1]

ب – تعيين الحدود:

تعد عملية تعيين الحدود، من أهم مراحل إقامة الحدود السياسية بين دولتين، وتقوم هذه العملية على تعيين خط الحدود ميدانيا، بطرق مختلفة كالأعمدة الخرسانية، أو الأسلاك الشائكة أو الأحجار... [2]

وقد كان من المفترض، أن تتم هذه العملية في المغرب بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية، بعد الانتهاء من تسطير الحدود السياسية على الخرائط وهو ما لم يتحقق، ولم تتم عملية تعيين الحدود ل لأسباب عديدة من بينها:

- الاضطراب الذي ميز عمل اللجنة الإسبانية الفرنسية لترسيم الحدود بالمغرب، والتي توقفت عدة مرات بسبب ظروف الحرب وتصاعد الخلافات بين البلدين.
- اقتطاع السلطات الفرنسية لمناطق شاسعة من المنطقة الإسبانية وضمها للمنطقة الفرنسية، في مناسبات متعددة، وعدم اعتراف السلطات الإسبانية بهذه الاقتطاعات، ورغم أنها تمكنت من استعادة بعض المناطق، إلا أنها فشلت في استعادة المناطق الاستراتيجية وذات الأهمية الاقتصادية.
- عدم توفر الوقت الكافي للقيام بعملية تعيين الحدود، لأن هذه العملية تستغرق سنوات طويلة وعملا ميدانيا مضنيا.

---

[1] - Ibid. p 271.

[2] - محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية والمشكلات الدولية**، مذكور سابقا، ص 108.

لكن عدم قيام اللجنة المشتركة المكلفة بتعيين الحدود لا يعني بالضرورة أن حدود المنطقتين لم تكن معينة بشكل كامل، ذلك أن بعض القطاعات كانت معينة بشكل طبيعي، كمناطق الحدود النهرية فعلى سبيل المثال شكل واد ملوية في سافلته، وواد ورغة في عاليته، حدودا واضحة بين المنطقتين دون الحاجة إلى تعيينها.

وفي بعض المناطق تم تعيين الحدود بواسطة الحجارة، بعد اتفاق بين ضباط الشؤون الأهلية الفرنسيين والإسبان، لتكون حدا فاصلا بين القبائل المنتمية لكل منطقة دون أن يتم اعتبارها حدودا نهائية بين المنطقتين. (1)

إن هذا التعيين، الذي تم في بعض المناطق يعود بشكل رئيسي إلى الخلافات والصراعات القبلية حول الماء والأراضي والغابات... واضطرار ضباط الشؤون الأهلية إلى الحفاظ على حالة الهدوء واستعادة الأمن، وعادة ما كان اتفاق تعيين الحدود مقرونا بتقديم مجموعة من الترضيات لتهدئة نفوس السكان المنتمين للقبيلة المتضررة.

ومن النماذج على هذا النوع من التفاهمات، ذاك الذي تم بين ضباط الشؤون الأهلية في دائرة تازة، وضباط الشؤون الأهلية في ناحية الريف، وبحضور قياد قبيلتي اجزناية وبني توزين، وسبب التوصل إلى هذا التفاهم، قيام أفراد من قبيلة اجزنانة باستغلال غابة ادعى أفراد من قبيلة بني توزين أنها تقع ضمن حدود قبيلتهم، ومما تم التفاهم عليه، ضرورة احترام الاتفاقيات الحدودية، وعلى تعيين الحدود بين القبيلتين بالحجارة، كما ألزم

(1) - A.G.A. Caja 81/1796, Lettre du capitan Fournier au comandante Cevallos, interventor comarcal de Metalza, No 329 H.M/C. 29 novembre 1943.

التفاهم التوزانيين بعدم استغلال الغابة محل النزاع، ولكن في المقابل منحهم حق التنقل صوب الأسواق الواقعة بأراضي المنطقة الفرنسية، وحق المرور بأراضي قبيلة اغزناية للوصول إلى سوق ثلاثاء أزلاف. [1]

ج - مشاكل الناجمة عن اختلاق الحدود بين المنطقتين:

تسببت الخلافات الحدودية عبر التاريخ، في اندلاع العديد من المشاكل والنزاعات، التي تحول بعضها إلى مواجهات مسلحة بل وإلى حروب طاحنة، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، رغم أن الدول المتنازعة كانت تستند إلى حجج تاريخية وجغرافية واثنوجرافية...

فما بالك بحدود مختلقة لخدمة مصالح استعمارية، وفي إطار وضع قانوني شاذ كالذي كانت عليه المنطقة الإسبانية، وتعليقا على هذه الوضع يقول الباحث عبد الرحيم برادة: " وبغض النظر عن كون المنطقة الإسبانية التي خضعت لمدريد، منطقة حماية أو نفوذ، فإن الحالة المغربية تعتبر شاذة من الوجهة الاستعمارية، فهناك مناطق الاحتلال، والسيادة، ومناطق الحماية، والإشراف الدولي.

ولعل أبرز ما ترتب عن هذه الوضعية، هو أن الحدود الفاصلة فيما بينهما، لم تحترم توزيع الوحدات الإثنية، والجغرافية، والتقسيم الإداري، والتكامل الاقتصادي، والإرث التاريخي إلى غير ذلك". [2]

إذا من خلال ما سبق، يتبين لنا أن من الطبيعي أن ينتج عن الطريقة

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1796, Intervención del Kert, entrevista del capitan Fournier jefe de la oficina del círculo del Alto Mesun con el capitán Cevallos, interventor comarcal de Metalza.

(2) - عبد الرحيم برادة، **مقاربة تحليلية لمشكل الحدود**، مذكور سابقا، ص 33.

التي رسم بها خط الحدود العديد من المشاكل، فما هي تلك المشاكل وما مدى خطورتها؟

- المناوشات: من المشاكل التي ترتبت عن ترسيم الحدود، بين المنطقة الفرنسية والإسبانية، تلك المناوشات التي وقعت بين القوات الفرنسية والإسبانية، المكلفة بمراقبة الحدود، خاصة بين فرق المخازنية التابعة للجيش الإسباني، ووحدات الكوم التابعة للجيش الفرنسي، وكثيرا ما كانت تلك المناوشات تتحول إلى مواجهات مسلحة تستخدم فيها الأسلحة الخفيفة، كالمسدسات والبنادق والرشاشات، وكأي مواجهة مسلحة فإن تلك المناوشات كانت تخلف قتلى وجرحى في صفوف الوحدات المشتبكة وفي صفوف المدنيين.(1)

وتشير تلك التقارير إلى أن أغلب المواجهات، وقعت ليلا بسبب توغل قوات تابعة للجيش الفرنسي (وحدات الكوم) في المنطقة الإسبانية، كما كانت تلك التوغلات تختلف حسب تعداد القوات المتوغلة ومدى التوغل، ففي بعض الأحيان بلغ عمق توغل القوات الفرنسية كيلومترات عدة تزيد عن الستة، وفي بعض الأحيان كانت تكتف بالتوغل عشرات الأمتار قبل أن تعود أدراجها. (2)

أما عن سبب هذه التوغلات الفرنسية المفضية إلى مواجهات مسلحة، فيمكن حصرها في ملاحقة الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطريقة غير قانونية، ومن هؤلاء نجد المهربين والوطنيين اللاجئين إلى المنطقة

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1912. D.A.I. Negociado 2, Sección 2, boletín n° 198. 21 octubre 1944 .

(2) - A.G.A. 81/1912. Intervención de Gomara, boletin 199, 21 enero 1949.

الإسبانية، والجنود الفارين من وحدات الجيش الفرنسي. [1]

ومن البديهي، أن وتيرة هذه المناوشات الحدودية، وطريقة تدبيرها وما يترتب عن ذلك من نتائج كانت تتأثر بطبيعة العلاقات بين فرنسا وإسبانيا، ففي فترات التوتر كانت السلطات الإسبانية ونعني جهاز مراقبة الأهلية، يتعنت في تنفيذ ما تطالب به السلطات الفرنسية أثناء الاجتماعات الثنائية التي كانت تعقد بشكل دوري، كأن يمتنع عن تسليم المطلوبين سواء كانوا مجرمين، أو جنودا فارين، أو مهربين. على عكس فترات الانفراج في العلاقات بين الدولتين، ومن الجدير بالذكر السلطات الإسبانية، كانت ترفض تسليم المواطنين المغاربة المنتمين إلى المنطقة الإسبانية مهما كانت تهمهم. [2]

- مشكل الترامي على الأرض:

لم تكتف سلطات الحماية الفرنسية، ببسط سيطرتها على أراضي شاسعة كان من المفروض أن تكون جزءا من المنطقة الإسبانية، بل إن السلطات المحلية في المناطق الحدودية، والقوات الفرنسية المكلفة بمراقبة الحدود، واصلت نفس النهج وإن على مقياس أصغر، حيث اعتبرت السلطات المحلية أن بعض المناطق غير المأهولة، والتي لم ترسم حدودها تابعة للمنطقة الفرنسية، مما حدا بالسلطات الإسبانية إلى طرح قضية هذه

---

(1) - A.G.A. 81/1912. Inspección de fuerzas jalifianas, nota informativa, 28 octubre 1944.

(2) - A.G.A. Caja 81/1762. D.A.I. Sección política, Negociado 1, expediente: 15565. (1939, 11 septiembre). "Normas sobre entrevistas por los interventores con los oficiales de la zona francesa".

الأراضي في كل اجتماع كان يعقد بين مسئولي المراقبة الإسبان والفرنسيين، مع تباين كبير في النتائج فأحيانا كانت السلطات الفرنسية تخلي المناطق المستولى عليها، وفي مرات أخرى كان التعنت سيد الموقف.(1)

أما القوات الفرنسية المكلفة بمراقبة الحدود، ونعني بذلك قوات المخازنية الشريفية، فقد استولت هي الأخرى على العديد من المواقع التي تتبع نظريا للمنطقة الإسبانية، لكنها كانت عمليا واقعة تحت سيطرة تلك القوات التابعة للمنطقة الفرنسية والتي أقامت ما تسميه الوثائق بخطوط المراقبة، وهي عبارة عن جدران صخرية يتمركز عندها المكلفون بحراسة الحدود، وقد تسببت تلك الجدران في مشاكل عويصة للسكان المحليين، حيث حرمتهم الاستفادة من موارد مهمة كالغابات والمراعي التي تقع ضمن حدود قبائلهم، وحدود منطقة الحماية التي ينتمون إليها كما سببت في مشكل التنقل بين الدواوير والأسواق الأسبوعية.(2)

من جهة أخرى، فإن المواطنين في كلا المنطقتين عانوا من مشاكل الترامي على الأراضي، بالنسبة لأولئك الذي كانت أراضيهم تقع في الجانب الآخر من الحدود، فقد استغل البعض ازدواجية المؤسسات، وبطأ عمل أجهزة المراقبة، والجهاز القضائي، فقام بالاستيلاء على أراضي الغير مستغلين الصعوبات التي يواجهها ملاك الأراضي الأصليين في عبور الحدود لرعاية

(1) - A.G.A. Caja 81/1820, Intervención del Kert, Negociado 1, Político, n° 7015, entrevista entre interventores de Zaio y Bercan, 9 de septiembre de 1948..

(2) - A.G.A. Caja 81/1820, Intervención del Kert, " correspondencia del Interventor de Quebana al contrôleur civil de Bni Snassen", n° 1510, 4 de agosto de 1948.

واستغلال أراضيهم، وعلمهم أيضا بعجز الجهاز الإداري. (1)

وكان لزاما على المتضررين اللجوء إلى ضباط ومراقبي الشؤون الأهلية، وهو ما كان يتطلب سنوات دون أية ضمانات باسترجاع الحقوق الضائعة، وفي بعض الأحيان كان يتم التوصل إلى اتفاق مع المعتدين، وفي أحيان أخرى كان يتم استعمال العنف. (2)

- مشكل استغلال الموارد الغابوية:

أدى ترسيم الحدود بين المنطقتين، إلى بروز مجموعة من المشاكل المرتبة باستغلال المجالات الغابوية، فقد منحت سلطات الحماية بعض الشركات تراخيص احتكارية لاستغلال أنواع معينة من الأشجار كالأرز والجوز واللوز...، وأعطيت لآخرين تراخيص لإنتاج الفحم الخشبي، كما قننت استخدام الموارد الغابوية، وبالتالي تقلصت المساحات الممكن استخدامها من طرف السكان المجاورين للغابة، ونظرا لتغير الحدود عدة مرات، وعدم احترامها للحدود القبلية، فقد حرمت بعض القبائل من الغابات التي اعتادت استغلال مواردها منذ قرون، لأن المجال الغابوي أصبح تابعا للمنطقة المجاورة، في حين ترامت بعض القبائل على مجالات غابوية تخص قبائل أخرى.(3)

وفي هذا السياق، احتدم الصراع بين بعض القبائل الحدودية، حول من له الحق في استغلال مجال غابوي معين، مما اضطر مراقبي الشؤون

(1) - A.G.A. Caja 81/1820. D.A.I. Extracto del expediente: Maxera Rahail, 22 julio 1948.

(2)- Ibid.

(3) - A.G.A. Caja 81/1796. Boletín informativo del Kert, nota para despacho, 8 abril 1943.

الأهلية في كلتا المنطقتين لعقد اجتماعات لتقريب وجهات النظر، ولتمكين السكان من الاستفادة من الغابات، مع احترام الضوابط القانونية الجديدة وحقوق الاستغلال الممنوحة لبعض الشركات والأفراد.

- مشكل المسالك والمعابر:

كان مسار الحدود المختلقة بين المنطقتين السلطانية والفرنسية شديد التعرج في بعض المناطق، نظرا لأن الخبراء العسكريين الذين رسموا الحدود على الخرائط ارتكزوا على خط تقاسم المياه، مما أدى إلى مشكل عانى منه سكان تلك المناطق، وهو ضرورة المرور عبر مسالك طويلة ومتعرجة ليتجنبوا التوغل في الأراضي التابعة للمنطقة التي لا ينتمون إليها، حيث سيكون عليهم الحصول على تصريح بالمرور، أو ليتجنوا التوغل في أراضي قبيلة لا يبادلهم أفرادها الود، وقد كان هذا المشكل مطروحا بقوة في مناطق الريف الأوسط والشرقي، وفي عالية واد ورغة بسبب التضاريس الصعبة وقلة البدائل المتاحة.

المبحث الثالث: الجمارك وتنظيم عبور السكان والتجارة البينية عبر المعابر الجمركية:

1- التشريعات الجمركية:

تعد القوانين والتشـــريعات الجمركية ضـــرورية لتنظيم المبادلات التجارية الخارجية، وبالتالي تنظيم العلاقات الاقتصـــادية الثنائية والمتعددة الأطراف، وخلال القرن التاسـع عشـر كان تنظيم تلك العلاقات يتم في إطار اتفاقيات دولية كالاتفاقية المغربية البريطانية لسـنة 1856، أو الاتفاقية المغربية الإســبانية لســنة 1866، التي جاءِ في فصــلها الخامس: " وحيث الديوانة المذكورة لم تذكر بالوفق المجعول في ثلاثين أكتوبر ســنة إحدى وســتين وثمانمائة وألف، لا مدخل فيها لنواب إســبانيا، بحيث الحضــرة الشــريفة تشـتهي أن تبين لحضـرة سـلطانة إسـبانيا اختبار المحبة بالأمر التام، حتى أن نصف مستفاد قمرق امليلية يدخل بيت مال إسبانيا، والنصف المذكور يدفع عند كل ثلاثة أشـهر بطنجة للشـخص المعين من دولة سـلطانة إسـبانيا، وما يدخل بيت مال إسبانيا من النصف المذكور يعد من العدة المذكورة بشروط الصلح". [1]

هذا النص يدل على الإدارة المخزنية المغربية كانت على اطلاع على التنظيمات الجمركية، وما تقتضـيه من إجراءات كما تدل على أن كلمة جمرك كانت معروفة ومستعملة من طرف هذه الإدارة منذ القرن التاسع عشر،

[1] - الاتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1866، محفوظة بالمكتبة العامة بتطوان، مح 3/56.

وإن كان كلمة الديوانة هي الأكثر شيوعا واستعمالا. أما خلال السنوات الأولى من القرن العشرين فقد توفر المغرب على تشريع جمركي عرف باسم" ضابط الديوانات".

ومن خلال تتبعنا لمجموعة من الوثائق تبين لنا أن التشريع الجمركي بالمغرب (خلال فترة الحماية) تطور عبر ثلاث مراحل:

أ - المرحلة الأولى 1912 – 1918:

خلال السنوات الأولى من عمر الحماية الفرنسية والإسبانية توفر المغرب على تشريع قانوني عرف باسم" ضابط الديوانات"، وقد تضمن هذا الضابط ما يزيد عن المائة فصل، وقسم إلى خمسة أبواب هي:

- الباب الأول: في المنفشطوات.
- الباب الثاني: في الموضوعات.
- الباب الثالث: في الموسوقات.
- الباب الرابع: في الموسوقات من مرسى إلى مرسى بالإيالة الشريفة.
- الباب الخامس: ضابط في ديوانات الإيالة الشريفة وقطع الغش والكنطربانض والعقوبة فيها. [1]

ويبدو من خلال تتبع بنود هذا الضابط، أن مضامينه مقتبسة من مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، وأنه يتعلق أساسا بالصادرات والواردات المارة عبر المراسي، كما أنه ترك لفرنسا مسألة تنظيم التجارة البرية بين

---

(1) - A.D.F.N.**1**MA/15/390, ضابط الديوانات في الكيفية الواجب على أمناء ديوانات الإيالة الشريفة التمشي عليها.

المغرب والجزائر، ولإسبانيا تنظيمها مع سبتة ومليلية السليبتين.[1]

طبع هذا الضابط في كتيب صغير، واستمر العمل ببعض مضامينه إلى أواخر حين صدور التشريع الجمركي لسنة 1938. [2]

ب - المرحلة الثانية: 1918 – 1936:

تبدأ المرحلة الثانية مع استبدال جهاز الأمناء بإدارة الجمارك، وخلال هذه المرحلة تم تدبير المبادلات الخارجية بواسطة ظهائر ومراسيم كانت تصدر ضمن الجريدة الرسمية محددة شروط تصدير أو استيراد سلعة معينة، كما بدأت المحاولات الأولى لإصدار تشريع جمركي متكامل وهو الأمر الذي تحقق لاحقا.

ج - المرحلة الثالثة 1938 – 1956:

تم سنة 1938 تجميع الظهائر والمراسيم المنظمة للتجارة الخارجية في وثيقة واحدة شاملة عرفت باسم التشريع الجمركي Réglementation Douanière، وقد تم طبع هذه الوثيقة وجرى نشرها بتاريخ دجنبر 1938.

تضمن هذا التشريع العديد من الفصول والمواد المتعلقة بالسلع المقننة، والسلع التي يمكن تصديرها، والسلع المسموح باستيرادها، وكذلك السلع المعفاة من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تنظيم إدارة الجمارك.

وقد أفرد هذا القانون بندا خاصا بالتجارة البينية مع منطقة الحماية الإسبانية، وحدد قيمة الرسوم المفروضة على السلع الواردة منها بأن جعلها

---

[1] - نفسه.

[2] - نفسه.

مساوية للرسوم المفروضة عليها الواردات الداخلة عبر الموانئ مع رسم إضافي قدرة 2.5 %. [1]

لكن اضطراب الأوضاع السياسية في أوربا، واستشعار السلطات لقرب اندلاع الحرب عجل بإصدار ظهير 26 غشت 1939، الذي تلاه إغلاق الحدود الذي استمر إلى سنة 1947.

أما في المنطقة الإسبانية، فقد صدرت التشريعات المتعلقة بالجمارك والمبادلات التجارية ضمن أعداد الجريدة الرسمية الخاصة بالمنطقة الإسبانية، وفي سنة 1939 قام أحد موظفي الجمارك واسمه إدواردو رونثانو باروسو، بتجميع النصوص تلك المراسيم والظهائر في كتاب أسماه: " نظام الجمارك والتجارة الخارجية في المنطقة الإسبانية بالمغرب ".[2]

2 – إنشاء جهاز الجمارك:

أ - بالمنطقة الفرنسية:

تسهر مؤسسات الجمارك في مختلف دول العالم على احترام قوانين الاستيراد والتصدير، وعلى مكافحة الغش، والحد من التجارة غير المشروعة للسلع، التي من شأنها تهديد الصحة العامة، والأمن العام كالمخدرات، السلع المزيفة، الأسلحة والمتفجرات، المنتجات الخطيرة والتي لا تستجيب

---

[1] - A.D.F.N. **1**MA/15/390. Réglementation douanière de 1938, p 16.

[2] - **Ronzano Barroso, E.** (1939). *Régimen de aduanas y comercio exterior en la zona española de Marruecos*. Tanger: Editorial Tánger.

للمعايير الصحية والتقنية المطلوبة.

وقد توفر المغرب على مؤسسة شبيهة بالجمارك هي الأمناء، الذين كانوا مكلفين بتحصيل الأعشار، وبإدارة مالية المخزن، وقد استمر عمل هذه المؤسسة عدة عقود ولكن في سنة 1914 بدأ الإعداد لإلغائها وتعويضها بإدارة جمارك عصرية، وكانت أول خطوة إلغاء منصب أمين الأمناء وتفويض اختصاصاته للصدر الأعظم محمد المقري.[1]

وتعتبر سنة 1918 حاسمة في مسار الجمارك المغربية في المنطقة الفرنسية حيث تم إصدار مجموعة من القرارات التي تحمل توقيع الصدر الأعظم، وبموجبها تم إلغاء نظام الأمناء، وإنشاء إدارة حديثة للجمارك، ونظام خاص بموظفيها، وخلال هذه السنة وضعت إدارة الجمارك تحت إشراف الإدارة العامة المالية، بدل إدارة مراقبة الدين التي كانت تراقب التجارة الخارجية للمغرب، ونشاط الموانئ منذ مؤتمر الجزيرة الخضراء.

وفي 16 دجنبر من نفس السنة (1918)، صدرت لائحة جمركية جديدة مستوحاة من اللائحة المعتمدة في فرنسا منذ 1916،[2] بتاريخ 27 أكتوبر 1925 صدر بالجريدة الرسمية الظهير المتعلق بزجر" الغش فيما يتعلق بأمور الديوانة والضرائب الداخلية"، وقد فوض هذا الظهير لموظفي الجمارك مكافحة التهريب والغش الجمركي في الحدود وخارجها، وفي محطات السكك الحديدية، عبر مراقبة الوثائق والسلع المنقولة، وكمياتها وأنواعها كما فوض لهم إمكانية حجز السلع أو مصادرتها، وإمكانية تخليصها وفق شروط

---

[1] - الجريدة الرسمية للمنطقة الفرنسية 25 أبريل 1914.

[2] - الجريدة الرسمية للمنطقة الفرنسية، 18 دجنبر 1918.

معينة. [1]

ومما جاء به هذا الظهير إعطاء إدارة الجمارك الحق في متابعة المهربين والمتهمين بالغش الجمركي، وإحالتهم على وكيل الدولة لتتم محاكمتهم وفق القانون الجنائي الجاري به العمل.

وبذلك أصبح لدى إدارة الجمارك الأرضية القانونية لتنظيم المبادلات التجارية الخارجية التي تتم عبر البحر أو الحدود البرية، كما صار لها الآليات الضرورية لملاحقة المهربين والمخالفين، غير أن تنظيم التجارة الداخلية كان في حاجة لإصدار القوانين المتعلقة بتنقل الأفراد، كالقانون المتعلق باستصدار التأشيرات وجوازات السفر وهذا ما تم استكماله سنة 1927.[2]

وقد خضعت القوانين المتعلقة بالجمارك لمجموعة من التعديلات مهمة سنوات 1926 و1936 و،1938، ناهيك طبعا عن المراسيم التي كانت تصدر في الجريدة الرسمية.

ب - بالمنطقة الإسبانية:

استمر العمل بنظام الأمناء في المنطقة الإسبانية إلى أن ألغي بموجب المرسم الملكي المؤرخ ب 24 يناير 1916، وقد شكل هذا المرسوم الأساس الذي بنيت عليه إدارة منطقة الحماية الإسبانية في المغرب. [3]

جاء في البند الثامن والعشرين من المرسوم المشار إليه ما يلي: يتم

---

[1] - الجريدة الرسمية للمنطقة الفرنسية، بتاريخ 27 أكتوبر 1925.

[2]- A.G.A. Caja 81/1735. Correspondencia de la Intervención de Lukus al Delegado de asuntos indígenas, n° 3154, 18 1 abril 1939.

[3] - الجريدة الرسمية للمنطقة الاسبانية عدد المؤرخ في 24 يناير 1916.

تنفيذ تدخلات إدارة الجمارك من قبل موظفين متخصصين تابعين لها، بأوامر من مفتش، وتحت إشراف نائب الشؤون الضريبية والاقتصادية والمالية".

أما البند التاسع والعشرين فقد حدد اختصاصات الجمارك وجاء فيه ما يلي: " يتأكد مراقبو الجمارك من أن جميع الخدمات، سواء المتعلقة بتفتيش البضائع أو بالتحميل والتفريغ، وتلك الخاصة بالتخزين، يتم تنفيذها وفقا للأنظمة المعمول بها، وأن يتخذونا الإجراءات المناسبة بشأنها، كما أن من اختصاصاتهم إعداد إحصاءات عن حركة التصدير والاستيراد وعن السفن الداخلة للمراسي والخارجة منها".[1]

وقد أكد المرسوم على أن استقلالية جهاز الجمارك، وإن كان يشتغل تحت إشراف نيابة الشؤون المالية والاقتصادية، كما سمح المرسوم لنيابة الشؤون الأهلية بإعداد تقارير عن سير عمل الجمارك ورفعها مباشرة للمندوب السامي الإسباني.

3 -المعابر الجمركية:

تشكل المعابر الجمركية الممرات المعتادة والقانونية لمرور المسافرين والمبادلات التجارية، وهي تخضع لمجموعة من الضوابط والقوانين، كما توجد بها وحدات الشرطة التي تراقب وثائق المسافرين، والجمارك التي تحرص على مراقبة السلع المصدرة أو المستوردة، لضمان عدم دخول أية

---

[1] - A.G.A. Caja 81/2202. Reglamento de 24 enero 1916 para La administración del protectorado de España en Marruecos. 24 enero 1916.

مواد مضرة بالأمن أو الصحة العامة.

وقد شكل معبر جوج بغال الموجود بين وجدة ومغنية بالجزائر، أول معبر جمركي بري في تاريخ المغرب، وعبره كانت تمر المبادلات التجارية بين المغرب والجزائر الفرنسية، وقد خضع هذا المعبر لنظام خاص استمر العمل به النظام إلى سنة 1923.[1]

أما بين المنطقتين الفرنسية والاسبانية فقد تأخر إحداث المعابر الجمركية بسبب العمليات العسكرية التي استمرت إلى سنة 1927، والعراقيل التي واجهت ترسيم الحدود، وكذلك عدم وجود قوانين تأطر التجارة الحدودية، وتنقل الأفراد بين المنطقتين، لكن بمجرد انتهاء العمليات العسكرية أو ما عرف بعمليات التهدئة، سارعت السلطات الفرنسية والإسبانية إلى إصدار قوانين تنظم إصدار الجوازات والتأشيرات، وقوانين أخرى تنظم التجارة بين المنطقيتن، وهكذا تم إنشاء أول وآخر معبر جمركي قانوني بين المنطقتين وهو معبر الخضاضرة بمنطقة العوامرة، والذي سماه المغاربة الديوانة، وكانت هناك محاولات لإنشاء معبر ثان - معبر اللوكوس - على الطرق الرابطة بين شفشاون ووزان الذي أنشأ في السنوات الأخيرة من عمر الحماية، فتم بناء مكاتبه، لكنه لم يستعمل قط كمعبر جمركي، بسبب حصول المغرب على استقلاله وبإعادة توحيد المنطقتين.[2]

أ - المكاتب المختلطة:

---

(1) - A.D.F.N. 16MA/900/58. Livret : principes de la répression de la contrebande.

(2) - A.G.A.81/2117. Sección 2, Negociado 1, expediente: 6887, asunto: servicios aduaneros Fronterizos de la zona española.

أطرت اتفـاقيـة 27 نوفمبر 1912 المبـادلات التجـاريـة بين منطقتي الحمـايـة الفرنسية والإسبانية إلى غاية سنة 1931، حيث شهدت هذه السنة والسنوات التي تلتها توقيع العديد من الاتفاقيات الهادفة لتعزيز وتطوير العلاقات التجارية بن المنطقتين، وتنزيلا لتلك الاتفـاقيـات نص ظهير 29 شـــتنبر 1932، على تأسيس مكاتب مختلطة للإحصائيات والجمارك، فتم تأسيس مكتب بالقصر الكبير على خط السـكك الحديدية طنجة-فاس، وكان يوجد بمحطة القصـر الكبير، ومكتب ثاني بالخضـاضـرة جنوب خط الحدود ببضـعة كيلومترات، وثالث بمشرع الصفصاف بين الناضور وبركان قريبا من واد ملوية.[1]

ويرى الباحث ميمون أزيزا أن: " تأسيس هذه المكاتب لم يحل المشاكل المالية العديدة التي ظلت عالقة، بل عرفت المبادلات التجارية بين المنطقتين شللا تاما ابتداء من سنة 1936 بسبب احتدام التوتر السياسي بين الإدارتين".[2] [3]

الجدول الموالي يوضح البنية الإدارية للمكتب المختلط بالخضاضرة، الذي كان يتخذ من بناية يتقاسمها رجال الشرطة والجمارك الفرنسيين والإسبان مقرا له، ويبدو واضحا أن عدد الموظفين الإسبان (14 شخصا) في المكتب كان أكبر من الفرنسيين (10 أشخاص)، ويلاحظ غياب المكلفة بتفتيش

---

(1) - A.D.F.N. 16MA/900/58. Livret : principes de la répression de la contrebande, Op.cit.

(2) – ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الاسبانية**، ترجمة محمد حاتمي وجمال حيمر، منشـورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، 2021، ، ص 254.

(3) - من الجدير بالذكر أن هذه السـنة شـهدت إغلاق الحدود من جانب المنطقة الفرنسـية بسـبب حادثة إعدام المواطن الفرنسـي ذي الأصـول الإسـبانية باتيسـت أغيلار، انظر كتاب بوبكر بوهادي، **المغرب والحرب الاهلية الإسـبانية، 1936-1939**، مكتبة باب الحكمة، تطوان، الطبعة الأولى، 2020، ص 401.

النساء (العريفة).

البنية الإدارية بالمكتب المختلط لمعبر الخضاضرة [1]

الإدارة الإسبانية		الادارة الفرنسية	
الشرطة		الشرطة	
المناصب	عدد الأفراد	المناصب	عدد الأفراد
Chef de poste	1	Inspecteur chef	1
Un agent	1	Agents	6
Gardien de paix	5		
Brigadier	1		
الجمارك		الجمارك	
المناصب	عدد الأفراد	المناصب	عدد الأفراد
Receveur	1	Contrôleur	1
Caporal	1	Commis	1
Douaniers	4	Proposé chef	1
		Une brigade de douane	Inconnue

[1]- A.D.F.N. 16MA/900/5. Livret: principes de la répression de la contrebande, Op.cit.

ب - المعابر غير الرسمية:

رغم أن معبر الخضاضرة، شكل المعبر الجمركي الرسمي الوحيد بين المنطقتين طوال فترة الحماية، إلا أن مكاتب الجمارك كانت منتشـــرة على طول المناطق القريبة من الحدود ســـواء مع المنطقة الإســـبانية أو مع الجزائر الفرنســـية، لمراقبة الســـلع المنقولة عبر الطرق كما توفرت الجمارك على وحدات متحركة تستعمل الدراجات والسيارات السريعة لملاحقة المهربين.[1]

نجد في التشـريع الجمركي الصـادر سـنة 1938، لائحة بالمراكز التي تمركزت فيها وحدات الجمارك، والتي يصفها التشريع المذكور ب" المتقدمة "، ونظرا لكثرتها وتوزعها على مجالات شـاسـعة تمتد من الحدود المنطقتين شـمالا إلى التخوم الصـحراوية مع الجزائر وموريطانيا جنوبا، فسـنقتصـر في الجدول التالي على الوحدات التي كانت تراقب المناطق القريبة من حدود المنطقتين الفرنسية والإسبانية.

---

(1) – Ibid.

جدول يتضمن مناطق انتشار المراكز المتقدمة للجمارك [1]

النواحي	ناحية فاس			ناحية تازة	
الدوائر	دائرة وزان	دائرة ورغة العليا	دائرة ورغة الوسطى	دائرة مسون العليا	دائرة وادي اللبن
المراكز الجمركية المتقدمة	مقريصات	غفساي	تونات	أكنول	تاينست
	عرباوة	تفرنت	حد عدا	بورد	باب موروج
	زومي	تابودة	باب تازوغرت	بوزينب	كاف الغار
	تروال	الرطبة	تونات القشور	صاكا	طهار السوق
		باب مريكلو	عين مديونة	مزكيتام	تامشيشت

ويبدو من خلال هذا الجدول أن تمركز الجمارك اقتصر على الطرق والبلدات القريبة من الحدود، ونظن أن هذا قد حد من قدرة وحداتها على مكافحة التهريب، لأن المهربين كانوا يجتبون الطرق والمسالك والقرى، وإن كان قد ساهم بشكل فعال في تنظيم المبادلات التجارية بين المنطقتين والتي شهدت تطورا كميا مع مرور السنوات، هدا التطور كان من الممكن ان يستمر ويتواصل لولا إغلاق الجزئي للحدود.

[1] - A.D.F.N. 1MA/15/390, Réglementation douanière de 1938, p 51.

المبادلات التجارية بين المنطقة الإسبانية ونظيرتها الفرنسية [1]

الواردات من المنطقة الفرنسية صوب الإسبانية		
السنة	الحجم بالأطنان	القيمة بالفرنك
1928	7.522	6.170.000
1929	2.664	6.230.000
1930	14.234	11.900.000
1931	4.041	2.947.000
الصادرات من المنطقة الإسبانية صوب الفرنسية		
السنة	الحجم بالأطنان	القيمة بالفرنك
1928	1	41.000
1929	515	1.30.000
1930	2.257	7.370.000
1931	4.407	10.250.000

ج – إشكالية تفتيش النساء:

طرح تفتيش النساء العابرات للحدود، مشكلة مستعصية بالنسبة لموظفي الجمارك في المنطقتين، كما شكل تعامل هؤلاء مع المغربيات المسلمات قضية تناولتها الصحافة عدة مرات، لأنهن تعرضن للتميز ولمعاملة مهينة بخلاف الأوربيات اللواتي كن يعبرن الحدود دون تفتيش وبسهولة بالغة، وكان من المطالب التي وردت على أعمدة الجرائد، كجريدة الوحدة المغربية، ضرورة تعيين عريفة لتفتيش النسوة العابرات للحدود، [2] وهو ما

---

[1] - ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية،** مذكور سابقا، ص 255.

[2] - **مقال كيف تعامل نساؤنا في الحدود،** جريدة الوحدة المغربية، العدد 104، بتاريخ 25 غشت 1939.

استجابت له السلطات الإسبانية، فتم تعيين عدة نسوة وتوزيعهن على نقاط العبور الحدودية، ومحطات الحافلات ومحطات القطار.[1]

لكن يبدو أن حضـــور هؤلاء المكلفات بتفتيش العابرات للحدود لم يستمر طويلا، أو أن حضورهن كان متقطعا، حيث أن لوائح متأخرة لموظفي الجمارك لا تشـــير إلى موظفات مكلفات بتفتيش النســـاء في المكاتب الجمركية، وقد أدى هذا الغياب الدائم أو المؤقت أو المتعمد إلى تحويل المرأة إلى فاعل أســاســي في تهريب الســلاح، والأموال، والكيف... خلال السنوات الأولى من عقد الخمسينات. [2]

4 - جوازات السفر والتأشيرات:

لضـــبط عملية عبور المواطنين والمعمرين للحدود، تم التفكير ســـنة 1927 في استحداث نظام لجوازات السفر والتأشيرات، كما هو معمول به في كل دول العالم، وبعد دراسات ومشاورات صدرت الظهائر المنظمة للجوزات السـفر والتأشـيرات في شـهر غشـت من سـنة 1927، وكان مسـئولو الشـؤون الأهلية في المنطقتين على وعي تام بالمشـــاكل والتحديات التي ســيطرحها تطبيق نظام من هذا القبيل في بلد فرضـــت عليه الحماية وقســـم مواطنوه بين

---

[1] - A.G.A, Caja 81/1912, D.A.I. Sobre composición del resguardo de aduanas de Arcila y la necesidad de dotarlo de una matrona para registro de musulmanas, expediente: n° 29C, 1946.

[2] - A.D.F.N. 1MA/200/506A. Lettre du contrôleur civil chef de cercle de Souk-El-Arba au contrôleur civil chef de la région de Rabat, n° 381s.A/Cl. 28 août 1954.

دولتين استعماريتين. [1]

وبعد صدور الظهير السالف الذكر، أصبح على المواطنين الراغبين في عبور الحدود التوفر على جواز سفر يتوفر على صورة فتوغرافية، ويتضمن المعلومات الشخصية لحامله، ولتجاوز المشاكل والإكراهات التي ستظهر بسبب تطبيق نظام الجوازات والتأشيرات اقترحت السلطات الإسبانية على نظيرتها الفرنسية تطبيق نظام مواز يسمح للسكان القاطنين بالحدود بالمرور بين المنطقتين بسهولة.[2]

ومن الأمور المستغربة في أنظمة جوازات السفر والتأشيرات التي طبقت في المغرب، أن المواطن المغربي المنتمي إلى المنطقة الفرنسية كان بإمكانه السفر إلى الجزائر الفرنسية بسهولة عبر الحصول على تصريح بالمرور بمقابل مادي بسيط، لكن للسفر إلى المنطقة الإسبانية كان عليه الحصول على جواز السفر وتأشيرة. [3]

كما أن المواطن المغربي المنتمي إلى المنطقة الإسبانية، كان يمكنه التنقل إلى سبتة ومليلية وهما اللتان تصنفهما السلطات الإسبانية مناطق سيادة بسهولة بالغة، ودون الحاجة إلى أية وثيقة، ولكن سفره إلى المنطقة الفرنسية أو منطقة طنجة مرهون بحصوله على جواز سفر وتأشيرة، [4] كما

---

[1] - A.G.A. Caja 81/1735. D.A.I. Sección política, expediente: n° 411, convenio entre el jefe político de Gomara y el del círculo de Zoumi, marzo de 1927.

[2]- A.G.A. Caja 81/1735. Correspondencia de Intervención regional de Larache a la D.A.I, Negociado 1, n° 3114, 18 abril 1939.

[3] - الجريدة الرسمية للمنطقة الفرنسية، العدد 1928، الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 1949.

[4] - A.D.F.N. 15MA/900/124. Ministères des affaires étrangères, l'organisation administrative et

كان مواطنو كلا المنطقتين الملزمين باسـتخراج جوازات السـفر والتأشـيرات للدخول إلى منطقة طنجة الدولية.

politique des possessions de L'Afrique du Nord et de L’Ouest. 7 novembre 1949.

المبحث الرابع: صلاحيات جهاز المراقبة المتعلقة بتدبير الحدود:

1 – أجهزة المراقبة وأدور مراقبي الشؤون الاهلية:

أ - مديرية الشؤون الأهلية في المنطقة الفرنسية:

تأسست مصلحة الاستعلامات سنة 1909 بعيد احتلال القوات الفرنسية لمدينة الدار البيضاء لتقديم الدعم لوجودها الاستعماري، وبموجب ظهير 1917/6/2 تم إحداث مديرية الشؤون الأهلية وتم إلحاقها بمصلحة الاستعلامات، وبدمجهما معا تشكلت مديرية الشؤون الأهلية والاستعلامات.

تحددت مهام مديرية الشؤون الأهلية والاستعلامات بشكل عام حسب الرائد تاريت في:

- اختراق السكان الأهليين غير الخاضعين، وتسهيل العمل العسكري عند الضرورة وهي مهام تعود بشكل في جميع المستويات لمصلحة الاستعلامات.

- التهدئة والمراقبة وإدارة السكان حديثي العهد بالخضوع، وهي مهمة تدخل في إطار مصلحة الشؤون الأهلية وهي مهام تتطلب من الضباط المكلفين بها، اليقظة، والصرامة.[1]

وقد تشكلت مديرية الشؤون الأهلية من خمسة أقسام هي القسم

[1] - عبد المنعم بوعملات، **استراتيجية الحماية الفرنسية في تدبير الشؤون الاهلية**، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، الطبعة الأولى، 2016، ص 217.

الإداري، والقسم السياسي، وقسم الموظفين، وقسم التاريخ والقسم السوسيولوجي.

كان القسم السياسي مكلفا بالشؤون السياسية للأهالي، وكان من بين مهامه الكثيرة:

- تعيين وإقالة القياد والقضاة وتنظيم القيادات الأهلية إعداد بطاقات الرؤساء الأهليين والمكافآت والأوسمة الذعائر رسائل التوبيخ..
- إعداد لوائح قياد القبائل.
- دراسة الحالة السياسية والعسكرية في المنطقة الإسبانية وفي مختلف مناطق المنطقة الفرنسية.
- مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم.
- التنظيم الترابي للمناطق العسكرية.
- مسائل جوازات السفر الخاصة بالأهالي المغاربة ورخص المرور والتجنيس المحميين الأجانب. [1]

ب - أدوار المراقب في المنطقة الفرنسية:

شكل المراقبون حجر الأساس لسياسة الأهالي في المنطقة الفرنسية وفي المناطق الحدودية مارس المراقبون العديد من الاختصاصات والمهام فقد كانوا:

- يعقدون اجتماعات مع مراقبي المنطقة الإسبانية لحل المشاكل

---

[1] - عبد المنعم بوعملات، **استراتيجية الحماية الفرنسية في تدبير الشؤون الاهلية**، مذكور سابقا، ص 219.

الحدودية العالقة.

- يسلمون رخص المرور للمواطنين الراغبين في التنقل بين منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية.

- يحددون كمية ونوعية السلع المسموح بنقلها بالنسبة للموطنين القادمين من المنطقة الإسبانية.

- يحددون العقوبات في حق من سيعتقل من المهربين أو الذين ينقلون كميات أكبر من المسموح بها كما يمكنهم سجن أو إطلاق سراح بعض المهربين الذي ضبطوا وبحوزتهم كميات قليلة من السلع المهربة.

- يجمعون المعلومات عن المنطقة الإسبانية ويوظفون لهذه الغاية مهربين يتنقلون دائما بين المنطقتين.

- كانت لهم سلطة على المخازنية والكوم المكلفين بمراقبة الحدود وبإمكانهم التدخل في ترقية أفراد هذه القوات إلى رتب أعلى.[1]

وفيما يلي جدول يوضح التقسيم الإداري للجهات ونواحي المنطقة الفرنسية المتاخمة للمنطقة الإسبانية ومن الجدير بالذكر أن الدوائر كانت مقسمة إلى عدد من مكاتب الشؤون الاهلية.

---

[1] - - نفسه، ص 220.

الجهات، والنواحي والدوائر التابعة للمنطقة الفرنسية

والمتاخمة للحدود حسب تقسيم 1951 [1]

التقسيم الإداري خضع لثلاثة تعديلات سنة 1937 و1941 و1951	**الرباط**	**فاس**		**وجدة**	**الجهات Région**	**المنطقة الفرنسية**
	وزان	صفرو	تازة	وجدة	**النواحي Territoire**	
	وزان	ورغة العليا	مسون الأعلى	بركان	**الدوائر cercle**	
	زومي	ورغة الوسطى	واد اللبن	العيون		

ج - نيابة الشؤون الأهلية في المنطقة الإسبانية:

تعود جذور نيابة الشؤون الأهلية إلى سنة 1909، التي عرفت تأسيس الإسبان لم عرف بالشرطة الأهلية، وقد جاء هذا التأسيس بعد توسعهم في المناطق المتاخمة لمدينة مليلية المحتلة، وعزمهم التوغل أكثر في الأراضي المغربية، وذلك للتحكم ومراقبة القبائل بالاستعانة بمجندين مغاربة، وفي سنة 1913 تأسس جهاز المراقبة العسكرية الذي أنيطت به نفس الاختصاصات وأضيفت له مهام جديدة، تتوافق مع خصوصيات تلك المرحلة التي وصفت

---

[1] - A.D.F.N. Carte administrative du Maroc (1951), Edition 2004.

من طرف السلطات الاستعمارية بالتهدئة، فكان هذا الجهاز يراقب المواطنين المغاربة ويجمع المعلومات ويسير السجون والمعتقلات. ومع توقف العمليات العسكرية سنة 1927 تم حل جهاز المراقبة العسكرية وجرى تعويضه بنيابة الشؤون الأهلية التي وضع على رأسها الكولونيل أوزبالدو فرناندو كاباث، الذي شارك بفعالية في معارك الشاون وغمارة، وصاحب المعرفة العميقة بأوضاع قبائل منطقة الحماية الإسبانية والذي استمر في هذا المنصب إلى سنة 1931.[1]

د - أدوار المراقب الإسباني:

كلن للمراقبين الإسبان نفس الأدوار والمهم التي كانت لنظرائهم في المنطقة الفرنسية غير أن الظروف التي كانت تمر بها إسبانيا وأوضاعها الاقتصادية والسياسية كانت مختلفة، لذلك فقد كانت لمراقبي الشؤون الأهلية الإسبان العاملين في المناطق الحدودية توجهات تتماشى مع الرؤية المندوبين السامين الإسبان، والتي فرضتها الظروف الصعبة التي مرت بها إسبانيا خلال سنوات الحرب الأهلية الإسبانية، وسنوات الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى ما عرفته البلاد من ندرة للمواد الأساسية.

هذه الأوضاع الداخلية الصعبة التي عاشتها إسبانيا انعكست بقوة على منطقة حمايتها، فكان على المندوبين السامين أن يتدبروا شؤون تموين السكان، في ظل أوضاع سياسية واقتصادية مضطربة، وتقلبات في معدل

---

(1) - Villanova Valero, J.L. (2005). Los Interventores del protectorado español en Marruecos (1912-1956) como agentes geopolíticos. Ería, p 95.

سقوط الأمطار وندرة المواد الغذائية، لذلك تسامح مراقبو وضباط الشؤون الأهلية مع المهربين ومع أنشطة التهريب.

النواحي والقبائل الحدودية التابعة للمنطقة الإسبانية [1]

ملاحظات	اللوكوس	غمارة	الريف	الكرت	النواحي	المنطقة
أهم تغيير عرفه التقسيم الإداري في المنطقة الإسبانية يتجلى في تقسيم الناحية الجبلية الداخلية بين ناحية اللوكوس (العرائش)	الخلوط	الاخماس	بني ورياغل	كبدانة	القبائل	الإسبانية
	أهل سريف	غزاوة	كتامة	ولاد ستوت		
	بني يسف	بني يحمد	تغزوت	بني بويحيي		
		بني يحمد	بني بشير	امطالسة		
				بني توزين		

[1]- A.G.A. Caja 81/1735," Inspección general de Intervención y Tropas Jalifianas, Proyecto de Reglas Unificando las Normas a que Habrán de Atenerse los Indígenas de Ambas Zonas para Circular entre Cabilas Fronterizas", Tetuán, mayo de 1928.

ونـاحـيـة اجـبـالـة (تطوان) [1]						

2 – الوضع الخاص للمناطق الحدودية:

أ – تنظيم مرور الأشخاص:

إذا كانت وحدات الجمارك قد كلفت بتنظيم ومراقبة مرور الأشخاص والسلع في المعبر الجمركي، وفي المكاتب المختلطة، وفي مناطق تمركزها على الطرق الرئيسة، فإن الإشراف على تنقل سكان القبائل الحدودية، وتنظيم العلاقات بين القبائل الحدودية كانت مهمة أجهزة المراقبة في المنطقتين.

بدأ تنظيم العلاقات بين القبائل الحدودية بتبادل الرسائل بين مراقبي الشؤون الأهلية في المنطقة الإسبانية، ورؤساء الدوائر في المنطقة الفرنسية أوائل سنة 1927، ومن خلال هذه المراسلات تم الاتفاق على عدد من النقاط المتعلقة بقواعد عبور الحدود، والقبائل المعنية، وكيفية تقديم تسهيلات الممنوحة لسكان المناطق الحدودية.

كما تم الاتفاق على عقد لقاءات بين المسئولين، وقد صارت هذه اللقاءات وسيلة لتخفيف الاحتقان بين سلطات الدولتين الحاميتين، تعقد متى ما دعت الحاجة، ولم يكن لها جدول محدد، وكانت تجتمع عادة لحل المشاكل والخلافات التي نشبت بين القبائل الحدودية، حول الأرض،

---

(1) - مجلة السلام، الجزء التاسع، السنة الأولى، تطوان، صفر 1353 هـ، يونيو 1934 م.

والماء، والغابة، وكذلك بخصوص الخلافات التي طرأت بين الضباط والجنود الفرنسـيين والإسـبان، والتي زادت حدتها خلال سـنوات الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية.

وكان أو ما تم الاتفاق عليه ضـرورة إحداث نظام لتصـاريح المرور يسـلمها مراقبو الشؤون الاهلية، وتسـمح للسـكان المنتمين للقبائل والأربا ع والمداشـر الحدودية، بالعبور من منطقة لأخرى لأغراض التسـوق أو الزيارات العائلية دون الحاجة إلى تأشـيرة أو جواز سـفر، كما تم الاتفاق على لائحة هذه القبائل والمداشر وهي كالتالي:

جدول قبائل ومداشر المنطقة الفرنسية المشمولة بنظام تصريح المرور (1)

القبائل والارباع والدواوير	مكاتب المراقبة	الدوائر
دشرة لالة ميمونة	مراقبة سفيان	الغرب
مشرع الحادر أو الهادر		
سيدي محمد بن لحمر		
أيت كسوب		
ولاد النفخة		
حوسينات		
بيران	مراقبة بني مالك الغربيين	
سوق الاربعاء		
ولاد سيدي قاسم		
فيض العاطش		
جبل دال		
سيدي قاسم بن جميل	مراقبة بني مالك الشرقيين	
سيدي عمر الحاضي		
تريات		

(1) - A.G.A. Caja 81/1735. " Inspección General de Intervención y Tropas Jalifianas, Proyecto de Reglas". Op. cit.

		سيدي عبد القادر
		سيدي علال
وجدة	مراقبة بني يزناسن	تغدجيرت
		بني درار
		تريفة
		بني منقوش
		بني عتيق
		بني ورميش
	مراقبة العيون سيد ملوك	بني بوزكو
		ولاد سيدي الشيخ
		بني وكيل
		سدجة
		الحديين
		بني محو
	مراقبة توريرت	أحلاف
		الكرارمة
		أهل واد زا
		سدجة

فناسة	مراقبة تازة	تازة
بني ونجل		
ولاد بو سلامة		
صنهاجة غدو		
مرنيسة		
امطالسة الفرنسية		
جزناية		
مزيات		
بني بويحيي		
بني ملول	مراقبة بني زروال	فاس
ولاد قاسم		
بني إبراهيم		
بني مكا		
بوعنان		
متيوة الجبل		
متيوة لوطا		
مزيات		
بني وليد		

صنهاجة مصباح		
رغيوة		
الخلوط	مراقبة وزان	وزان
أهل سريف		
صرصار		
مصمودة		
رهونة		
بوقرة		
بني مرشود		
بني قيس		
غزاوة الفرنسية		
بني مسارة		
وزان		

-القبائل والأرباع الحدودية التابعة للمنطقة الإسبانية المشمولة بنظام تصاريح المرور [1]

الأرباع أو الدواوير	القبيلة	الناحية
كل القبيلة	بني يحمد السراق	غمارة
كل القبيلة	غزاوة الإسبانية	
كل القبيلة	الأخماس	
بني امباط	بني خالد	
بني خيار		
جامع الواديين		
بني عبد العزيز		
العوامرة	الخلوط	اللوكوس
القصر الكبير		
السلاويين	أهل اسريف	
كل القبيلة	بني يسف	
كل القبيلة	بني سكار	
كل القبيلة	ولاد ستوت	الكرت
ولاد أفسو	بني بويحيي	

[1]-Ibid.

ولاد علي		
ولاد سمية		
ولاد بوبكر	مطالسة	
عين زورة		
إغربيين	بني توزين	
بني تعبان		
أيت تسف		
تيمزغا	بني ورياغل	الريف
ولاد عبو	بني عمارت	
ولاد شعيب		
بني تميم	كتامة	
السواحل		
تمسوت		
كل القبيلة	بني بشير	
كل القبيلة	بني أحمد	
كل القبيلة	تغزوت	
كل القبيلة	بني بوشبت	

ومن خلال تتبع الوثائق الإسبانية الصادرة عن مندوبية الشؤون الأهلية، فأن نظام التصاريح لم تطرأ عليه تغييرات مؤثرة حيث أن لائحة هذه القبائل لم تخضع لأي تعديلات إلا أن استعاد المغرب استقلاله وأعيد توحيد البلاد، رغم أن التقسيم الإداري نفسه قد خضع لتعديلات في المنطقة الفرنسية. كما أن تصاريح المرور التي كانت تسلم للسكان ليتمكنوا من التنقل إلى المنطقة المجاورة خضعت لمجموعة من التعديلات، حيث مرت بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة من 1927 إلى سنة 1935، وقد تميزت هذه المرحلة باعتماد أوراق بيضاء يسلمها مراقبو الشؤون الأهلية مجانا للسكان الحدود الراغبين في عبور للمنطقة المجاورة لسبب معين كتسويق منتجاتهم في الأسواق القريبة، أو التزود بالمؤن، أو حضور مناسبة عائلية.. وقد كانت تلك الوثائق تتضمن معلومات عن حامل الوثيقة، والمنطقة التي يريد التوجه إليها والغاية من ذلك.[1]

- المرحلة الثانية:

سنة 1935 تم تعديل تصريح المرور، حيث استبدلت السلطات الإسبانية الورقة البيضاء بورقتين الأولى حمراء سلمت لمن كان يريد القيام بزيارة عائلية، وهي لا تسمح لحاملها بأن يأخذ معه أية سلع أو ماشية أو دواب، وورقة صفراء لمن يريد أن يذهب إلى السوق بهدف تسويق بعض

[1] - A.G.A. Caja 81/1735. Oficina central de tropas jalifianas, Sección Primera, información de 1 diciembre 1935, n° 667.

المواد المســموح ببيعها، مع كتابة كمية ونوعية الســلع في التصــريح، وكان المراقب يسـلم كلتا الوثيقتين، بمقابل مادي (1/10بسـيطة إسـبانية)، وبذلك انتهى الطابع المجاني الذي ميز الحصـول على هذه وثائق المرور في المرحلة الأولى.

أما السـلطات الفرنسـية استعملت ثلاثة أنواع من التصـاريح، بيضـاء خاصـة باللذين يقصـدون المنطقة الإسـبانية لسـبب إداري أو عائلي، وخضـراء خاصة باللذين يقصدون الأسواق القريبة جدا من الحدود، وثالثة باللون الأزرق الفاتح للذين يقصدون الأسواق البعيدة نسبيا عن الحدود. [1] [2]

وخلال السـنوات الأخيرة من عقد الأربعينات (1949 على الأرجح)، قامت السـلطات الفرنسـية باستبدال تلك الأوراق التي يبدو أنها كانت سـهلة التزوير، بتصريح مرور مطبوع على صفيحة معدنية. [3]

---

(1)- A.G.A. Caja 81/1735. Modelos de pase en colores rojo y amarillo para los marroquíes de nuestra zona que van a la francesa.

(2)- A.D.F.N. 1MA/200/505. Service des douanes et régies, règlementation relative à la surveillance du territoire limitrophe de la zone espagnole instituée par le Dahir et arrêté Viziriél du 15 février 1940.

(3) - A.G.A. Caja 81/1912, D.A.I. Despacho de 2 agosto 1949.

أعداد مواطني المنطقة الإسبانية الذين تنقلوا سنة 1935 بين المنطقتين بواسطة تصاريح المرور[1]

النواحي	الأوراق الحمراء	الأوراق الصفراء
جبالة	0	0
الغربية	317	258
الريف	2032	7068
غمارة	1298	1840
الشرقية	1290	208
المجموع	4935	9374

يوضح الجدول السابق، أعداد من تنقلوا بين المنطقتين من سكان المناطق الحدودية سنة 1935، عندما كانت علاقات طبيعية نوعا ما بين فرنسا وإسبانيا وبين منطقتي الحماية، أما بعد سنة 1939 فقد كان على قسم كبير من هؤلاء العبور سرا بين المنطقتين بسبب العراقيل التي فرضها مراقبو الشؤون الأهلية في المنطقة الفرنسية بالتزامن مع إغلاق الحدود جزئيا، ومنع تصدير العديد من السلع منذ شهر غشت من نفس السنة.

- المرحلة الثالثة:

(1)- A.G.A. Caja 81/1735. D.A.I. Sección política y intervención, Negociado Primero, circular que continúan en vigor normas de circulación del año 1928 sobre pases de color en las intervenciones fronterizas, 16 septiembre 1935.

خلال السنوات الأخيرة من عمر الحماية، تم اعتماد وثائق جديدة هي عبارة عن كتيب يتم اقتناؤه من مكاتب شؤون الأهالي ويضم هذا الكتيب 25 تذكرة، يتم استعمالها ذهابا وإيابا وقد كان ثمن هذه الكتيبات 2 بسيطات إسبانية أما في المنطقة الفرنسية فقد كانت هناك أوراق منفصلة تباع كل واحدة منها ب 20 سنتيما. وقد طبق عمم هذا النظام في مناطق حدودية أخرى كحدود طنجة الدولية وسيدي إفني.[1]

ب – تنظيم مرور السلع:

كانت التجارة البينية بين المنطقتين، تخضع للتشريعات الجمركية التي أشرنا إليها سابقا وكانت معظم السلع تنقل تمر عبر المكتب المختلط (الخضاضرة) أو عبر الموانئ المفتوحة للتجارة الخارجية لكن مراقبي الشؤون الأهلية اتفقوا على نظام مواز خاص بسكان المناطق الحدودية الذين كان بإمكانهم ان يقصدوا الأسواق القريبة من الحدود والتي تمكنهم اقتناء حاجياتهم كما حددوا قائمة بالسلع التي يمنع اقتناؤها ونقلها عبر الحدود وتحديد قائمة بالقبائل والأرباع والمداشر التي يمكن للمنتمين إليها المتاجرة في الأسواق الحدودية ومما جاء فيه:

" – يخضع عبور الأهالي من منطقة لأخرى لظهير الجوازات الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2 غشت 1927، باستثناء القبائل التي تم الاتفاق على أنها قبائل حدودية.

[1]- A.G.A. Caja 81/1735. Sección política, Negociado Tercero, expediente: /230, nota para despacho con S.E. el Delegado, 27 de octubre de 1953.

– يمنع على العسـكريين والمجندين من الأهالي العبور إلى المنطقة المجاورة إلا بإذن خاص.

– يشرف ضباط الشؤون الأهلية على عملية عبور الحدود من خلال وضع مراكز حدودية، وتحديد الأسواق التي يمكن لسكان القبائل الحدودية أن يتوجهوا إليها، وتلك الممنوع عليهم أن يقصدوها.

– التشـديد على ضـرورة احترام القواعد المتفق عليها، وأي مخالفة ستعرض صاحبها للمتابعة والعقاب.

– ضــرورة تعاون القبائل الحدودية في تطبيق القواعد المتفق عليها والأحكام القضائية التي ستصدر في حق المخالفين".[1]

كما حدد مراقبو الشـؤون الأهلية السـلع التي لا يمسـح بشـرائها من طرف سـكان المنطقة المجاورة ونقلها عبر الحدود، والكميات التي يجب عدم تجاوزها بالنسبة لسلع أخرى، وهذه السلع هي بالاستناد على ما ورد في مذكرة أصدرتها نيابة الشؤون الاهلية بالمنطقة الإسبانية:

"يمنع شـراء جميع هذه الحيوانات: الخيول، البغال، الحمير، الثيران، الخراف، الماعز، الطيور، الطرائد..

- كمية الحبوب المغربية التي يسمح بشرائها هي مد واحد لكل أسرة في كل سوق، وكمية الزيت هي خمسة لترات لكل أسرة، في كل سوق.

- يمنع شـراء البيض، الأجبان، الزبدة، الحبوب المستوردة من فرنسا

[1] - A.G.A. Caja 81/1735. "Inspección General de Intervención y Tropas jalifianas, Proyecto de Reglas", Op.cit.

والجزائر وتونس، أدوات الفروسية، والأدوات الحديدية.

- يمنع إخراج الخشــب الخام، أما خشــب النجارة فيمكن يمكن إخراج شحنة واحدة لكل أسرة في كل عند كل سوق.

- يمنع شراء المواد المقننة كالحبوب والزيوت من خارج السوق.

- يســمح بشــراء المواد التالية بحرية: البطاطس، الزبيب، الســكر، التوابل، الكيف، الســجائر، الصــابون، المنســوجات، المواد المصــنعة مع استثناء المواد المشار إليها سابقا".[1]

يبدو للوهلة الأولى، أن هذه القوانين والتنظيمات وضــعت لتســهيل عبور الســكان بين المنطقتين، وتشــجيع التجارة البينية، لكنها في الواقع، وضــعت لتســتطيع ســلطات الحماية في المنطقتين التحكم في التجارة الحدودية، عبر تحديد نوعية الســلع وكميتها، وكذلك من يمكنه أن يمارس هذا النشاط الاقتصادي، وهذا ما تذهب إليه الباحثة الإسبانية ماريا روسا دي مادارياغا، حيث ترى أن التجارة

تم التضــييق عليها في المنطقة الإســبانية، وكذلك على التجارة مع المنطقة الفرنسـية، وتورد في هذا السياق ما نصـه: " حرية التجارة التي أعلن عنها المندوب الســامي في إحدى خطاباته، لم تطبق قط، حيث إن جميع المنتجات التي تم تداولها بين الريف والمدن ســواء كانت دجاج أو حملان أو ماعز أو أبقار أو حطب أو فحم أو زيت أو شـاي.. . إلخ. (باسـتثناء البيض

[1] - A.G.A. Caja 81/1735, D.A.I. Negociado primero, expediente n° 2021, circular que continúan en vigor normas de circulación del año 1928 sobre pases de color en las intervenciones

حتى مائة وحدة وخضـــروات حتى 160 كجم) كـانـت لا تزال خـاضـــعة لـــــ"الدليل" أو التصـريح الصـادر لهذا الغرض، من قبل إدارة المالية، والذي كانت تؤخذ فيه بعين لاعتبار الخلفيات السـياسـية لطالبيه واعتبارات الإدارة الإسبانية".[1]

خلاصة القول، أن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتجارة، وبتنقل السـكان بين المنطقتين، أحدثت نظاما مزدوجا أحدهما خاص بالسـكان الحدوديين والثاني خاص بباقي السـكان، وبغض النظر عن المشـاكل والإكراهات التي طرحها تطبيق هذا النظام في أرض الواقع، وتأثيره على حركية السـكان والبضـائع، فإن التطورات السـياسـية التي مرت بها كل من فرنسـا وإسبانيا، أثرت عليه بشكل سلبي.

---

(1) - De Madariaga, M. R. (2018). El Lucrativo "Negocio" del protectorado español, Hispania Nova Revista de Historia Contemporánea, Número 16, p. 616.

المبحث الخامس: مراقبة الحدود:

1 - وحدات مراقبة الحدود في المنطقة الفرنسية:

أ – المخازنية الشريفية:

كلفت وحدات المخازنية الشريفية بمراقبة الحدود، ومكافحة التهريب في المنطقة الفرنسية، وقد أعطيت لهذه القوات، التي كان يقودها ضباط فرنسيون صلاحيات واسعة، تتعلق باعتقال المهربين واستهدافهم بالرصاص، ومصادرة السلع المهربة، كما كانت تنسق تدخلاتها مع الوحدات الأخرى، الكوم والدرك، والجمارك، وقد تفاوت حجم التدخلات من مطاردة واعتقال مهربي الحبوب والمواد التموينية المقننة خلال سنوات الأربعينات، إلى الدخول في مطاردات ومعارك خطيرة استعملت فيها الأسلحة النارية ضد مهربي الكيف والأسلحة خلال عقد الخمسينات.[1]

ونظرا لأن هذه القوات كانت تعمل تحت بالتنسيق مع ضباط الشؤون الأهلية، فقد كانت بعض وحداتها تتساهل مع المهربين وتغض الطرف عن أنشطتهم، خاصة أن بعض القياد كانوا يستفيدون من نشاط التهريب، وبعضهم الآخر كان يقف ضد عملية مكافحة التهريب، ويعتبر أنها مهمة خاصة برجال الجمارك وبالتالي على المخازنية أن يلتزموا الحياد.[2]

ب –وحدات الكوم:

(1) - De véritables combats autour un chargement de kif, Op.cit.

(2) - A.G.A. Caja 1820. Intervención del Kert, Negociado Política n° 7015, asunto: entrevista entre los interventores de Zaio y Bercan, 9 septiembre 1948.

يعبر مصطلح الكوم عن مجموعة من الوحدات العسكرية التي أنشأها الجيش الفرنسي في المغرب سنة 1908، لتقوم بمهام الدعم والإسناد، قبل أن يتم تحويلها إلى وحدات نظامية، وهي تتشـــكل من مجندين مغاربة يقودهم ضـــباط فرنســـيون، وقد شـــاركت هذه الوحدات في عمليات التهدئة، كما شاركت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي حرب الفيتنام.

نشـــرت قوات الكوم في بعض القطاعات، تفعيلا لقرار المقيم العان نوكيس المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 29 شتنبر 1939، والذي نص على وضع جميع منطقة الحماية الفرنسية تحت الإدارة العسكرية. [1]

من بين المهام التي أســـندت إلى وحدات الكوم، بعد هذا التاريخ مهمة مراقبة الحدود الفاصــلة بين المنطقتين الفرنســية والإســباني، ومكافحة التهريب، وقد تمركزت هذه القوات في المنطقة الغربية ذات التضـــاريس المنبسطة، كما انتشرت بعض الوحدات في الريف الأوسط. [2]

تميزت هذه القوات بعنفها المفرط ضـــد المهربين والســـكان، الذين كانوا يقتربون من الحدود أو يحاولون عبورها، فقد كان أفرادها لا يترددون في إطلاق النار على المهربين، مما كان أوقع الكثير من الضـــحايا بين قتيل وجريح، كما كانت هذه القوات لا تتردد في ملاحقة المهربين الذين يتنقلون على الاقدام، أو الذين يســـتعينون بالدواب، إلى درجة أنهم كانوا يتوغلون في المنطقة الإسبانية عدة كيلومترات، وفي بعض المرات تحولت تلك التوغلات

---

[1] - الجريدة الرسمية للمنطقة الفرنسية، العدد 1405، الصادر بتاريخ 29 شتنبر 1939.

[2] - A.G.A. Caja 81/1910, D.A.I, Sección 2, Negociado 2, Expediente: n° A, Asunto: Represión del contrabando, 1944.

إلى مواجهات مسلحة مع وحدات المخازنية المسلحة.[1]

ج - المدنيون المسلحون:

خلال فترة الأربعينات، لجأت القياد ومراقبو الشؤون الأهلية في المنطقة الفرنسية إلى توظيف السكان المحليين في مراقبة الحدود، وفي التصدي للمهربين، وذلك عبر تسليحهم وتقسيمهم إلى فرق، وتوزيعهم على مناطق محددة، وذلك مقابل الحصول على مكاسب مادية، وامتيازات، غير أن التطورات التي حدثت بعد سنة 1945، أي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع تدفق المواد التموينية من الخارج، بالإضافة طبعا إلى التحولات التي مست نشاط التهريب، مع ظهور جيل جديد من المهربين الذين كانوا ينقلون المخدرات والأسلحة، دفعتهم إلى التخلي عن هؤلاء الذين تسميهم الوثائق الإسبانية Guardia paisana.[2]

2 - وحدات مراقبة الحدود في المنطقة الإسبانية:

أ - المخازنية المسلحة:

كانت وحدات المخازنية المسلحة Mejazinia Armada، تنتشر على طول الحدود، وكان من مهامها، بالإضافة إلى مراقبة الحدود، مكافحة التهريب بالتنسيق طبعا مع الوحدات العسكرية، والشبه العسكرية الأخرى، كالريغولاريس، والدرك، والجمارك.. كما كان أفرادها ينسقون مع القياد

[1]- A.G.A. Caja 81/1910. D.A.I. Sección 2, Negociado 2, expediente: represión del contrabando.

[2] - A.G.A, 81/1910 1944. Boletin de información territorial del Kert, 10 de diciembre 1943.

ومراقبي الشؤون الأهلية، بحيث كانوا يسجلون كمية ونوعية السلع المصادرة، ويسلمون المهربين المعتقلين للمراقب.

وقد أبانت هذه الوحدة على فعالية كبيرة في التصـدي لنشـاط المهربين، حيث كان أفرادها يتميزون بالجدية في مكافحة التهريب، رغم أن بعضـهم كانوا متواطئين مع المهربين، الذين تربطهم بهم صـلة الدم أو المصـاهرة، لذلك كان جنود هذه الوحدة المنتمون إلى المداشـر الحدودية ينقلون إلى المناطق الداخلية.[1]

ومما ميز هذه الوحدات امتناعها عن استهداف المهربين بالرصاص، بخلاف ما كان يحدث في المنطقة الفرنسـية، وإن كان بعض أفرادها قد تورطوا في بعض الحوادث المميتة، وكما ذكرنا سـابقا، فقد دخل أفراد المخازنية المسلحة في مناوشات، استعمل فيها الرصاص الحي، في مواجهة الوحدات التابعة للمنطقة الفرنسية كالكوم والمخازنية الشريفية.[2]

ب - الريكولاريس:

هي وحدات من المشاة كانت تابعة للجيش الإسباني تأسست في 30 يونيو 1911، وكانت تضـم في صـفوفها مجندين مغاربة، يقودهم ضـباط إسـبان، وكان الهدف من إنشـائها القيام مهمة مزدوجة عسـكرية قتالية، وبوليسـية أمنية، أي تأمين الأمن والنظام، والتدخل إلى جانب الجيش الإسـباني للقيام بعمليات داخل القبائل، وكانت تعرف رسـميا باسـم،

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1910. D.A.I. Intervención del Lukus, boletín n° 22, Hoja 3, 3 mayo 1949.

(2) - A.G.A. Caja 81/1910. D.A.I. Intervención del Lukus, boletín n° 118, 20 septiembre 1947.

مجموعات قوات الريكولاريس الأهلية.[1]

ويبدو من خلال الوثائق أنها وحداتها المكلفة بمراقبة الحدود كانت منتشرة خلال الفترة ما بين 1939 و1945، في مناطق الريف الأوسط، والريف الشرقي، وتتمركز في مواقع مختلفة كما كانت تراقب الطرق والممرات العابرة للحدود.[2]

ومما تميزت به هذه الوحدات غض الطرف عن المهربين، حيث لم نعثر على أي وثيقة تفيد بأن أفراد هذه الفرقة العسكرية اعتقلوا، أو استهدفوا مهربا، أو أصابوه بالرصاص، بل على العكس تشير الوثائق إلى أن أفرادها كانوا يحصلون من المهربين على حصة من السلع المهربة، لقاء التغاضي عن أنشطة المهربين، كما أنهم استغلوا مواقعهم في حماية أقاربهم الذين كانوا يمارسون التهريب.[3]

ومن الممارسات التي شاعت في صفوف مجندي فرقة الريغولاريس ظاهرة بيع الأسلحة، كالمسدسات والبنادق، أو تفويتها لأقاربهم، وتورط كبار الضباط الإسبان المنتمين لهذه الفرقة في بيع كميات مهمة من السلاح خلال سنوات الخمسينات التي شهدت توتر العلاقات بين إسبانيا وفرنسا، ويرى المقاوم محمد الشتوكي أن معظم الاسلحة التي كانت تهرب من المنطقة الإسبانية صوب المنطقة الفرنسية، والتي وصلت إلى يد الفدائيين

---

[1] - مصطفى المرون، **فرق الجيش المغربي في الحرب الأهلية الإسبانية**، دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى 2021، ص 73.

[2] - A.G.A. Caja 81/1910. D.A.I. Sección 2°, Negociado 2°, expediente: A, asunto: represión del contrabando, zona francesa.

[3] - A.G.A. Caja 81/1912. Territorial del Lukus, boletín n° 131, 24 julio 1944.

مصدرها المجندون المغاربة في صفوف الريغولاريس.[1] [2]

ج – المحلات الخليفية:

تشــكلت المحلات الخليفية ســـنة 1913، وكانت تأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد بعد وحدات الريكولاريس، ونظريا كانت تعتبر قوات مغربية تشـكل ما يمكن اعتباره" جيشـا خليفيا"، أي أنها من الناحية النظرية مستقلة عن الجيش الإسباني.[3]

وفي الواقع، فإن هذه الوحدات كانت مندمجة تماما في القوات الإسبانية، ويقودها ضباط إسبان، كما كان من الصعب التمييز بين مجندي المحلات الخليفية، ومجندي الريغولاريس، لكن وحســـب الوثائق التي بين أيدينا، فهذه القوات كانت منتشـــرة خلال ســـنوات الأربعينات في الحدود الغربية التي كانت تعرف نشاطا كثيفا للمهربين.[4] أما من حيث سلوكها تجاه المهربين ومن كـانوا يعبرون الحـدود فقـد تميز بنوع من الصـــرامـة، حيـث اســتهدف أفرادها المهربين بالرصـاص فبعد الطلقات التحذيرية، يصــيبونهم ويقتلونهم، كما كانوا يعتقلون ويصادرون السلع المهربة، ونرجح أن انتشارهم في المنطقة كان مؤقتا ومرتبطا بظروف الحرب العالمية الثانية.[5]

د - رجال الشرطة الدراجين:

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1762. D.A.I. Sección política, Negociado 1°, expediente: 15624, asunto: Ocupación de una Pistola a Allal Bohut Mohand

(2) - شهادة شفوية أمدنا بها المقاوم محمد بن عبد القادر الشتوكي بطنجة بتاريخ 16 يوليوز 2016.

(3) - مصطفى المرون، **فرق الجيش المغربي**، مذكور سابقا، 77.

(4) - A.G.A Caja 81/1912. Territorial del Lukus, nota infamativa n° 922, 23 marzo 1950.

(5) - A.G.A. Caja 81/1910. Inspección de fuerzas jalifianas, nota informativa, 29 octobre 1945.

قام رجال الشـــرطة بمهـام مراقبة الجوازات والتأشـــيرات في المعبر الحدودي، الذي اصطلح على تسـميته بالمكتب المشـترك، وبالإضـافة إلى ذلك تم تكليف وحدة من رجال الشـــرطة الدراجين للقيام بدورات ليلية، بهدف مراقبة الحدود، وقد تركز عمل هذه الوحدة في الطريق الرابطة بين القصـر الكبير ومعبر الخضـاضـرة، والطرق التي تربط القصـر الكبير بالعرائش والطريق التي تربط العرائش بأصـــيلا. [1] يبدو من خلال الجدول الموالي، أن هؤلاء شـكلوا وحدة صـغيرة انتشـرت على نطاق ضـيق، بالمقارنة مع أعداد الوحدات السـابقة، التي كانت تتكون من عدد كبير من الأفراد المنتشـرين على مسافات مترامية الأطراف.

(1)- A.D.F.N.16MA/900/58. Région de Rabat, territoire d'Ouazzane, rapport politique, n° 17 Br.8 septembre 1949.

تعداد القوات المكلفة بمراقبة الحدود ومكافحة التهريب في قطاع القصر الكبير [1]

العدد	الرتب بالعربية	الرتب
1	رئيس	JEFE
13	رجال شرطة خاصين	AGENTES ESPECIALES
5	رجال شرطة مساعدين	AGENTES AUXLIARES
1	ملازم	TENIENTE
2	رقباء	SARGENTOS
2	عرفاء	CABOS
15	حراس	GUARDIAS

هـ - الفلانخي:

تأسس حزب الكتائب الإسبانية سنة 1933، على يد مجموعة من السياسيين والعسكريين الإسبان، ذوي الايديولوجية الفاشية، من بينهم خوسيه أنطونيو بريمو دي ريبيرا، وفي السنة الموالية اندمج مع حزب فاشي آخر (المجالس الهجومية الوطنية النقابية)، وقد لعب الحزب الجديد أدوارا مهمة خلال الحرب الأهلية الإسبانية، حيث ناصر بقوة العسكريين الإنقلابيين بقيادة فرانكو، كما كانت له أدوار مهمة خلال المرحلة

(1) - Cortacero Henares.H. (1953). Alcazarquivir 1950, Op.cit. p 77.

الديكتاتورية.[1]

وخلال سنوات الحرب الأهلية والسنوات القليلة التي تلتها، كان للفلانخي حضور في المنطقة الإسبانية، حيث كان من مهامهم مراقبة تحركات من تصفهم الوثائق الإسبانية بالروخوس Rojos، ومنعهم من الوصول إلى المنطقة الفرنسية، ومراقبة تيارات تهريب السلاح من إسبانيا ومن منطقة طنجة الدولية صوب المنطقة الإسبانية.[2]

3 - القوات الأمريكية:

أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي إطار عملية الشعلة، قامت القوات الأمريكية بثلاث عمليات إنزال واسعة يوم 8 شتنبر،1943 في كل من القنيطرة (عملية بلاك ستون)، والمحمدية (عملية بروشوود)، وآسفي (عملية غول بوسط)، وبعد مناوشات بحرية وأخرى برية، أحكمت القوات الأمريكية قبضتها على المغرب، كما انتشرت وحدات من مشاة الجيش الأمريكي على طول الحدود مع المنطقة الفرنسية، دون أن يتم سحب وحدات الكوم والمخازنية، غير أن الوحدات الأمريكية تجنبت الاقتراب من الحدود، والاحتكاك مباشرة مع الوحدات الإسبانية.[3]

---

(1) - Gallego, F., & Morente, F. (2005). Fascismo en España (Primera edición). El Viejo Topo. p. 35

(2) - A.G.A. Caja 81/1910. Intervención de Lucus, Boletin n° 229, 23 diciembre 1943.

(3) - A.G.A. Caja 81/1910. D.A.I. Jefatura de olicía y de la seguridad de la zona, información n° 153.

تعاملت القوات الأمريكية خلال فترة انتشارها المؤقت مع عبور السكان للحدود، ومع نشاط التهريب بمزاجية، ففي بعض الأحيان تعاملت بصرامة بالغة، حيث تم إعدام بعض المهربين ممن اتهموا بالتجسس لصالح الإسبان، وفي أحيان أخرى تساهلت مع المهربين معتبرة أن نقل البضائع من منطقة إلى أخرى مسموح به، باستثناء نقل الأسلحة، وفي جميع الأحوال فإن حركة التهريب لم تتوقف يوما.[1]

وفي نفس السياق، يمكن القول أن الوجود الأمريكي في المغرب بمختلق مظاهره، من انتشار القوات الأمريكية، إلى إنشاء القواعد العسكرية، ووصول المساعدات الأمريكية كان له تأثير هائل على المجتمع المغربي بما في ذلك الساكنة الحدودية التي كانت تمتهن التهريب.[2]

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1910. Intervención del Rif, Negociado 2, n°2, 10 de octubre 1947.

(2) - A.D.F.N. 1MA/200/502. Direction des services de la sécurité publique, note relative à la découverte des armes à Khouribga, n° C30.I33, 20 octobre 1955.

المبحث السادس: البنية التحتية، والإمكانات اللوجستية المساعدة على مراقبة الحدود:

1– التحصينات ونقاط المراقبة الحدودية

أ – أنواع التحصينات ونقاط المراقبة الحدودية وتوزيعها المجالي:

أقيمت على الحدود بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية خلال حرب الريف، العديد من التحصينات العسكرية، والتي صار الكثير منها مهجورا بعد نهاية الحرب، لكن التحصينات القريبة من تلك الحدود تسلمتها القوات المكلفة بمراقبة الحدود، وبالتالي أصبحت تلك البنيات تستغل في مراقبة الحدود وفي مكافحة نشاط التهريب، ومن أنواعها نذكر:

- الثكنات: وهي مراكز التركيز الاستراتيجي للوحدات العسكرية، كانت بعضها خاصة بالوحدات الفرنسية والإسبانية، وبعضها الأخر خاصا بالوحدات المغربية كالقوم والمخازنية والريغولاريس..
- الحصون: توجد بأعداد وفيرة، بتصاميم مستوحاة من العمارة الوسيطية، بني معظمها خلال العشرينات والثلاثينات.
- المخندقات: مجموعة من البنى الخرسانية الحصينة، أنجزت من طرف القوات الإسبانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية لمواجهة أي تقدم من طرف القوات الأمريكية.[1]
- الجدران الحجرية: هي جدران حجرية كانت على شكل ركام، أقيمت في

[1] - Bravo Nieto. A. & Otros. (2009). Patrimonio militar en el Rif. Instituto de cultura mediterránea. p 8.

بعض المناطق الحدودية، لتكون حدا فاصلا ظاهرا للعيان، يفصل بين القبائل التابعة للمنطقة الفرنسية، وتلك التابعة للمنطقة الإسبانية، واستغلت في نفس الوقت من طرف المخازنية لمراقبة تحركات من يحاولون عبور الحدود.[1]

ب – مراكز المراقبة الحدودية الاسبانية:

من خلال اطلاعنا على مجموعة من الخرائط العسكرية الأمريكية، سجلنا بعض الملاحظات، على توزيع مراكز المراقبة الحدودية الإسبانية ومنها:

الملاحظة الأولى: التوزيع غير المتكافئ، حيث تتركز تلك المراكز في المناطق الشرقية والوسطى، وتكاد تنعدم في المناطق الغربية بعبارة أخرى، أنها تتركز على الضفة الغربية لواد ملوية وبالحدود الجنوبية للقبائل التالية: بني بويحيي، مطالسة، بني توزين، صنهاجة السراير، بني خالد، بني يحمد.[2]

الملاحظة الثانية: هي قلة المراكز الإسبانية مقارنة بعدد المراكز الفرنسية، وتبعثرها وعدم انتظامها حيث تبعد بعضها عن الأخرى بمسافة قصيرة قد لا تتجاوز 1.5 كيلومتر كما هو الحال بالنسبة للحدود الفاصلة بين قبائل صنهاجة السراير، وقبيلة بني زروال، في حين تبتعد عن بعضها بما يزيد عن ثلاثين كيلومترا كما هو الحال بضفة واد ملوية.. [3]

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1796. Correspondencia del Capitán Fournier jefe de La oficina del círculo del Alto Mesun al Comandante de Cevallos interventor comarcal de Metalza, n° 329 H.M/C.26 noviembre 1943.

(2) - The Army Map Service, Corps Of Engineers, U.S Army, Washington D.C, 1953, Series P502, Ni 30-5 خريطة فاس الطبوغرافية

(3) - The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S Army, Washington D.C, 1953, Series P502,

الملاحظة الثالثة: تمركز عناصـــر المخازنية المســـلحة في معظم المراكز المخصــصــة لمراقبة الحدود القريبة من الطرق والمســالك القروية التي كان يستعملها السكان للتنقل نحو الأسواق والمداشر.[1]

من خلال ما ســبق، يمكننا أن نســتنتج أن معظم مراكز المراقبة الإســبانية أقيمت في المناطق التي احتدم فيها القتال خلال حرب الريف، وذلك لمراقبة وإخضــاع القبائل الثائرة، وقطع التواصــل بين قبائل المنطقتين، لكنها فقدت أهميتها بعد نهاية الحرب، فتم الاحتفاظ بالمراكز التي ســلمت من التدمير، وأقيمت بعض المراكز الخاصــــة بالمخازنية، وكل هذا يوحي بتراخي الســلطات الإســبانية في مراقبة الحدود، وتســاهلها مع المهربين ومع من كانوا يعبرون الحدود.

ج - مراكز المراقبة الحدودية الفرنسية:

من خلال العودة إلى نفس المصــدر، أي الخرائط الأمريكية يتبين أن مراكز المراقبة الحدودية الفرنســية تختلف عن نظيرتها الإســبانية، ســواءِ من حيث العدد، أو التوزيع، أو الأهداف المنتظرة من إنشائها. وإن كانت تتشابه مع المراكز الإســبانية في تركزها في المناطق الشــرقية والوســطى، وقلتها في المناطق الغربية.

في هذا السياق، يمكن أن نلاحظ أن المراكز الفرنسـية، كانت تتركز بقبيلة بني زروال وعلى الضــفة الشــرقية لواد ملوية، وكذلك في قبيلة غزناية

Ni 30-5خريطة فاس الطبوغرافية

[1] – Ibid.

وقبيلة مرنيسة، ويبدو أن المسافة التي كانت تفصل مركزا عن الآخر تناهز خمسة كيلومترات، بحيث يمكن رؤية الواحد من منها من الأخر، ومما يميز المراكز الفرنسية هو انقسامها إلى قسمين أقيم الأول على مقربة من الحدود، أما القسم الثاني فيوازي القسم الأول، ويبتعد عن الحدود بمسافة تقدر بعشرة كيلومترات.[1] كما كانت هناك نقاط مراقبة أخرى تسير بجوار الطرق الرئيسة، كمحور تازة/تيزي وسلي أو محور تيزي وسلي/طهر السوق.. [2]

ويمكن القول، بأن تلك المراكز وبهذا التنظيم شكلت فيما بينها نظاما متناسقا، لمراقبة حركة السكان على مدار أيام وشهور السنة.

يبدو من خلال ما سبق أن القوات التي كانت تراقب الحدود بالأساس هي وحدات المخازنية، وأن الهدف من مراقبة الحدود كان متناقضا، ففي الوقت الذي كانت السلطات الفرنسية تهدف إلى تطويق التهريب، ومحاصرة المهربين كانت السلطات الإسبانية تهدف إلى مراقبة تحركات القوات الفرنسية لمنعها من التوغل في المنطقة الإسبانية، عبر الحرص على منعهم القوات الفرنسية من تجاوز الحدود المتفق عليها. ولتحقيق أهدافها توفرت تلك الوحدات سواء الفرنسية أو الإسبانية على الوسائل البشرية واللوجستيكية التي تمكنها من مراقبة الحدود.

2- الإمكانيات اللوجستيكية:

---

(1) - Ibid.

(2) - Archivo Cartografico de Estudios Geograficos del Centro Geografico del Ejercito — Coleccion : Pcge — Ubicacion : de — Signatura : Mar-C.8-084 — Codigo de Barras : 9786987 — Notas : B

أ - الاستعانة بالمتعاونين والمخبرين:

- المتعاونون:

هم مهربون محترفون لديهم معرفة وثيقة بالمنطقة الحدودية، وبمسالكها، وسكانها، وبالسلطات المحلية، سواء الاستعمارية أو المخزنية، وقد جندتهم السلطات الاستعمارية في جمع معلومات ومعطيات عامة عن المنطقة المجاورة، مع التركيز طبعا على الجوانب السياسية والاقتصادية، مثل الإجراءات الإدارية المستحدثة، والنشاطات التي يقوم بها القياد ضباط ومراقبو الشؤون الأهلية، بالإضافة إلى جلب الجرائد وتتبع الإشاعات الرائجة.[1]

ولم يكن هؤلاء يحصلون كثيرا على مقابل مادي أو مالي، وكانت تقدم لهم بعض الخدمات الإدارية والتسهيلات، كما كان يتم التغاضي عن عملهم في مجال التهريب، وفي بعض الأحيان كان يتم التدخل لدى سلطات المنطقة المقابلة لإطلاق سراحهم، وجدير بالذكر أن عددا من هؤلاء المتعاونين كانوا في خدمة السلطات الفرنسية والإسبانية في نفس الوقت، أي متعاونون مزدوجون، وجدير بالذكر أن بعض هؤلاء دفعوا حياتهم ثمنا لذلك في فترات الاضطرابات، أي خلال سنوات الحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية والثانية، والسنوات الأخيرة من عمر الحماية الأجنبية على المغرب.[2]

---

(1) - A.D.F.N.15/900/267. Dossier : Contribution du personnel des Douanes dans le maintien de l'ordre.

(2) - A.D.F.N.15/900/267. Dossier : Instructions de la répression de la contrebande.

ونظرا لأن السلطات الاستعمارية، ونعني ضباط الشؤون الأهلية كانت تساورهم الشكوك في المعلومات التي يجمعها هؤلاء المتعاونون، فقد عملوا على تصنيف المتعاونين إلى فئات عديدة، كما هو وارد في الوثائق، ومن هذه الفئات: ضعيف جدا، ضعيف، متوسط، جيد، موثوق منه... وكان يشار إلى هذه التصنيفات بإضافة بعض الرموز والعلامات في التقارير والمراسلات.[1]

كان المتعاونون جزءا أساسيا من منظومة محاربة التهريب، وبدون تعاونهم لم يكن النظام المذكور ليعمل بكفاءة.

بالإضافة إلى ما ذكرنا، كان بعض المتعاونين أشخاصا ثانويين في عمليات التهريب لا يشاركون مباشرة في نقل السلع، في حين كان آخرون مندمجين داخل العصابات نفسها، ويتنقلون عبر مسارات وطرق التهريب، وفي العصابات الكثيرة العدد كان هناك احتمال كبير لوجود متعاون مع الجمارك أو الشرطة، أكثر من العصابات الصغيرة وفي بعض الأحيان، بلغت حالة انعدام الثقة لدرجة أن المهرب لم يكن يثق حتى في ظله.[2]

---

(1) - Ibid.

A.D.F.N.1MA/200/506A. Territoire d'Ouazzane, rapport succinct une affaire de contrebande, n° 857/TE/C.

(2) - A.G.A. Caja 81/1656, D.A.I, Sección Política, expediente personal de Mohamed Si Ahmed, n° 54383.

جدول بالمكافآت المقدمة لمجموعة من المتعاونين نظير مساهمتهم في الإيقاع بعصابة تمارس تهريب السلاح بتاريخ 15 نوفمبر 1954 [1]

مناطق العمل	المتعاون	مبلغ المكافئة
مزفرون	المتعاون 1 X	50.000
	المتعاون 2 X	25.000
	الشيخ العياشي	75.000
بريكشة	سي محمد بن الهاشمي	60.000
	عبد السلام بن عبد السلام	50.000
	عبد الرحمن بن أحمد	50.000
	العياشي بن محمد	50.000
	محمد بن سي محمد	50.000
	المجموع	410.000

- المخبرين:

يختلف المخبرون عن المتعاونين، في الأدوار والمهمات، وجوانب أخرى عديدة، فالمخبر ليس مهربا بالضرورة، فقد يكون موظفا، أو عسكريا، أو حرفيا، أو عاملا... كلفته سلطات الحماية، ممثلة في الأجهزة الأمنية، أو

[1] - A.D.F.N.1MA/200/506A, Territoire d'Ouazzane, Rapport succinct une affaire de contrebande ; n° 857/TE/C.

إدارة الشـــؤون الأهلية، بجمع معلومات محددة عن موضـــوع أو شـــخص أو منظمة معينة، وقد تم توظيف هؤلاء بشـــكل أســـاســـي في مراقبة الأحزاب ومؤسسات الحركة الوطنية، وفي ما يتعلق بالتهريب فقد انصب اهتمام هؤلاء، على جمع المعلومات المتعلقة بتهريب الأســـلحة، وقد ظهر نشـــاط هؤلاء بشكل جلي بعد سنة 1947 مع زيارة السلطان محمد بن يوسف إلى طنجة، وبلغ أوجه مع نفيه السلطان سنة 1953 وانطلاق العمليات المسلحة.[1]

ومن عمليات الاســـتخبار الذي نفذتها شـــرطة المنطقة الفرنســـية، واســـتهدفت اعتقال الوطنيين المسـئولين عن عمليات تهريب السـلاح عملية ماروج Opération MAROUJ، التي نفذها بنجاح كبير مخبر فرنسي من أصل إسباني يدعى مرتينيث.

ويروي محمـد بوراس (الفقيـه الفكيكي)، كيف تم التخطيط في تطوان، لعملية تمكن من توفير من الســـلاح بكميات مهمة من الســـلاح للمقاومين المستقرين في الدار البيضـاء، عبر نقله من المنطقة الإسبانية، وقد كلف بتنفيـذ هـذه العمليـة كـل من أحمـد الطويـل، ومحمـد بوراس، وقـد اعتمدت هذه العملية على استقطاب مارتينيز، والاتفاق معه على شراء شاحنة بمبلغ 1.5 مليون فرنك، على أســـاس أن ينقل بها الخضـــر، ويخفي داخلها الأسلحة لتنقل إلى الدار البيضاء.[2]

---

[1] - A.G.A. Caja 81/1845.D.A.I. Sección política, expediente personal de Mohamed Ben Abselam, n° 78516, 1952.

[2] - محمد بوراس، **مذكرات الفقيه الفكيكي**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2015، ص 74.

وبالفعل تم شراء الشاحنة، وقام مارتينيث برحلة هي الأولى والأخيرة، إذ بعد وصوله إلى الدار البيضاء، تم اعتقال محمد بوراس، وآخرين وخلال جلسات الاستنطاق والتعذيب تبين أن المدعو ألبير مارتينيث مواطن فرنسي، وأنه تمكن من كسب ثقة المقاومين في تطوان وبركان.

مكنت هذه العملية مصالح الأمن في وجدة، وبركان، والدار البيضاء، من مصادرة الشاحنة التي اشتراها مارتينيث بأموال جمعها المقاومون عن طريق تبرعات، قدمها تجار مغاربة متعاطفون مع الحركة الوطنية، وعمال مغاربة يشتغلون في مدينة سان إيتيان الفرنسية، كما مكنتهم من مصادرة 9 مسدسات من مختلف الأنواع، والعيارات بالإضافة إلى 574 رصاصة و20 صاعقا من المستخدمة في صناعة القنابل، بالإضافة إلى 20 قرص سيانيد سام.[1]

وأسفرت هذه العملية أيضا عن انكشاف 38 مقاوما، تم اعتقال 28 منهم في حين لاذ الباقون بالفرار، كما حصلت المصالح الأمنية الفرنسية على معلومات هامة، عن مدى استعداد الخلايا الفدائية وأهدافها، ومستوى تسليحها ومعلومات عن اللاجئين في تطوان والناضور وعلى عدد من المراسلات.[2]

ب - استعمال الخيول:

---

(1) - A.D.F.N.15MA/900/311. Région Oujda, Section judiciaire, affaire M.A.R.O.U.J, n° 161/PM, 18 mars 1955.

(2) - A.D.F.N.15MA/900/311. Rapport Commissaire divisionnaire chef de la Sureté régional de Casablanca, n° 2808, 9 avril 1955.

تعد الخيول وسيلة فعالة تعتمد عليها العديد من الوحدات العسكرية والشبه عسكرية، لذلك كان من الطبيعي أن تلجأ إليها الوحدات المكلفة بمحاربة التهريب ومراقبة الحدود، ومن خلال تتبع الوثائق التي بين أيدينا، تبين أن الخيول استعملت من طرف الوحدات الجمارك، والمخازنية، والكوم، والمحلات الخليفية.[1]

مكن الاعتماد على الخيول، تلك الوحدات من مراقبة قطاعات مهمة من الحدود، ومن الوصول إلى الممرات الوعرة، التي كان يمر عبرها المهربون (الحمالون الراجلون والحمارون)، كما مكنتهم من مطاردتهم لمسافات طويلة. [2]

غير أن المفارقة التي استوقفتنا وهي عدم توظيف الكلاب، من طرف وحدات الجمارك والوحدات الأخرى، بخلاف المهربين الذين كانت ترافقهم في تنقلاتهم، وتحرس المستودعات التي كانت تخزن فيها السلع المهربة أو المعدة للتهريب.[3]

ج - السيارات والشاحنات:

قامت إدارة الجمارك بتوفير بعض الوسائل اللوجستية الضرورية، لتسهيل مهام الوحدات المكلفة بمكافحة التهريب، وعلى رأسها السيارات التي مكنت تلك الوحدات من مراقبة قطاعات واسعة من الحدود التي تتميز بانبساط

---

(1) - A.G.A. Caja 81/1910. Seccion 2. Negociado 2, expediente: A, represión de contrabando. 1944.

(2) - A.D.F.N.16MA/900/58. Gendarmerie national, Brigade d'Ouazzane. Procès-Verbal n° 213, 4 Aout 1949.

(3)- A.D.F.N. 15MA/900/267. Consignes alimentaires, Op.cit.

تضـاريسـها، كمناطق اللوكوس، والغرب والمناطق الممتدة على ضـفاف واد ملوية، ومن ملاحقة المهربين اللذين كانوا يلوذون بالفرار، كما مكنتهم من إقامة السـدود الجمركية في الطرق النائية البعيدة عن المراكز الحضـرية، وإلى جانب تلك السـيارات اسـتعانت وحدات الجمارك بالشـاحنات، التي خصصت لنقل الوقود والمؤن لوحدات الجمارك المتمركزة في مناطق بعيدة.[1]

د - مراقبة الحدود بواسطة الطائرات:

لجأت السـلطات العسـكرية الفرنسـي خلال الأسـابيع الأولى من الحرب العالمية الثانية، إلى القيام بطلعات جوية لمراقبة ما كان يجري على الحدود بين المنطقتين، وقبل تنفيذ الطلعة الجوية كانت تقوم بإخبار السـلطات العسـكرية الإسـبانية بمسـار الطائرات، والمناطق التي سـتتم مراقبتها، وذلك لتفادي اسـتهدافها من طرف الدفاعات الأرضـية المضـادة للطائرات، وعلى العموم فإن هذا الإجراء كان مؤقتا ومحدود التأثير على أنشطة التهريب.[2]

---

(1) - Ibid.

(2) - A.G.A. Caja 81/1762, Sección política, Negociado 1, expediente: n° 15446, órdenes dadas por la Residencia Francesa de Rabat sobre la vigilancia aérea.

المبحث الختامي:

1 – نهاية الحدود بين المنطقتين:

شكلت سنة 1956 نقطة تحول في تاريخ المغرب الحديث، ففي هذه السنة استعاد المغرب استقلاله وبدأ مسار إعادة توحيد البلاد، وهو مسار تم بشكل تدريجي، واستغرق عدة سنوات، ويمكن من خلال الاطلاع على أعداد الجريدة الرسمية الصادرة خلال السنوات الأخيرة من عقد الخمسينات تتبع مراحل هذه العملية، والتي تجلت بشكل أساسي في إلغاء عدد من مؤسسات المرحلة الاستعمارية وفي توحيد النظم والتشريعات ومن بينها طبعا التشريعات الجمركية.

فبتاريخ 23 دجنبر 1955، صدر في الجريدة الرسمية ظهيران شريفان مهمان يتعلق الأول بتأسيس أول حكومة في تاريخ المغرب المستقل، ويتعلق الثاني بتقسيم المغرب المستقل آنذاك إلى ثلاثة عشر إقليما ومدينتان هما الرباط والدار البيضاء، مع تعيين عامل على كل إقليم وبذلك انتهى ضمنيا، دور الشؤون الأهلية في المنطقة الفرنسية، وهى الإدارة التي أشرفت (كما ذكرنا ذلك سابقا) على منح تصاريح المرور، وعلى مراقبة التجارة الحدودية في المناطق القروية، وأيضا على مكافحة التهريب من خلال الإشراف والتنسيق مع القياد ووحدات المخازنية الشريفية. [1]

وبتاريخ 4 يناير 1957 صدرت في الجريدة الرسمية ثلاثة ظهائر شريفة، كانت لها علاقة مباشرة بإعادة توحيد البلاد ويتعلق الأمر بظهير ينص

---

[1] - الجريدة الرسمية، عدد 23 دجنبر 1955 .

على إحداث وحدات جديدة ضـــمن القوات المســـلحة الملكية، وظهيران يمهدان لإدماج المخازنية المســـلحة والمحلات الخليفية ضـــمن القوات المســـلحة الملكية، وهاتان الوحدتان كانتا تابعتان للمنطقة الإســـبانية وكانتا تقومان بأدوار مراقبة الحدود ومكافحة التهريب في الجهة الإســـبانية من الحدود. [1]

وفي ســـياق توحيد القوانين والتشـــريعات الجاري بها العمل، صـــدر ظهير شـــريف ضـــمن عدد 28 فبراير 1958، نص على تعميم التشـــريعات الجمركية الجاري بها العمل، لتشـــمل المناطق التي كانت تشـــكل منطقة الحماية الإسبانية، ومنطقة طنجة الدولية. [2]

وإذا كانت هذه القوانين قد صدرت تباعا وبشكل تدريجي، فإن ما جرى من الناحية الميدانية يلفه الغموض، حيث يبدو من خلال بعض الشـــهادات إلى أن وحدات الجمارك قد تخلت عن مراقبة المعابر الحدودية، وأن مكاتب الشؤون الأهلية قد تمت مهاجمتها وإخلائها بشكل قسري من طرف منتسبين لحزب الاستقلال وأفراد من جيش التحرير. [3] [4]

وفي هذا تبرز أهمية مشـروع طريق الوحدة الذي بدأت أشـغال إنجازه ســـنة 1957 ليربط بين الشـــمال والجنوب، وتحديدا بين تاونات وكتامة،

[1] - الجريدة الرسمية، 4 يناير 1957.

[2] - الجريدة الرسمية، 28 فبراير 1958.

[3] - المهدي المومني التجكاني، **دار بريشة أو قصة مختطف**، مراجعة تقديم وتعليق أحمد معنينو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1987، ص 37.

[4] - عبد الله كيكر، **تجاوزات جيش التحرير الجنوبي في ســـوس من خلال الروايات والشـــهادات**، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، سلا، الطبعة الثانية، 2010، ص 29.

بمشاركة آلاف المتطوعين من مختلف أنحاء المغرب. وقد شارك ولي العهد آنذاك مولاي الحسن، في جانب من أشغال بنائها، وهي مشاركة تحمل دلالات رمزية عميقة، إذ مثل المشروع تجسيدا ماديا لوحدة التراب الوطني، وترجمة فعلية لإرادة بناء مغرب جديد موحد، قوامه التضامن والعمل المشترك. ولم يكن الطريق مجرد منشأة طرقية، بل معبرا نحو الوحدة الفعلية بين مناطق كانت مفصولة إداريا، وجغرافيا، وحتى نفسيا بفعل التقسيم الاستعماري.

2 – خلاصات عامة واستنتاجات:

تتضمن الصفحات التالية خلاصات مركزة لأهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها بشأن النتائج والانعكاسات التي ترتبت عن اختلاق وترسيم الحدود الاستعمارية بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني بالمغرب، ابتداء من سنة 1927:

- الحدود بين المنطقتين حالة استعمارية فريدة ليس لها مثيل، فالوثائق الصادرة عن الدولتين الحاميتين والسلطات الاستعمارية في المغرب والنخب المغربية كانت تقر وتؤكد أن المغرب بلد واحد تحت سلطة السلطان المغربي لكن يخضع لثلاثة أنظمة استعمارية.

- الحدود التي كان تفصل بين المنطقتين لم تكن حدودا بالمعنى المعروف والمتداول في القانون الدولي والجغرافية السياسية، لأسباب عديدة بل كانت عبارة عن تخوم غير واضحة المعالم بدقة كما تؤكد الخرائط الأمريكية التي اعتبرتها غير ملزمة وعديمة المصداقية. [1]

[1] - ترد في الخرائط الأمريكية المتعلقة بشمال المغرب والتي يعود تاريخها إلى أربعينات القرن الماضي هذه

- الحدود بين المنطقتين فرضتها فرنسا بقوة السلاح ولم يكن على إسبانيا إلا الرضوخ والاستسلام للأمر الواقع، غير أن المطالبات الإسبانية استمرت إلى نهاية الحماية كما أن مشكل الحدود سمم العلاقات الفرنسية/الإسبانية، وشكل حجر عثرة أمام تطوير العلاقات بين سلطات المنطقتين.

- تقسيم المغرب بين إسبانيا وفرنسا كان برغبة وضغط بريطاني، وقد تمكنت بريطانيا من تجسيد هذا الهدف، عبر التنصيص ضمن الاتفاق الودي لسنة 1904 على ضرورة إعطاء إسبانيا منطقة نفوذ في شمال المغرب،" لأن لها مصالح تاريخية في المنطقة"، ولكن الهدف الحقيقي للتقسيم كان إبعاد فرنسا عن مضيق جبل طارق.

- إقرار الاتفاقيات الدولية والثنائية والتفاهمات الموقعة بين فرنسا وبريطانيا، وبين فرنسا وإسبانيا على وحدة المغرب، رغم خضوعه لنظام الحماية، مما جعل الحدود التي رسمت للفصل بين المنطقة الإسبانية والمنطقة الفرنسية، حدودا شاذة لا نجد لها مثيلا في الحدود الاستعمارية، وقد انعكس هذا الواضع على طريقة تدبيرها، وعلى نظرة وتصور الدول الأخرى لهذه الحدود. [1]

- لم تتحول الحدود إلى واقع حقيقي بالنسبة للساكنة الحدودية، إلا

الجملة:

THE DELINEATION OF INTERNATIONAL BOUNDARIES ON THIS MAP MUST NOT BE CONSIDERED AUTORITATIVE.

[1] - ميمون أزيزا، **الريف زمن الحماية الإسبانية،** مذكور سابقا، ص 278.

بعد حرب الريف، حيث أن القوات الاستعمارية، عجزت عن السيطرة عن مساحات شاسعة بسبب عنف المقاومة وبالتالي ظلت الحدود الاستعمارية حبيسة الخرائط إلى سنة 1927.

- تمكنت فرنسا من تقليص مساحة منطقة النفوذ الإسباني في عدة مناسبات، مما أدى إلى توتير الأجواء بين الدولتين، وإلى اتخاذ السلطات الإسبانية قرارات" عدائية" ضد فرنسا، ومصالحها في المغرب، وإلى اضطراب في التنسيق بين ضباط الشؤون الأهلية، وقادة الوحدات العسكرية والشبه العسكرية المكلفة بمراقبة الحدود، بالإضافة طبعا إلى إصرار إسبانيا على استعادة الأراضي التي فقدتها إلى قرب حصول المغرب على الاستقلال.

- اعتمدت سياسات تدبير الحدود على تصنيف الأشخاص إلى فئات: أجانب، مغاربة، مغاربة حدوديين، وكان لكل فئة نظام خاص بها، وعلى تصنيف البضائع إلى عدة فئات كذلك: ممنوعة، محددة الكمية بشكل صارم، ومسموح باقتنائها ونقلها عبر الحدود، وكانت تطبيق هذه القوانين يتغير بين الحين والآخر، حسب الظروف الداخلية للمنطقتين، وطبيعة العلاقة بين إسبانيا وفرنسا، كما كان يخضع لمزاجية ضباط الشؤون الأهلية.

ورغم أن التشريعات الجمركية أقرت بحرية التجارة بين المنطقتين، إلى أن الواقع يكشف أن هذه التجارة كانت ضحية الخلافات السياسية بين الدولتين، والوضع المضطرب الذي عاشته إسبانيا حيث توقفت التجارة الحدودية عدة مرات، كما أنها كانت ضمن وسيلة لشراء الذمم والولاءات.

- التدابير التي اتخذت لتنظيم مرور السلع والأفراد شابتها بعض النقائص:

- التساهل مع الأوربيين واليهود المغاربة والتشدد مع المواطنين المغاربة المسلمين.
- سهولة التنقل إلى إسبانيا بالنسبة لسكان المنطقة الإسبانية، ونحو الجزائر وفرنسا بالنسبة لسكان المنطقة الفرنسية، مقابل عراقيل وتعقيدات في التنقل بين المنطقتين.

– شكلت الحدود الاستعمارية التي فرضت بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني في المغرب بعد سنة 1927، تحولا بنيويا في النسيج الاجتماعي المحلي، إذ ساهمت في تفكيك منظومة العلاقات القبلية والعائلية التي ظلت تؤطر المجال المغربي لقرون. لأن الحدود المناطقية رسمت دون اعتبار للامتدادات الاجتماعية أو الجغرافية أو الثقافية للسكان، مما أدى إلى ما يمكن وصفه بـ"كارثة اجتماعية" مست بنيان "القبائل الحدودية" في جوهرها. وفي مواجهة هذا الوضع المفروض، لم تخل ردود فعل القبائل من أشكال المقاومة؛ فمارس البعض التحايل على الحدود عبر التنقل السري أو التهريب، فيما اندلعت احتجاجات في حالات انتزاع الأراضي والموارد، وجرى التوسل أحيانا بالحجج الشرعية ووثائق الملكية وقد استمرت الحدود المناطقية، حتى بعد إلغائها بحصول المغرب على استقلاله، في إنتاج المشاكل والتوترات بسبب الترامي على الأراضي.

- مثل حرمان السكان من مواردهم الطبيعية التقليدية أحد أخطر تجليات السياسة الاستعمارية المرتبطة باختلاق الحدود بين منطقتي النفوذ

الفرنسي والإسباني في المغرب، خلال فترة الحماية. فقد أدى هذا الإجراء إلى فصل الإنسان عن مجاله الحيوي، ليس فقط عبر التقطيع الجغرافي للمجال، بل أيضا من خلال قطع العلاقة التاريخية التي ربطت القبائل بالأرض والماء والغابة، وهي العناصر التي شكلت الأساس المادي والمعنوي للعيش في المجتمع القروي المغربي. فبموجب الترسيم الجديد للحدود، أصبحت الموارد الطبيعية الممتدة بين القبائل موزعة قسرا بين إدارتين استعماريتين، دون أدنى اعتبار لحقوق الانتفاع التاريخية أو لأنماط الاستغلال الموسمية أو لحدود التملك العرفي المثبتة في الوثائق العدلية.

- مثلت الحدود المناطقية أداة لإخضاع السكان، إذ تحولت الموارد التي كانت إلى الأمس القريب مشاعة أو مشتركة – إلى موضوع للابتزاز والمراقبة. حيث استخدمت سلطات الحمايتين حق الوصول إلى الماء أو الغابة أو الأرض كوسيلة لمعاقبة القبائل "غير المتعاونة"، أو لفرض توازنات قبلية جديدة تخدم السيطرة الاستعمارية. كما أصبحت تقارير الاستغلال و"الاختراقات" موضوعا دائما للضبط الأمني، ما حول المجال الطبيعي إلى حقل للصراع الإداري والسياسي والأمني.

- لم تكن الحدود المناطقية التي فرضتها سلطات الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب مجرد إجراء إداري لتقسيم النفوذ، بل شكلت تجربة يومية قاسية للاحتكاك بالهيمنة الاستعمارية في أكثر أشكالها مباشرة .لقد تمثل هذا الترسيم المصطنع في تقييد التنقل، وتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية، ومصادرة الموارد، ما ولد لدى السكان إحساسا متناميا بالظلم والتهميش والانفصال القسري عن الأرض والهوية والمجتمع.

- تحولت الحدود المناطقية إلى تجربة عيانية للظلم، فقد أصبح المغربي يحتاج إلى إذن مكتوب من سلطة أجنبية لمجرد زيارة قريب أو التبضع من سوق مجاور في "وطن واحد". وتجاوز الأمر البعد الإداري إلى المساس بالمقدس والعادة، كمنع الولوج إلى الأضرحة أو المراعي أو الغابات، مما أثار غضبا جمعيا تراكم في الذاكرة الشعبية، وتحول إلى وعي مقاوم نشط عبر عن نفسه في الممارسة اليومية وفي الخطاب الجمعي. وسجلت الوثائق وشهادات السكان رفضا واسعا للاعتراف بهذه الحدود، التي عدت غير شرعية، وارتبطت في المخيال الجماعي بالاستعمار لا بالدولة.

- نتج عن تقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا تفاوت كبير في الرسوم الجمركية، لائحة الممنوعات، وآليات المراقبة... مما وفر للمهربين فرصا لا تقدر بثمن لاستغلال هذه الفوارق. فمثلا، كان بإمكانهم إدخال بضائع إلى منطقة ذات رسوم منخفضة، ثم إعادة تهريبها إلى منطقة أخرى بأسعار أعلى لتحقيق أرباح كبيرة، وهو ما أدى إلى تحويل بعض المعابر الحدودية إلى نقاط استراتيجية لتمرير السلع بشكل غير قانوني.

- أدت المحاولات المتكررة لتنظيم حركة التجارة والعبور إلى إصدار سلسلة من المراسيم والقوانين. لكن تلك التشريعات لم تؤد إلى توحيد الإطار القانوني، بل على العكس خلقت بيئة قانونية معقدة ومبهمة، تفتقر إلى الانسجام، وتضمنت العديد من الثغرات التي استغلها المهربون لمصلحتهم. هذا التعقيد جعل من الصعب على الموظفين المكلفين بالمراقبة فهم وتطبيق كل هذه النصوص بفعالية، ما سمح بانتشار ظاهرة التهريب بشكل أوسع.

ورغم تطور جهاز الجمارك، فإن المراقبة الميدانية بقيت تعاني من

نقائص هيكلية. فقد تمركزت في مناطق محدودة، في حين ظلت مساحات شاسعة من الحدود، خاصة الجبلية، دون رقابة فعالة. الأمر الذي سهل للمهربين التحرك بحرية تامة مستفيدين من التضاريس الصعبة ونقص الإمكانات اللوجستيكية والبشرية لدى السلطات الجمركية. فكانوا يمررون بضائعهم من نقاط غير رسمية باستخدام وسائل تقليدية أو عبر شبكات تهريب منظمة.

- إغلاق الحدود في الفترة ما بين 1939 و1937 بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، أحدث اختلالا في حركة التبادل التجاري وارتباكا في توفير الحاجيات الأساسية للسكان. ومع تزايد الطلب الداخلي على السلع وغياب قنوات قانونية للاستيراد، لجأت شرائح واسعة من السكان إلى شبكات التهريب كحل بديل لتجاوز هذا النقص، ما أدى إلى توسيع نطاق هذه الظاهرة وتحويلها إلى نشاط اقتصادي مهيكل في بعض المناطق، خاصة الحدودية منها. كما لعبت هذه الظروف دورا كبيرا في تطبيع التهريب ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي.

الملاحق:

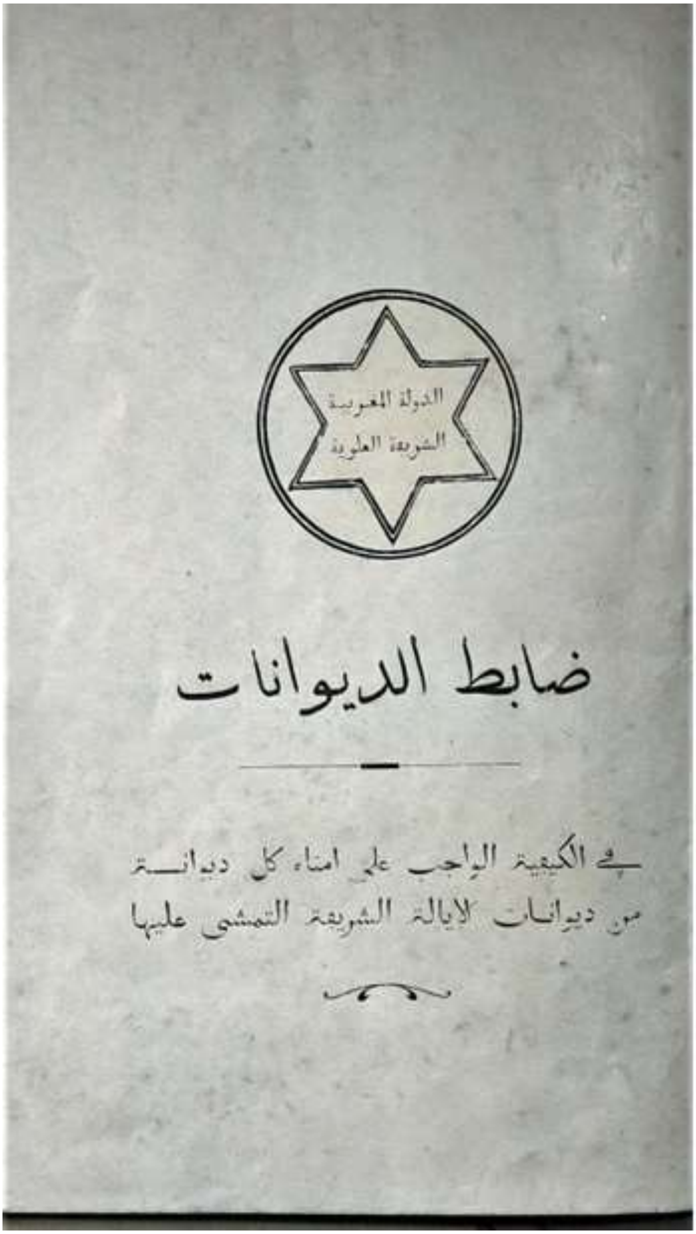
خريطة: تطور خط الحدود بين المنطقتين



المصدر:

Archivo Cartográfico de Estudios Geográficos del Centro Geográfico del Ejército — Colección: PCGE — Ubicación: DE — Signatura: MAR-C.4-073 — Código de barras: 9782061

واجهة ضابط الديوانات



الدولة المغربية
الشريفة العلوية

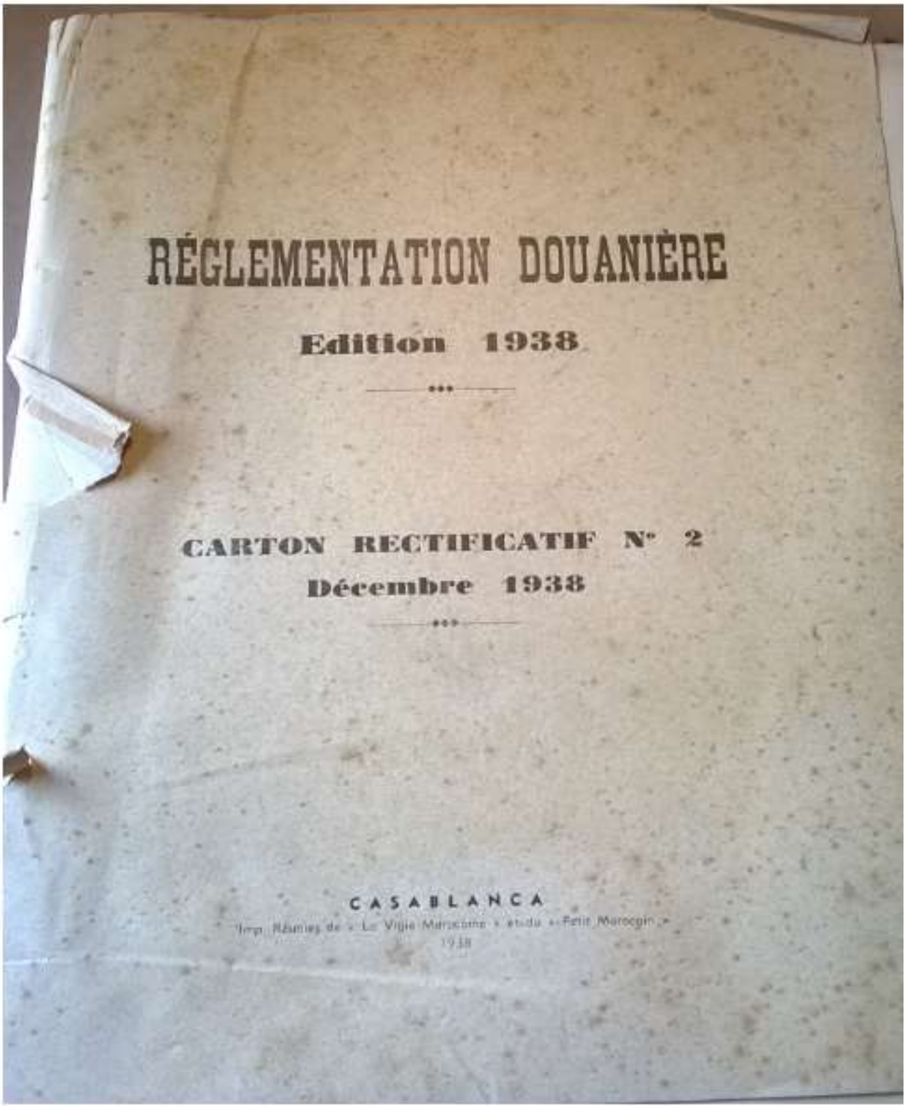
ضابط الديوانات

في الكيفية الواجب على امناء كل ديوانة
من ديوانات الايالة الشريفة التمشي عليها

المصدر: A.D.F.N.

MA/15/3901

واجهة التشريع الجمركي، نسخة 1938



RÉGLEMENTATION DOUANIÈRE

Edition 1938

CARTON RECTIFICATIF N° 2

Décembre 1938

CASABLANCA

Imp. Réunies de « La Vigie Marocaine » et du « Petit Marocain »

1938

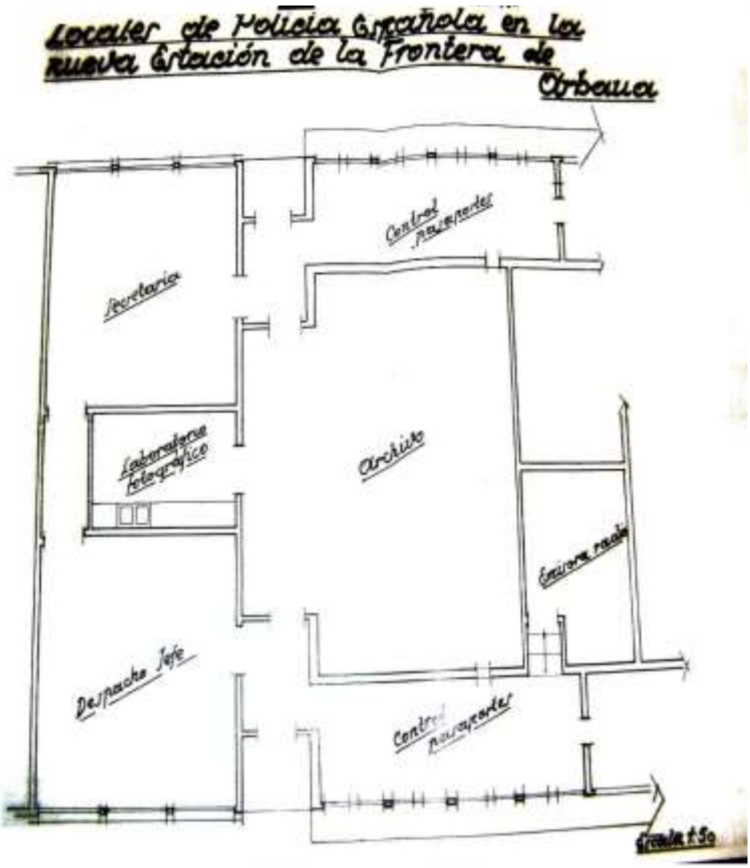
المصدر:

A.D.F.N. 1MA/15/390

واجهة التشريع الجمركي للمنطقة الإسبانية



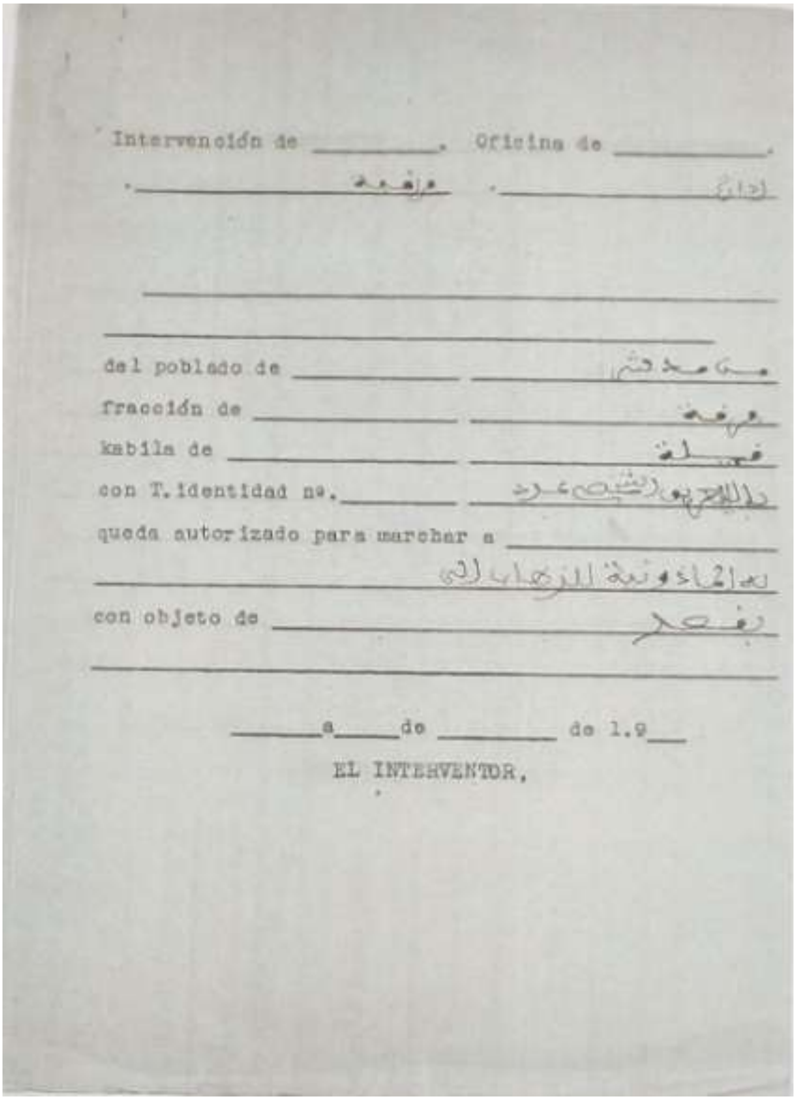
مكاتب الجمارك والشرطة الإسبانية بمعبر الخضاضرة



المصدر:

A.G.A. Caja 81/2022

تصريح المرور الذي اعتمدت في المنطقة الإسبانية في الفترة ما بين 1927 و1935



Intervención de ________. Oficina de ________.

del poblado de ________

fracción de ________

kabila de ________

con T. identidad nº. ________

queda autorizado para marchar a ________

con objeto de ________

____ a ____ de ________ de 1.9__

EL INTERVENTOR.

المصدر:

A.G.A. Caja 81/1735

تصريح مرور باللون الأحمر خاص بالزيارات العائلية اعتمد فيما بين 1935 و1949

(Modelo de pase, en color rojo, para los marroquíes de nuestra Zona que van a la Francesa.)

Intervención de ______ oficina de ______

____

______ del poblado de ______

______ de la fracción de ______

______ de la kabila de ______

queda autorizado para

marchar a ______

____

con objeto de ______

en ______ a ______ de ______ 1.9__

EL INTERVENTOR

as particulare. .... Calle ....

Señas particulares ....

Proc. Edad. ....

Intervención de ______ oricina de

____

______ del poblado de ______

______ de la fracción de ______

______ de la kabila de ______

queda autorizado para

marchar a ______

____

con objeto de ______

en ______ a ______ de ______ 1.__

EL INTERVENTOR

s particulares. . Señas particulares ....

EL INTERVDNTeP . ...

المصدر:

A.G.A. 81/1735

تصريح مرور باللون الأصفر خاص بارتياد الأسواق الحدودية اعتمد في الفترة ما بين 1935 و1949

(Modelo de pase, en color amarillo, para los marroquies de nuestra Zona que van a la Francesa.)

Intervención de ______ oficina de ____

____

______ del poblado de ______

______ de la fracción de ____

________ de comprar(r)

____

llevando(a) ____________

____

Este pase es valedero hasta

el dia _____ a _____ de _____

EL INTERVENTOR

Proc.………… Señas ………………

Señas particulares ……………

Edad………………

(1) Especie y cantidad de lo que compra.
(2) Adémas a y género.

Intervención de ________ ofican de

____

___ de la fracción de ___

___ de la kabila de ______

queda autorizado para

marchar(r) ____________

____

Este pase es valedero hasta

el dia _____ a _____ de _____

EL INTERVENTOR

(1) ………Señas partieuderes ………

(2) ………………

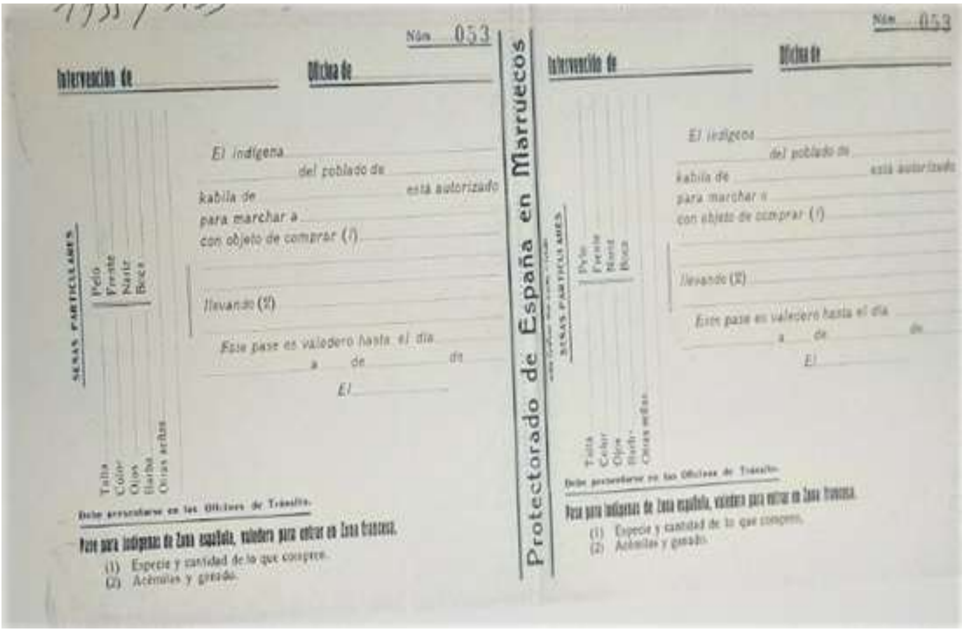
génera………………

(1) Especie y cantidad de lo que compra.
(2) Además o) género.

المصدر:

A.G.A. 81/1735

تصريح المرور الذي اعتمدته السلطات الإسبانية في الفترة ما بين 1952 و1955



Núm. 053

Intervención de   Oficina de

El indígena
del poblado de
kabila de   está autorizado
para marchar a
con objeto de comprar (1)

llevando (2)

Este pase es valedero hasta el día
a   de   de
El

SEÑAS PARTICULARES

Pelo
Frente
Nariz
Boca

Talla
Color
Ojos
Barba
Otras señas

Debe presentarse en las Oficinas de Tránsito.

Pase para indígenas de Zona española, valedero para entrar en Zona francesa.

(1) Especie y cantidad de lo que compre.
(2) Acémilas y ganado.

Protectorado de España en Marruecos

المصدر:

A.G.A. Caja 81/1735

الصفحة الأولى من جواز سفر السيد محمد بن عبد السلام بن يسف (صادر عن سلطات المنطقة الإسبانية)



Este pasaporte contiene 32 páginas

يقع هذا الجواز في 32 ورقة

Nº 21706

منطقة حماية اسبانيا بالمغرب

Zona de Protectorado de España en Marruecos

Intervención Local de Tetuan

المراقبة ب

El Bajá (1) de la (2) Ciudad

باشا او قائد

de Tetuan

EXPIDE EL PRESENTE PASAPORTE

يصدر هذا الجواز

Nombre del portador Mohamed Ben Abdeselam Ben Iusef

اسم حامله

جنسية

Nacionalidad: Marroqui

(1) Bajá o Kaid.

(2) Kábila o ciudad.

Serie B

المصدر: السيد عبد الهادي بن يسف

رخصة تنقل خاصة (المقاوم عباس المسعدي)



SECRETO

...ASUNTOS INDIGENAS

...A SECCION

Núm. 2439.-

TETUAN, 5 de julio de 1955

ASUNTO Refugiados politicos

S. E. el Alto Comisario ha dispuesto se extienda salvoconducto para poderse desplazar por toda la zona, al refugiado politico residente en Tetuan, Abbas ben Aomar Lahsen.

- - - - -

DESTINATARIOS: Sr. Interventor territorial de Yebala.-

المصدر:

A.G.A. Caja 81/5692

ثبت المصطلحات

المصطلحات بالعربية	المصطلحات بالفرنسية	المصطلحات بالإسبانية
اتفاق	Accord	Convenio
أمر	Ordre	Mando
بانكر (مكمن)	Bunker	Bunker
بطاقة حمراء	Laissez passer colour rouje	Pase en color rojo
بطاقة صفراء	Laissez passer colour jaune	Pase en color amarillo
تخوم	Confins	Frontera
تدبير الحدود	Gestion des frontières	Gestión de fronteras
ترسيم الحدود	Démarcation des frontières	Demarcación de fronteras
تشريع جمركي	Réglementation Douanière	Regulaciones aduanales
تصريح مرور	Laissez passer	Pase
تعيين الحدود	Délimitation des frontières	Delimitación de fronteras
الجمارك	Douane	Aduana
جندي هارب	Déserteur	Desertor
جهاز الإشارة	Sémaphore	Semáforo
جهة	Région	Región
الحدود	Frontieres	Limites
الحدود العنيفة	Les frontières violentes	Fronteras violentas
حدود مناطقية	Frontières Interzonales	Fronteras interzonales
حزب الكتائب	Juntas de Ofensiva Nacional-	l'Union d'offensive

national-syndicaliste	Sindicalista	الإسباني
Círculo	Cercle	دائرة
Salvo Conducto	Sauf-conduit	رخصة تنقل خاصة
Arancel	Droit de douane	رسوم جمركية
Barreras aduaneras	Barrages douaniers	سدود جمركية
Mercado Negro	Marché noire	السوق السوداء
Mercado fronterizo	Marché frontalier	سوق حدودي
Soberanía	Souveraineté	السيادة
Asuntos Indígenas	Affaires indigènes	الشؤون الاهلية
Matrona	Matrone	العريفة
Cuadrilla del contrabando	Entreprise de contrebande	عصابة التهريب
Agente	Agent	عميل
Cabilas Fronterizas	Tribus frontaliers	قبائل حدودية
Tropas de ocupación	Troupes d' occupation	قوات الاحتلال
Goumiers	Goumiers	الكوم
Refugiados	Réfugiés	اللاجئون
Comisión hispano francesa de limites de Marruecos	Commission hispano-française des frontières du Maroc	اللجنة المشتركة لترسيم الحدود
Informador	Informateur	متعاون
Protegidos	Protégés	محميون
Mejaznia	Mekhaznia chérifiennes	المخازنية الشريفية
Mejaznia armada	Mekhazina armées	المخازنية المسلحة

Vado	Gué	مخاضة/المجاز
Redadas	Raids	مداهمات
Guardia paisana	gardes paysannes	مدنيون مسلحون
Tratado	Traité	معاهدة
Puesto fronterizo del Borch	Bourj	معبر البرج
Oficina mixta del khedadras	Bureau Mixte de khedadra	معبر الخضاضرة
Puesto fronterizo de Safsaf	Safasf	معبر الصفصاف
Aduena de El Had	Douane de Souk El Had	معبر سوق الحد
Desapego	Détachement	مفرزة
Represión de contraband	Répression de contrebande	مكافحة التهريب
Oficina Mixta	Bureau Mixte	مكتب مختلط
escaramuzas	Escarmouches	مناوشات
Zona militar	Zone militaires	منطقة عسكرية
Territorio	Territoire	ناحية
Brigadas Móviles	Brigades Mobiles	الوحدات المتنقلة

البيبليوغرافية:

- الشهادات الشفوية:

- شهادة المقاوم محمد بن عبد القادر الشتوكي، طنجة بتاريخ 16 يوليوز 2016.

- شهادة المرحوم محمد أورياغل، تطوان بتاريخ أبريل 2016، (توفي في 2024).

- المصادر الأرشيفية:

- المكتبة العامة والمحفوظات بتطوان،

محافظ رقم: 7، 8، 13، 14، 28، 36، 65، 86، 106، 113.

Archivo General de la Administración, Sección África,

Alta comisaria de España en Marruecos (A.G.A),

Cajas n°: 81/633, 81/686, 81/978, 81/1520, 81/1735, 81/1762, 81/1796, 81/1820, 81/1841, 81/1845, 81/1856, 81/1866, 81/1910, 81/1912, 81/2117, 81/2143, 81/2202, 81/2390.

- Archives Diplomatiques Français, Nantes (A.D.F.N).

Direction de l'intérieur:

1MA/200/502, 1MA/200/503, 1MA/200/505,1MA/200/506,

1MA/200/507, 1MA/200/508

Direction des affaires indigènes:

1MA/100/235, 1MA/100/236B, 1MA/100/241, 1MA/100/242

1MA/100/272, 1MA/100/273

Région Oujda

15MA/900/267, 15MA/900/268, 15MA/900/311, 15MA/900/312

15MA/900/28ª

– Instituto Cervantes Tánger:

- Fondo Carlos Pereda Roig. Expediente: Mapas del territorio de Chauen

- المصادر والمراجع باللغة العربية:

- الكتب والدراسات:

- أحمد مختار عبد الحميد (عمر)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 2008.

- برحاب (عكاشة)، **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2003.

- بوراس (محمد)، **مذكرات الفقيه الفكيكي**، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2015.

- كنبيب (محمد)، **المحميون**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط ومنشورات باب أنفا، الرباط، الطبعة الأولى، 2011.

- مصطفى (إبراهيم)، وآخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004.

- ابن منظور (أبو الفضل)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ، المجلد الثاني.

- الأنصاري (محمد بن المختار)، **جولات في ذاكرة مقاوم**، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة الأولى، 2012، الجزء الأول.

- الدحاني (عبد الإله)، **بعض الأنشطة المحظورة بمضيق جبل طارق خلال القرن 18 والنصف الأول من القرن 19**، ندوة: ندوة دور مضيق جبل طارق في علاقات المغرب الدولية، تنسيق مصطفى الغاشي وعبد الحفيظ حمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، طنجة، 2005.

- السرخسي (شمس الأئمة)، **كتاب المبسوط**، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ، الجزء 18.

- السعود (عبد العزيز)، **الاستعمار الإسباني في المغرب المقاومة المسلحة والنضال الوطني والسياسي والإصلاحي**، منشورات مؤسسة الشهيد امحمد أحمد بن عبود، تطوان، الطبعة الأولى، 2016 (جزآن).

- السوسي (محمد المختار)، **سوس العالمة**، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 1984.

- الصمدي (محمد)، **الحركة الوطنية في القصر الكبير 1930-1956**، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، الطبعة الأولى، 2017.

- الفيروز آبادي (مجد الدين)، **القاموس المحيط**، مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة.

- بن عزوز حكيم (محمد)، **حزب الإصلاح الوطني لماذا وكيف اختفى**، مجلة الوثائق الوطنية، مطبعة الساحل، العدد 3 – 4.

- الكاساني (علاء الدين)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1987، الجزء السابع.

- المريني (العياشي)، **صور من التاريخ البطولي لمنطقة جبالة**، بدون تاريخ، الجزء الأول.

- المومني التجكاني (المهدي)، **دار ابريشة أو قصة مختطف**، مراجعة وتقديم وتعليق أحمد معنينون، الطبعة الأولى، 1987.

- الناصري (أحمد بن خالد)، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، (سبعة أجزاء)

- الهراس (المختار)، **القبيلة والسلطة تطور البنيات القبلية في شمال المغرب**، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، الطبعة الأولى، 1988.

- إيسكمبري إينوخو (كارلوس)، **الجزر الجعفرية من 1848 إلى بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة محمد عبد المومن، إصدارات إي كتب، لندن، الطبعة الأولى، 2019.

- برادة (عبد الرحيم)، **إسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931 – 1956**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2007، جزآن.

- برادة (عبد الرحيم)، **مقاربة تحليلية لمشكل الحدود بين المنطقتين الخليفية والفرنسية بالمغرب**، الإشكالية الاستعمارية الإسبانية بالمغرب، منشورات معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية، لجامعة محمد الخامس أكدال، الرباط، 2013، إشراف الاستاذين عبد العالي بروكي وفاتحة بنلباه.

- بلفور (سيبستان)، **العناق المميت من حرب الريف إلى الحرب الاهلية الإسبانية**، ترجمة عبد المجيد العزوزي، منشورات تيفراز، الطبعة الأولى، 2016.

- بن خلدون (عبد الرحمن)، **كتاب العبر**، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1981، الجزء السابع.

- بنمنصور (عبد الوهاب)، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الأولى، 1977.

- بوهادي (بوبكر)، **المغرب والحرب الأهلية الإسبانية**، منشورات باب الحكمة، تطوان، الطبعة الأولى، 2020.

- بويقران (خالد)، **الاستعمار الإسباني بالمنطقة الخليفية بين آليات التدخل ومخطط الهيمنة**، الرباط نت، الطبعة الأولى، 2015.

- لاندو (روم)، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980.

- سبيلمان (جورج)، **المغرب من الحماية إلى الاستقلال**، منشورات أمل، الطبعة الأولى، 2014.

- سعودي (عبد الغني)، **الجغرافية السياسية والمشكلات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

- عاطف (جمال)، **إسبانيا وحرب سيدي ورياش**، منشورات باب الحكمة، تطوان، الطبعة الأولى، 2019.

- عبد الرحمن سليمان (حسين)، **الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها**، جامعة نايف الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2003.

- عياش (جرمان)، **أصول حرب الريف**، ترجمة محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة المغربية المتحدة.

- كيريلي (أنخلو)، **قبيلة بني توزين دراسة مونوغرافية**، ترجمة الحسين بوضليب، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، 2021.

- كيكر (عبد الله)، **تجاوزات جيش التحرير الجنوبي في سوس من خلال الروايات والشهادات**، كلمات للنشر والطباعة والتوزيع، سلا، الطبعة الثانية، 2010.

- مسعودي (محمد)، **سوسيولوجيا الحدود**، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، الطبعة الأولى، 2023.

- منير روكي، **موقف العلماء والتجار من إصلاحات القرن التاسع عشر**، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية، العدد 9-10، شتنبر 2018. (نسخة رقمية)

https://revues.imist.ma/index.php/bahtheyya/article/view/17845/9787

- نهليل (محمد)، **رسائل شريفية**، إعداد وتقديم الجيلالي العدناني وعبد الرحيم بن حادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الرباط، الطبعة الأولى، 2013.

- العراقي (إسماعيل)، " **إشكالية الحدود في إفريقيا: بين الإرث الاستعماري والرهانات التنموية** "، مجلة رؤى استراتيجية، عدد خاص بالحدود، 2019، ص. 33–35.

– المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

– Blin, A. (2006). 1648, la paix de Westphalie ou la naissance de l’Europe politique moderne. Bruxelles: Éditions Complexe.

– Bravo Nieto, A., et al. (2009). Patrimonio militar en el Rif. Málaga: Instituto de Cultura Mediterránea.

– Brignon, J., et al. (1967). Histoire du Maroc. Paris: Hatier.

– Celerier, J., & Charton, A. (1926, janvier). Rif et Jbala. Rabat: Éditions du Bulletin de l’Enseignement Public du Maroc.

- Chassaigne, P. (2021). La Grande-Bretagne et le monde: de 1815 à nos jours (2e éd.). Paris: Armand Colin.
- Cortacero Henares, H. (1953). Alzarquivir 1950. Madrid: Instituto General Francisco Franco de Estudios e Investigaciones Hispano-Árabe.
- Delbrel, G. (1909). España en Marruecos. Melilla: El Telegrama del Rif.
- De Madariaga Alvarez-Prida, M. R. (2018). El lucrativo "negocio" del protectorado español. Hispania Nova. Revista de Historia Contemporánea, (16).
- Febvre, L. (1962). Frontière: le mot et la notion. In Pour une histoire à part entière. Paris: Éditions.
- Farré, J. A. (1992). Francia y la guerra civil española: los límites de una política. Espacio, Tiempo y Forma. Serie V, Historia Contemporánea.
- Foucher, M. (1988). Front et frontière: un tour du monde géopolitique. Paris: Fayard.
- Guiraudon, V. (2008). Les politiques de gestion des frontières et de l'immigration. Politiques publiques, (1). Paris: Presses de Sciences Po.
- Inconnu. (1937, 25 juin). Mesures prises pour lutter contre la famine et la maladie. Rabat: Résidence Générale de la République Française au Maroc.
- Inconnu. (1950). Nombres de los musulmanes habitantes en la zona de protectorado de España en Marruecos. Tetuán: Alta Comisaría de España en Marruecos, Delegación de Asuntos Indígenas.
- Jiménez Alcázar, J. F. (1992). El hombre y la frontera: Murcia y Granada en época de Enrique IV. Miscelánea Medieval Murciana, XVII.
- Lacoste, Y. (1976). La géographie, ça sert, d'abord, à faire la guerre. Paris: Maspero.
- Newman, D. (2006). The lines that continue to separate us: Borders in our "borderless" world. Progress in Human Geography, 30(2), 143–161. https://doi.org/10.1191/0309132506ph599oa
- Pestieau, P. (1989). L'économie souterraine. Paris: Éditions Pluriel.

– Ronzano Barroso, E. (1939). Régimen de aduanas y comercio exterior en la zona española de Marruecos. Tanger: Editorial Tánger.

– Sanders, P. (2003). Histoire du marché noir. Revue d'histoire moderne et contemporaine, (50).

– Terán Reyes, F. J. (2012). Las cartillas de racionamiento, los fielatos y el estraperlo. Aljaranda. Revista de Estudios Tarifeños, (86).

– Toujas-Bernate, F. (2005). Géopolitique des frontières. Paris: L'Harmattan.

– Urteaga, L. (2010). El primer intento de delimitación fronteriza del protectorado español en Marruecos: trabajos de campo en la región del Lucus y en la cuenca del Muluya (1913–1914). In XIII Coloquio. Universitat de Barcelona.

– Urteaga, L., & Nadal, F. (2010). La cartografía colonial española durante la Segunda República. Estudios Geográficos, XXI.

– Valette, J. (2008). La guerre d'Algérie du général Salan. Paris: L'Esprit du Livre Éditions.

– Varna, G. (1993). La contrebande et ses acteurs: un essai de classification. Les Cahiers de CEIMES, XVI.

– Very, P., & Monnet, B. (2009). Comment le crime organisé s'empare des actifs des entreprises. Sécurité et Stratégie, (22). Club des Directeurs de Sécurité des Entreprises.

– Villanova, J.-L. (2022). Cartographie et au Maroc sous le protectorat espagnol (1912–1956). Géoprodig. Consulté le 12 décembre 2022, à l'adresse https://mappemonde-archive.mgm.fr/num26/articles/art10202.pdf

- الخرائط:

- **خريطة الحدود والتقسيم الإداري للمنطقة الإسبانية**، مجلة السلام، ج.9، السنة الأولى، تطوان، صفر 1353، يونيو 1934.

الخرائط الفرنسية:

Archives Diplomatiques de Nantes

- Maroc, Carte administrative 1 janvier 1937, Edition 2004.

- الخرائط الإسبانية:

- Biblioteca Nacional de España

- Fronteras Según El Tratado de 1912 Según Los Convenios de 1925 Y 1926 Y Fronteras de Zonas Actualmente Ocupadas", Comisión hispano-francesa de Limites de Marruecos, Sección española, BNE-9-26-Marruecos.

- الأرشيف الخرائطي للجيش الإسباني:

- Archivo Cartográfico de Estudios Geográficos del Centro Geográfico del Ejército

1. **Protectorado en la zona norte de Marruecos, Gráfico de las zonas asignadas a España por el proyecto de tratado con Francia en el año de 1902 y por los tratados posteriores de 1904 y 1912.** Colección: PCGE. Ubicación: DE. Signatura: MAR-C.4-072. Código de barras: 9782054. Notas: B.
2. **Gráfico del trazado fronterizo de los diversos tratados.** Colección: PCGE. Ubicación: DE. Signatura: MAR-C.4-073. Código de barras: 9782061.
3. **Kabilas ribereñas del Uarga.** Colección: PCGE. Ubicación: DE. Signatura: MAR-C.8-084. Código de barras: 9786987. Notas: B.
4. **Croquis de la parte Norte de Marruecos con el límite de la Zona del Protectorado, Negociado de Marruecos.** Colección: PCGE. Ubicación: DE. Signatura: MAR-C.4-073. Código de barras: 9782061.
5. **Trazado fronterizo de los diversos tratados (Material cartográfico): Kabilas fronterizas.** Colección: PCGE. Ubicación: DE. Signatura: MAR-

C.4-075. Código de barras: 9782100.

- مصلحة الخرائط التابعة للجيش الأمريكي:

1.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 29-4 Larache.

2.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 29-8 Rabat.

3.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 30-1 Tangiers.

4.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 30-2 Villa San Jurjo.

5.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 30-3 Melilla.

6.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 30-5 Fes.

7.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 30-6 Taza.

8.The Army Map Service, Corps of Engineers, U.S. Army, Washington, D.C. (1953). Series P502, NI 30-7 Oujda

الجرائد:

- الجرائد الصادرة باللغة العربية:

- الجريدة الرسمية (للمنطقة الفرنسية):

الأعـــداد: 1914/8/21، 1914/11/16، 1915/6/28، 1918/12/18، 19/ 1924/12، 1924/10/27، 1925/10/27، 1928/04/8، 1939/09/29، 1940/2/23، 1949/10/7، 1954/10/15، 1955/12/23، 1957/1/4، 1958/2/28.

- الجريدة الرسمية للمنطقة الإسبانية:

الأعداد: 1913/06/10، 1913/7/13، 1913/12/2، 1936/01/31

- جريدة الوحدة المغربية:

الأعداد: 1939/3/24، 1939/8/25.

- جريدة الريف: 1939/3/4.

فهرس محتويات الكتاب